"التقرير السنوي"

الحـــسابـات القـوميـــة فـي دول مجلـــس التـــعاون لـــدول الـخليـج العربية لعام 2017م

العدد رقم 4
يونيو 2019م

تم إعداد هذا الإصدار استنادًا الى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/national-accounts

©شعبان 1441هـ ، يونيو 2019م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2019م، التقرير السنوي، الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2017م، مسقط – سلطنة عمان .

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني : info@gccstat.org

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

المحتويات

الموضوع الصفحة

قائمة الجداول 4

قائمة الأشكال البيانية 5

مقدمة 8

التعاريف والمصطلحات 9

المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير الحسابات القومية لدول مجلس التعاون 13

1. الحسابات القومية على مستوى مجلس التعاون 14

1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2017م 15

1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2013-2017م 16

1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 16

1.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100) 21

1.3 أهم المقارنات الدولية لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2017م 26

1.3.1 الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي 26

1.3.1.1 التقديرات بالأسعار الجارية 26

1.3.1.2 التقديرات بالأسعار الثابتة 27

2. الحسابات القومية على مستوى دول مجلس التعاون 28

2.1 دولة الإمارات العربية المتحدة 29

2.1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2017م 30

2.1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013 - 2017م 31

2.1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 31

2.1.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100) 34

2.2 مملكة البحرين 37

2.2.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين لعام 2017م 38

2.2.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2013 - 2017م 39

2.2.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 39

2.2.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100) 42

3.2 المملكة العربية السعودية 45
2.3.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية لعام 2017م 46
2.3.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2013 - 2017م 47
2.3.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 47
2.3.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 50
2.4 سلطنة عمان 52
2.4.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان لعام 2017م 53
2.4.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2013 - 2017م 54
2.4.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 54
2.2.4.2التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 57
2.5 دولة قطر 60
2.5.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر لعام 2017م 61
2.5.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2013 - 2017م 62
2.5.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 62
2.2.5.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2013) 65
2.6دولة الكويت 68
2.6.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت لعام 2017م 69
2.6.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2013 - 2017م 70
2.6.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 70
2.6.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 73
3.مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون 76

قائمة الجداول

الجدول **الصفحة**

جدول 1: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2016-2017م 15

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2013-2017م 17

جدول 3: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمجلس التعاون، 2013-2017م 20

جدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2013-2017م 22

جدول 5: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2016-2017م 30

جدول 6: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م 33

جدول 7 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2016-2017م 38

جدول 8:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمملكة البحرين، 2013-2017م 41

جدول 9: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2016-2017م 46

جدول 10:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 49

جدول 11: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2016-2017م 53

جدول 12:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لسلطنة عمان، 2013-2017م 56

جدول 13: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2016-2017م 61

جدول 14:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة قطر، 2013-2017م 64

جدول 15: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2016-2017م 69

جدول 16: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الكويت، 2013-2017م 72

جدول 17: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدول مجلس التعاون، 2017م 77

جدول 18: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والمساهمة النسبية بالنقاط المئوية في دول مجلس التعاون، 2013-2017م. 80

جدول 19: إجمالي التكوين الرأسمالي ومعدل نموه في دول مجلس التعاون، 2013-2017م. 81

جدول 20: إجمالي التكوين الرأسمالي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، 2017م 82

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني **الصفحة**

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م 16

شكل 2 : معدل النمو السنوي للقطاع النفطي و غير النفطي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون و متوسط سعر النفط الخام السنوي، 2013-2017م 16

شكل 3: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2013-2017م 17

شكل 4: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2013 - 2017م 18

شكل5 : معدلات النمو السنوية لأهم الأنشطة الاقتصادية لمجلس التعاون، 2013 - 2017م 18

شكل 6: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2013 - 2017م 19

شكل 7: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م 21

شكل 8: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م 21

شكل 9 : المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2013 - 2017م 23

شكل 10: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2013-2017م 23

شكل 11: الناتج المحلي الإجمالي والمخفض الضمني السعري بالأسعار الجارية والثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2013-2017م 24

شكل12: القيمة المضافة والمخفض الضمني السعري للقطاع النفطي بالأسعار الجارية والثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2013-2017م 24

شكل 13: القيمة المضافة للقطاع غير النفطي والمخفض الضمني السعري بالأسعار الجارية والثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2013-2017م 24

شكل 14: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2013 - 2017م 25

شكل 15: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2013-2017م 26

شكل16 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدل النمو السنوي ، 2017م 27

شكل 17: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) و معدل النمو السنوي ، 2017م 27

شكل 18: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م 31

شكل 19: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية ،2013-2017م 31

شكل 20: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م 32

شكل 21: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م 33

شكل 22: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م 34

شكل 23: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م 34

شكل 24: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م 35

شكل 25: معدل النمو السنوي لبعض الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م 35

شكل 26: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م..36

شكل 27: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2013-2017م 39
شكل 28: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2013-2017م 39
شكل 29: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2013-2017م 40
شكل 30: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2013-2017م 41
شكل 31: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2013-2017م 42
شكل 32: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2013-2017م 42
شكل 33: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2013-2017م 43
شكل 34: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2013-2017م 43
شكل 35: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2013-2017م 44
شكل 36: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 47
شكل 37: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م . 47
شكل 38: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 48
شكل 39: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 48
شكل 40: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 49
شكل 41: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 50
شكل 42: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 50
شكل 43: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 51
شكل 44: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م 51
شكل 45: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2013-2017م 54
شكل 46: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2013-2017م 54
شكل 47: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2013-2017م 55
شكل 48: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2013-2017م 56
شكل 49: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2013-2017م 57
شكل 50: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2013-2017م 57
شكل 51: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2013-2017م 58
شكل 52: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2013-2017م 58
شكل 53: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2013-2017م 59
شكل 54: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2013-2017م 62
شكل 55: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2013-2017م 62

شكل 56: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2013-2017م 63
شكل 57: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2013-2017م 64
شكل 58: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2013-2017م 65
شكل 59: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2013=100) ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2013-2017م 65
شكل 60: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2013=100) لدولة قطر، 2013-2017م 66
شكل 61: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2013=100) لدولة قطر، 2013-2017م 66
شكل 62: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2013=100) لدولة قطر، 2013-2017م 67
شكل 63: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2013-2017م 70
شكل 64: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2012- 70
شكل 65: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2013-2017م 71
شكل 66: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2013-2017م 72
شكل 67: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2013-2017م 73
شكل 68: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2013-2017م 73
شكل 69: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2013-2017م 74
شكل 70: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2013-2017م 74
شكل 71: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2013-2017م 75
شكل 72: معدل النمو السنوي السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون، 2013-2017م 78
شكل 73: المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب دول المجلس (%)، 2017م 78
شكل 74: المساهمة النسبية بالنقاط المئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب دول المجلس، 2013-2017م 79
شكل 75: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، 2013-2017م 81

مقدمة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر العدد الرابع من تقرير الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2017م، الذي يوفر صورة شاملة ومترابطة لمستخدمي البيانات حول الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون، من خلال توفير بيانات تفصيلية عن أهم مؤشرات الحسابات القومية، ويعرض هذا التقرير عددًا من الجداول والأشكال البيانية لتلك المؤشرات على مستوى مجلس التعاون الخليجي كتكتل اقتصادي وعلى مستوى الدول الأعضاء مع مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون في العام 2017م.

وتبرز أهمية الحسابات القومية باعتبارها رافدًا للبيانات اللازمة لدراسة هيكل الاقتصاد وتطوره على المدى البعيد، حيث لا يمكن تحليل التغيرات الهيكلية إلا في الإطار الذي توفره الحسابات القومية، فهي تعكس نمو طاقة الإنتاج أو القدرة الإنتاجية سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل، كما تعكس النمو في الاستهلاك والاستثمار. إضافة إلى كونها مصدر أساسي لصناع القرار والباحثين والمهتمين بالمعرفة الإحصائية المعتمدة التي تساعد في التخطيط وبناء نماذج الاقتصاد الكلي والبحث.

وتعتبر إحصاءات الحسابات القومية من أهم المجالات الإحصائية التي حظيت باهتمام كبير في المركز الإحصائي الخليجي، وذلك من خلال الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك (2015-2020م) وبرامج العمل للمركز، حيث اعتمدت الأهداف الإحصائية الخاصة بهذا المشروع بالتنسيق بين المركز الإحصائي الخليجي ومراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء في المجلس.

إضافة إلى توفير هذه النسخة ورقيًا، فإنها كذلك متاحة باللغتين العربية والإنجليزية إلكترونيا بصيغة PDF في الموقع الإلكتروني للمركز الإحصائي الخليجي من خلال الرابط التالي www.gccstat.org/ar/ . وكذلك يمكن الحصول على المزيد من البيانات التفصيلية الخاصة بالحسابات القومية من خلال بوابة بيانات المركز الإحصائي الخليجي على الرابط التالي http://dp.gccstat.org/ar/.

ويتقدم المركز الإحصائي الخليجي بجزيل الشكر لجميع مراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء لتوفيرها البيانات المطلوبة لإصدار هذه التقرير، متمنيًا أن يكون هذا الاصدار بمثابة مصدرٍ شاملٍ لمستخدمي البيانات، سواءً المخططين أو أصحاب القرار أو المحللين والدارسين في هذا المجال، مؤكدًا ترحيبه المستمر بأية مقترحات لتطوير وتحسين الإصدارات القادمة.

المركز الإحصائي لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

التعاريف والمصطلحات

الناتج المحلي الإجمالي

هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع الوحدات التنظيمية المقيمة التي تقوم بالإنتاج، مضاف إليها أية ضرائب ناقصًا أية إعانات على المنتجات غير المتضمنة في قيمة الإنتاج، ويجب ملاحظة أن مصطلح القيمة المضافة يتعلق بوحدة تنظيمية أو قطاع تنظيمي، أما مصطلح الناتج المحلي الإجمالي فهو يتعلق بجميع الوحدات الإنتاجية المقيمة بالدولة والقيمة المضافة لأي وحدة تنظيمية. ويقاس من زاوية الإنفاق على أنه مجموع النفقات النهائية بأسعار المشترين بما في ذلك الصادرات من السلع والخدمات بقيمة فوب مطروحًا منها مجموع المستوردات مقيمة بأسعار التسليم على البواخر بسعر فوب (الإنفاق الاستهلاكي النهائي مضافًا إليه الإنفاق على التكوين الرأسمالي بالإضافة إلى صافي الصادرات من السلع والخدمات).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هو عبارة عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويستخرج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في منتصف العام.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

هو قيمة ما تم انتاجه من سلع نهائية وخدمات خلال سنة المقارنة مقومة بأسعار سنة الأساس (أسعار ثابتة) ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي.

المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

يعكس هذا المؤشر التغيرات في الأسعار مقارنة بسنة مرجعية (سنة الأساس) بالنسبة لجميع فئات الطلب النهائي من استهلاك حكومي وخاص وتكوين رأس المال والتجارة الدولية، ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مضروباً في مائة.

قطاع الحكومة العامة

ويشمل كافة الوحدات الحكومية على جميع مستوياتها وهي وحدات قانونية تنشأ بالطرق السياسية وتمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية في منطقة معينة والوظيفة الأساسية لهذه الوحدات هي القيام بمسؤولية تقديم السلع والخدمات للمجتمع بالمجان أو بسعر رمزي.

القطاع العائلي

تعتبر الأسرة بمثابة الوحدة التنظيمية لهذا القطاع وتعرف الأسرة على أنها مجموعة من الأفراد يشتركون في معيشة واحدة ويساهمون معًا من دخولهم أو ثرواتهم في تغطية تكاليف المعيشية ويستهلكون بعض السلع والخدمات بصورة جماعية مثل السكن والطعام.

قطاع الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات

هي وحدات قانونية أو اجتماعية تنشأ لغرض إنتاج السلع والخدمات لتقديمها إلى العائلات بسعر رمزي أو بدون سعر، ولا تستهدف تحقيق ربح من وراء ذلك، وهي تمثل قطاع مستقل وتشمل الهيئات التي لا تهدف للربح وتدار بواسطة الحكومة، وتتمثل في الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية وجمعيات المستهلكين والنوادي والجمعيات الترفيهية والثقافية ومؤسسات الصداقة والمحبة والمنظمات التي تقدم معونات أو مساعدات عن طريق التحويلات النقدية والعينية الاختيارية.

الإنفاق على الاستهلاك النهائي

وهو عبارة عما تنفقه كل من الأسر المعيشية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية والحكومة العامة على الاستهلاك النهائي بما في ذلك الإنفاق المحتسب على الخدمات والسلع الاستهلاكية.

إجمالي التكوين الرأسمالي

يقاس إجمالي التكوين الرأسمالي بمجموع قيم إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون واحتياز النفائس مخصومًا منه التخلص منها.

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت

وهو عبارة عن إنفاق القطاعات التنظيمية خلال الفترة المحاسبية على الإضافات الرأسمالية سواء كانت مشتراة أو منتجة ذاتيًا مطروحًا منها صافي المبيعات من الأصول المستعملة والخردة.

التغير في المخزون

هو عبارة عن الفرق في قيمة المخزون من المواد الأولية والبضائع التامة وغير التامة الصنع في بداية العام ونهايته.

الصادرات من السلع والخدمات

عبارة عن قيمة البضائع والخدمات المقدمة بواسطة المنتجين المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين. وهي البضائع الخارجة عبر الحدود الجمركية للدولة شاملة المشتريات المباشرة للهيئات غير المقيمة داخل الدولة.

الواردات من السلع والخدمات

قيمة البضائع التي آلت ملكيتها من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة وكذلك الخدمات المقدمة من المنتجين غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة.

الضرائب على المنتجات

إن الضريبة على منتج ما هي ضريبة تدفع حسب وحدة السلعة أو الخدمة. ويمكن أن تكون الضريبة مبلغًا محددًا لكل وحدة كمية من السلعة أو الخدمة (تقاس الوحدات الكمية إما بوحدات محددة أو بمتغيرات مادية متواصلة كالحجم أو الوزن أو القوة أو المساحة أو الوقت... إلخ).

الإعانات على المنتجات

هي إعانة تدفع على كل وحدة من السلع والخدمات المنتجة. وقد تكون الإعانة مبلغًا معينًا لكل وحدة كمية من السلعة أو الخدمة، أو قد تحسب على أساس القيمة كنسبة مئوية معينة من سعر وحدة السلعة أو الخدمة. وقد تحسب الإعانة أيضًا بوصفها الفرق بين سعر محدد مستهدف وبين سعر السوق الذي يدفعه المشتري فعلًا. وفي العادة تصبح الإعانة على المنتجات مستحقة حين تنتج السلعة أو الخدمة أو تباع، ولكنها قد تصبح مستحقة في ظروف أخرى.

إجمالي الدخل القومي

يقاس إجمالي الدخل القومي على أنه الناتج المحلي الإجمالي مخصومًا منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافًا إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.

إجمالي الدخل القومي المتاح

يعد إجمالي الدخل القومي المتاح هو البند الموازن في حساب التوزيع الثانوي للدخل، ويحسب من ميزان الدخول الأولية لوحدة مؤسسية أو قطاع ما بجمع كل التحويلات الجارية، ما عدا التحويلات الاجتماعية العينية، التي تتلقاها تلك الوحدة أو ذلك القطاع. وطرح جميع التحويلات الجارية، ما عدا التحويلات الاجتماعية العينية، التي تدفعها تلك الوحدة أو ذلك القطاع.

إجمالي الادخار القومي

يقاس إجمالي الادخار القومي على أنه إجمالي الدخل القومي المتاحمطروحا منه الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

التحويلات الجارية

تتكون هذه التحويلات من مختلف أنواع التحويلات الجارية التي يمكن أن تتم بين الوحدات المؤسسية المقيمة أو بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة.

التحويلات الرأسمالية

تقيد التحويلات الرأسمالية المتلقاة أو المدفوعة في الجانب الأيسر من حساب رأس المال ويعرف التحويل بأنه معاملة تقدم فيها وحدة مؤسسية تحويلاً إما رأسماليًا نقديًا في شكل دفعات نقدية أو تحويلًا رأسماليًا عينيًا إلى وحدة أخرى دون أي مقابل.

معدل النمو السنوي

يتم حساب هذا المؤشر لبيان التغير في بيان معين خلال فترة زمنية محددة، ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{معدل النمو السنوي للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان في السنة الحالية} - \text{قيمة البيان في السنة السابقة}}{\text{قيمة البيان في السنة السابقة}} \times 100$$

المساهمة النسبية بالنسبة المئوية

يتم حساب هذا المؤشر لبيان الأهمية النسبية للبيان الفرعي من البيان الإجمالي في فترة زمنية واحدة. ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{المساهمة النسبية بالنسبة المئوية للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان الفرعي في السنة الحالية}}{\text{قيمة البيان الإجمالي في السنة الحالية}} \times 100$$

المساهمة النسبية بالنقاط المئوية

يتم حساب هذا المؤشر لبيان الأهمية النسبية للبيانات الفرعية من البيان الإجمالي المقاس كنسبة مئوية، ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{المساهمة النسبية بالنقاط المئوية للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان الفرعي في السنة الحالية} - \text{قيمة البيان الفرعي في السنة السابقة}}{\text{قيمة البيان الإجمالي في السنة السابقة}} \times 100$$

المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير الحسابات القومية لدول مجلس التعاون

مصدر البيانات

تعتبر المراكز والأجهزة الإحصائية الوطنية بدول مجلس التعاون المصدر الرسمي لبيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمثل بدورها حلقة الوصل بين المركز ومنتجي البيانات من الجهات والهيئات الحكومية والبنوك المركزية التابعة لكل دولة، حيث تتولى تلك المراكز والأجهزة الإحصائية الوطنية عملية جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الرسمية من مصادرها (المسوح، والتعدادات، والسجلات الإدارية المتوفرة لدى الوزارات والوحدات الحكومية).

تجميع بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية

يتم تجميع البيانات المتعلقة بالحسابات القومية من الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، حيث تنشر بيانات الحسابات القومية بالعملة المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون، ومن ثم يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف الرسمية إلى الدولار الأمريكي، وتعتمد غالبية دول مجلس التعاون (عدا دولة الكويت) نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، أما بالنسبة لسعر الصرف المتغير في دولة الكويت فيتم اعتماد المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، وبهذه الطريقة يتم إعداد ونشر بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي على مستوى مجلس التعاون حيث يصبح التجميع ممكنًا.

تجميع بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (100=2010)

بالنسبة لتقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، فالجدير بالذكر أن جميع دول مجلس التعاون تعد الحسابات القومية باعتماد سنة 2010م كسنة أساس للتقديرات بالأسعار الثابتة باستثناء دولة قطر التي تعتمد سنة 2013م كسنة أساس، ووفقًا للبيانات المتوفرة يتم تحويل البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي ومكوناته إلى أساس 2010م كسنة مرجعية لغايات التجميع على مستوى مجلس التعاون مع ملاحظة أن استخدام هذه الطريقة لا يغير من معدلات النمو بالأسعار الثابتة للبيانات التي لا تعتمد سنة 2010م كسنة أساس.

1. الحسابات القومية على مستوى مجلس التعاون

1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2017م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون ما مقداره 1,479.2مليار دولار أمريكي، متراجعًا بنسبة 0.2% عن قيمته في العام 2016م والتي كانت 1,482.7 مليار دولار أمريكي (جدول 1). وبالمقابل، فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد شهد ارتفاعًا بما نسبته 7.5% ليصل إلى ما قيمته 1,461.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بنمو سنوي سالب بلغت نسبته 2.1% في العام 2016م.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 429.7 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مرتفعًا بذلك بمعدل 0.4% عن قيمته في العام 2016م.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 1,490.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بما قيمته 1,385.8مليار دولار أمريكي في العام 2016م، فيما كانت قيمة الدخل القومي المتاح 1,366.3 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بما مقداره 1,285.4 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، أما الادخار القومي فقد كانت قيمته 514.8 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بما قيمته 429.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون 26.6 ألف دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بما قيمته 25.4 ألف دولار أمريكي في العام 2016م.

جدول 1: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون 2016-2017م

البيان	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	1,482.7	1,479.2
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	2.2	0.2-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,360.1	1,461.9
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	2.1-	7.5
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	427.9	429.7
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,385.8	1,490.1
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,258.4	1,366.3
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	429.6	514.8
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	25,448.1	26,613.4

*سنة الأساس 2010=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2013-2017م

1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

يعد عام 2017م عامًا غلب عليه طابع النمو في جميع الأنشطة الاقتصادية بعد عامين من التذبذب والإنخفاض. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1,461.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقابل ما قيمته 1,360.1 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، مُحققًا بذلك نموا سنويا بلغت نسبته 7.5% بعد عامين من التراجع (شكل 1). وتزامن هذا الارتفاع بالنمو الذي شهده القطاع النفطي (أنشطة استخراج النفط والخدمات ذات الصلة) والذي بلغ 22.1% في العام 2017م مدفوعًا بارتفاعِ أسعار النفط الخام والتي بلغ متوسطها 52.8 دولار أمريكي للبرميل في ذات العام وبمعدل نمو بلغ 23.3% مقارنةً بالعام 2016م (شكل 2).

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م

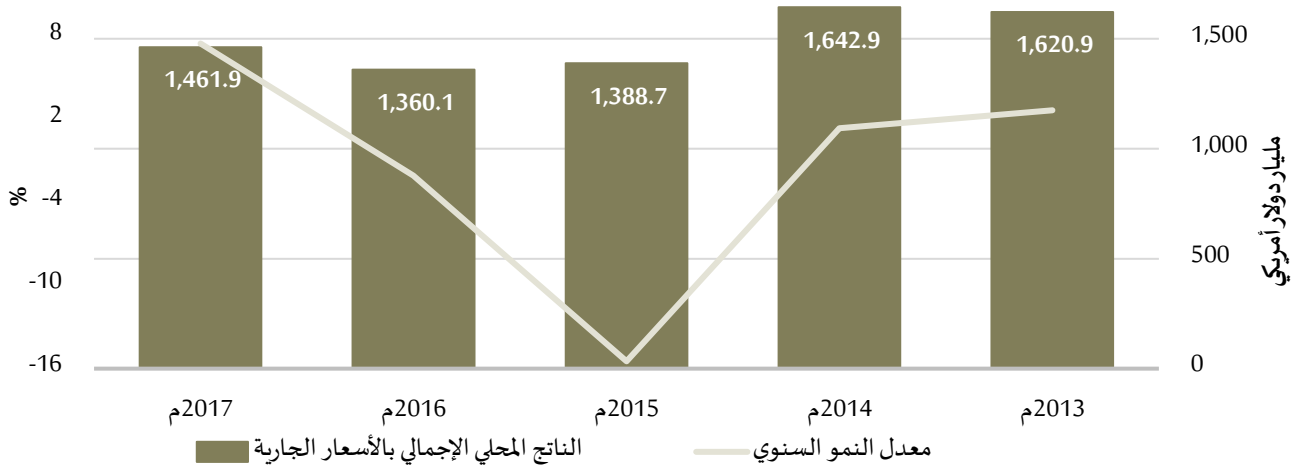

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

شكل 2 : معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و القطاعين النفطي و غير النفطي لمجلس التعاون و متوسط سعر النفط الخام، 2013-2017م

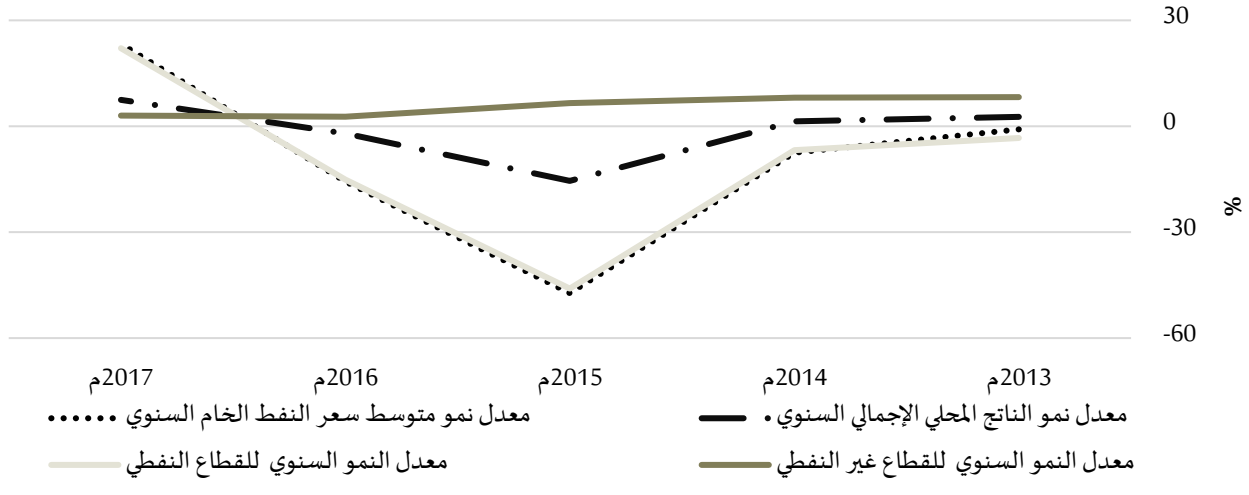

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م، صندوق النقد الدولي، فبراير 2019م

ولا تزال أنشطة القطاع النفطي المساهم الأول في هيكل الاقتصاد الخليجي حيث بلغت نسبة مساهمتها 26.4% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م وبقيمةٍ بلغت 385.8 مليار دولار أمريكي مقارنةً بمساهمتها في العام 2016م والتي بلغت 23.2% وبقيمةٍ وصلت إلى 315.9 مليار دولار أمريكي (شكل 2، جدول 2).

شكل 3: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2013-2017م

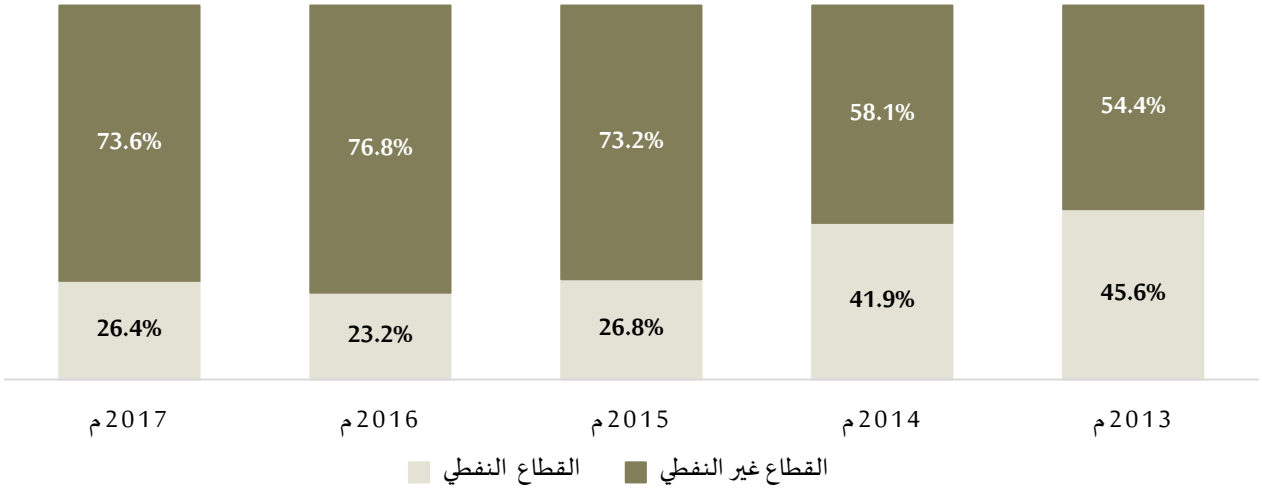

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي ومعدل نموه السنوي والمساهمة النسبية لمجلس التعاون، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
القيمة المضافة للقطاع النفطي* (مليار دولار أمريكي)	**738.4**	**688.7**	**372.1**	**315.9**	**385.8**
معدل النمو السنوي (%)	3.3-	6.7-	46.0-	15.1-	22.1
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	45.6	41.9	26.8	23.2	26.4
القيمة المضافة للقطاع غير النفطي (مليار دولار أمريكي)	**882.5**	**954.2**	**1,016.7**	**1,044.2**	**1,076.1**
معدل النمو السنوي (%)	8.3	8.1	6.5	2.7	3.1
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	54.4	58.1	73.2	76.8	73.6
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**1,620.9**	**1,642.9**	**1,388.7**	**1,360.1**	**1,461.9**
معدل النمو السنوي (%)	2.7	1.4	15.5-	2.1-	7.5

*القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وعلى مستوى أهم الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي، فقد ساهمت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بما نسبته 16.6% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون للعام 2017م وتعتبر هذه الأنشطة الأكبر مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بعد أنشطة القطاع النفطي حيث بلغت القيمة المضافة لها ما يقارب 242.5 مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو بلغ 3.3% مقارنةً بالعام 2016م (شكل 4، شكل 5). وحلت أنشطة الإدارة العامة والدفاع ثالثًا من حيث المساهمة، لتساهم بما مقداره 13.4% في الناتج المحلي الإجمالي، مُحققةً نموا بنسبة 2.1%، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من 191.7 مليار

دولار أمريكي في العام 2016م لتصل إلى 195.8مليار دولار أمريكي في العام 2017م. وتقاربت مساهمة كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، وأنشطة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل مساهمة كل منهما إلى 10.9% في العام 2017م، كما حققت أنشطة الصناعات التحويلية أعلى معدل نمو بين أنشطة القطاع غير النفطي، حيث بلغ معدل نموها ما نسبته 7.0% مقارنةً بالعام 2016م وذلك بعد عامين من الإنخفاض في قيمتها المضافة.

شكل 4: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2013 - 2017م

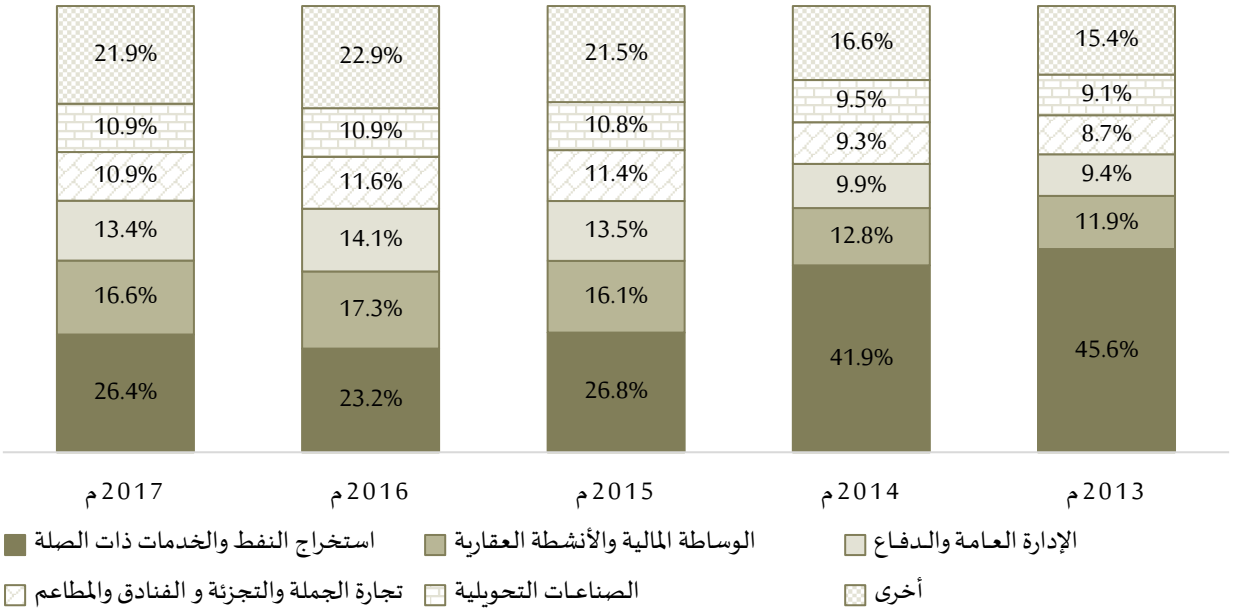

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

شكل5 : معدلات النمو السنوية لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2013 - 2017م

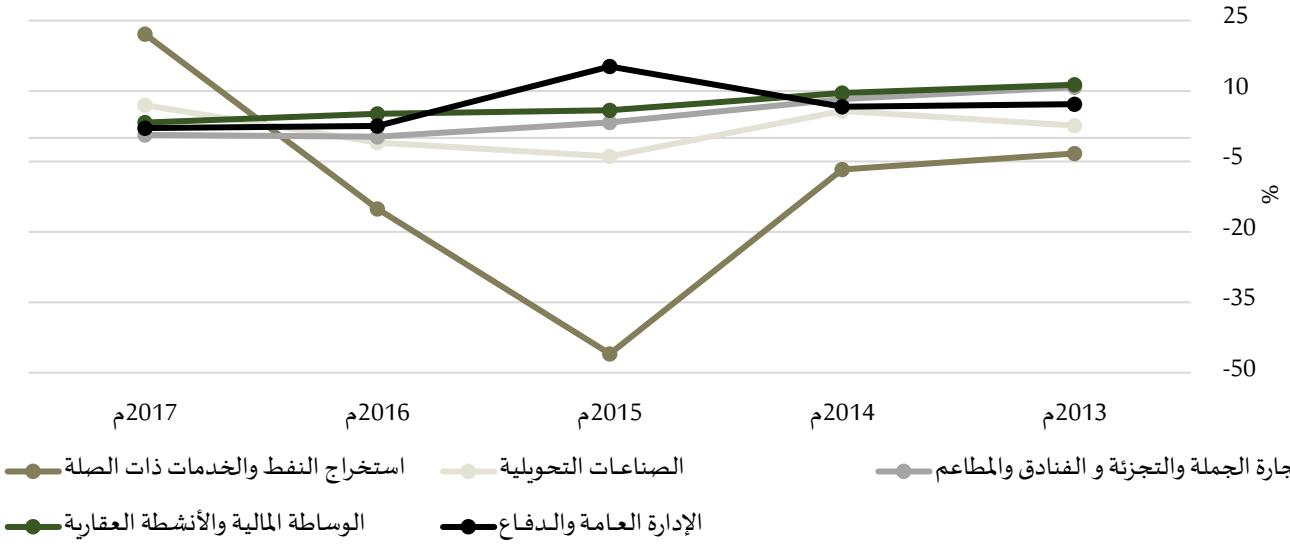

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

شهدت جميع مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدلات نمو موجبة في العام 2017م. واستمر تصدر مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م لتصل إلى 56.9% محققةً نموا في قيمتها بنسبة بلغت 12.4% مقارنةً بالعام 2016م ويأتي هذا النمو متزامنًا مع النمو في أسعار النفط العالمية (شكل 6). وبالمقابل انخفضت المساهمة النسبية للواردات من السلع والخدمات بالقيمة المطلقة انخفاضًا طفيفًا (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) لتصل إلى 44.6% في العام 2017م.

ومثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م حيث بلغت قيمته 553.4 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 534.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016م وبمعدل نمو وصل إلى 3.5%، ويعد الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص هو المكون الوحيد للناتج المحلي الإجمالي الذي حافظ على نموه خلال الخمس سنوات الأخيرة. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي فقد شكل ما نسبته 20.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م وبنمو بلغ 1.4% مقارنةً بالعام 2016م، ويأتي هذا النمو بعد الإنخفاض الشديد الذي شهده هذا الإنفاق في العام 2016م والذي كانت قيمته ما يقارب 293.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمةٍ بلغت 326.1 مليار دولار أمريكي في العام 2015م حيث بلغت نسبة التراجع ما نسبته 9.9% بين هذين العامين.

وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي فقد حقق نموا طفيفًا بلغت نسبته 0.4% حيث وصل إلى ما قيمته 429.7 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بما قيمته 427.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، وساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 29.4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في العام 2017م.

شكل 6: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2013 - 2017م

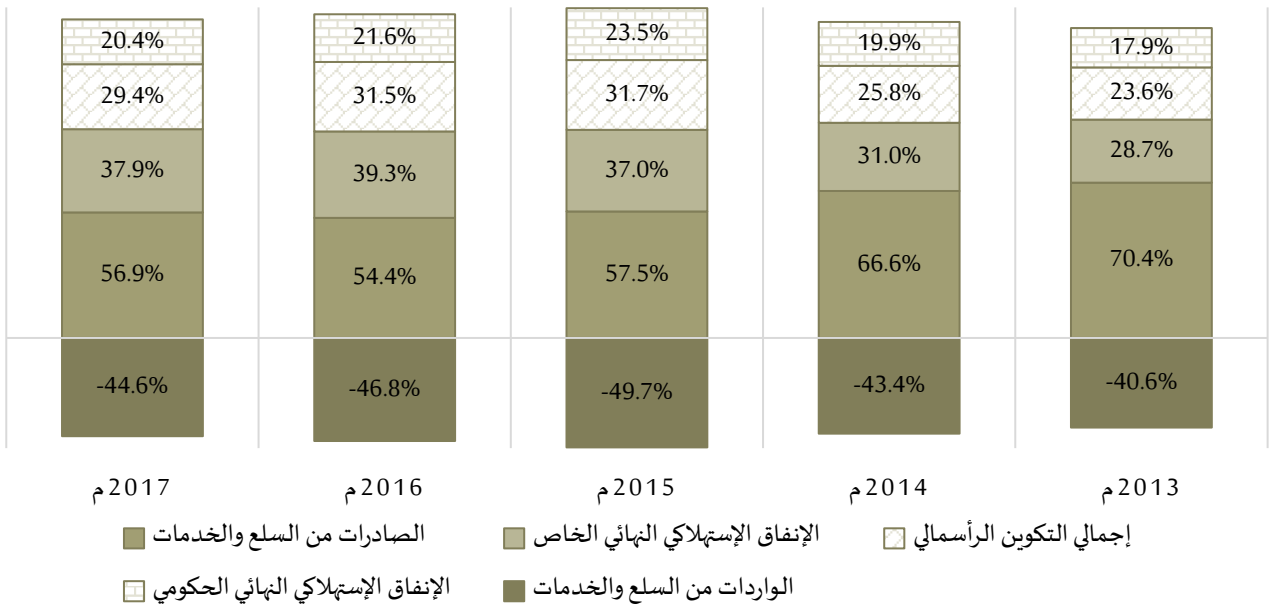

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجل إجمالي الدخل القومي على مستوى مجلس التعاون ارتفاعًا بلغت نسبته 7.5% في العام 2017م، حيث وصل إلى ما قيمته 1,490.1 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 1,385.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (جدول 3). وارتفعت قيمة صافي التحويلات الجارية لتصل إلى -123.8 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مقارنةً بـ -127.4 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، وبالتالي وصلت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 1,366.3مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1,258.4مليار دولار أمريكي في العام 2016م مرتفعًا بنسبة بلغت 8.6% عن العام 2016م. كما حقق إجمالي الادخار القومي نموا في قيمته للمرة الأولى بعد أربع سنواتٍ من التراجع حيث بلغت قيمته 514.8 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بما قيمته 429.6 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مرتفعًا بنسبة 19.8%.

جدول 3: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمجلس التعاون، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**1,620.9**	**1,642.9**	**1,388.7**	**1,360.1**	**1,461.9**
معدل النمو السنوي (%)	2.7	1.4	15.5-	2.1-	7.5
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**1,631.7**	**1,660.5**	**1,410.2**	**1,385.8**	**1,490.1**
معدل النمو السنوي (%)	3.2	1.8	15.1-	1.7-	7.5
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**109.2-**	**117.8-**	**123.1-**	**127.4-**	**123.8-**
معدل النمو السنوي (%)	25.1-	7.9-	4.6-	3.5-	2.8
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) ((مليار دولار أمريكي)	**1,522.6**	**1,542.7**	**1,287.1**	**1,258.4**	**1,366.3**
معدل النمو السنوي (%)	1.9	1.3	16.6-	2.2-	8.6
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**755.6**	**836.6**	**840.6**	**828.8**	**851.5**
معدل النمو السنوي (%)	10.3	10.7	0.5	1.4-	2.7
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**767.0**	**706.1**	**446.5**	**429.6**	**514.8**
معدل النمو السنوي (%)	5.2-	7.9-	36.8-	3.7-	19.8

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون ارتفاعًا في العام 2017م لتصل قيمته إلى 26,613.4 دولار أمريكي مرتفعًا بنسبة بلغت 4.6% عن قيمته في العام 2016م والتي كانت 25,448.1 دولار أمريكي بعد سلسلة الانخفاض التي شهدها في الأعوام السابقة (شكل 7).

شكل 7: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م

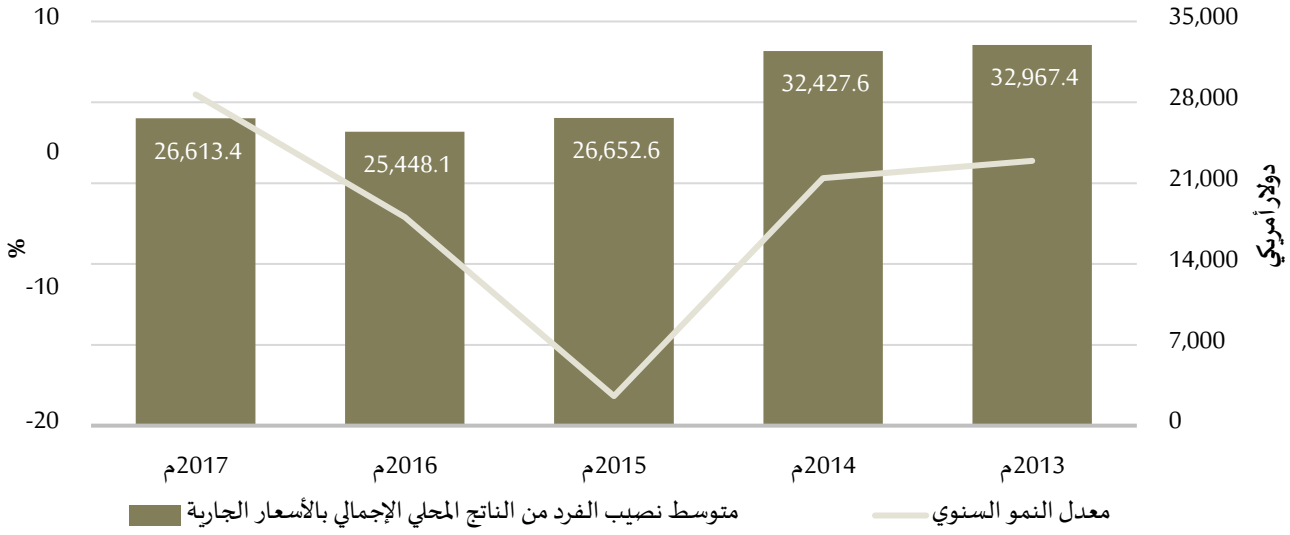

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

1.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

تعتبر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هي أساس عملية التحليل الاقتصادي، حيث أنها تعكس النمو الحقيقي في الاقتصاد وذلك بالاهتمام بالكميات الفعلية للإنتاج وباستبعاد أثر ارتفاع الأسعار. وفي هذا الجانب، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لأول مرة خلال الخمس سنوات الأخيرة بمعدل طفيف بلغ 0.2% في العام 2017م حيث وصلت قيمته إلى 1,479.2 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1,482.7 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (شكل 8).

شكل 8: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م

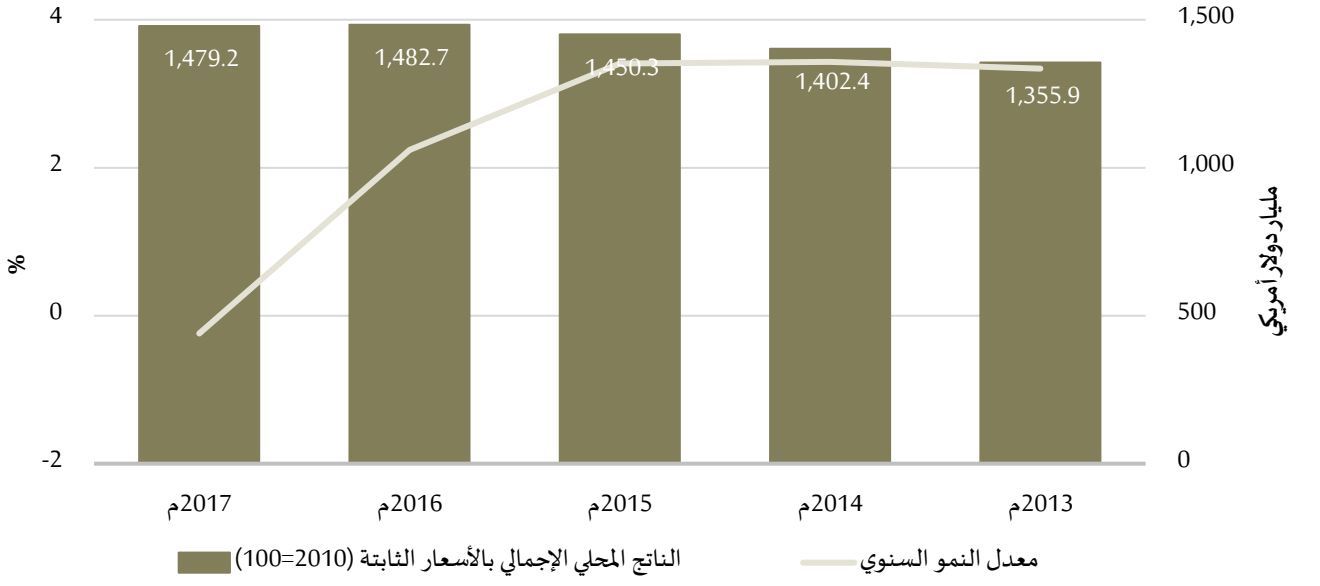

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وعلى عكس التقديرات بالأسعار الجارية، فقد شهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي (أنشطة استخراج النفط والخدمات ذات الصلة) بالأسعار الثابتة انخفاضًا على مستوى مجلس التعاون بمعدل 3.4% في العام 2017م، نتيجةً لإنخفاض الإنتاج النفطي في دول المجلس بناءً على ما اقرته منظمة أوبك بشأن خفض الإنتاج النفطي بدءًا من العام 2017م، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع ما مقداره 562.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 582.2 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (جدول 4). وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نموا بالأسعار الثابتة في العام 2017م بلغت نسبته 1.8% لتصل إلى 917.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 900.6 مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

جدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
القيمة المضافة للقطاع النفطي* (مليار دولار أمريكي)	**557.1**	**557.6**	**570.8**	**582.2**	**562.2**
معدل النمو السنوي (%)	0.3-	0.1	2.4	2.0	3.4-
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	41.1	39.8	39.4	39.3	38.0
القيمة المضافة للقطاع غير النفطي (مليار دولار أمريكي)	**798.8**	**844.9**	**879.4**	**900.6**	**917.0**
معدل النمو السنوي (%)	6.0	5.8	4.1	2.4	1.8
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	58.9	60.2	60.6	60.7	62.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** (مليار دولار أمريكي)	**1,355.9**	**1,402.4**	**1,450.3**	**1,482.7**	**1,479.2**
معدل النمو السنوي (%)	3.3	3.4	3.4	2.2	0.2-

*القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة
**سنة الأساس 2010=100
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

ولا يزال هيكل الاقتصاد الخليجي متشابهًا خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث أن كل من أنشطة القطاع النفطي وأنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية وأنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة الإدارة العامة والدفاع وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق أكثر الأنشطة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث ساهمت بما نسبته 81.9% في العام 2017م (شكل 9). واستمر النمو الإيجابي لتلك الأنشطة باستثناء أنشطة القطاع النفطي، حيث حققت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية أعلى معدل نمو بين تلك الأنشطة وبنسبة بلغت 3.6% وتقاربت نسب النمو السنوية لبقية تلك الأنشطة حيث تراوحت بين 1.0% إلى 1.6% (شكل 10).

شكل 9 : المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013 - 2017م

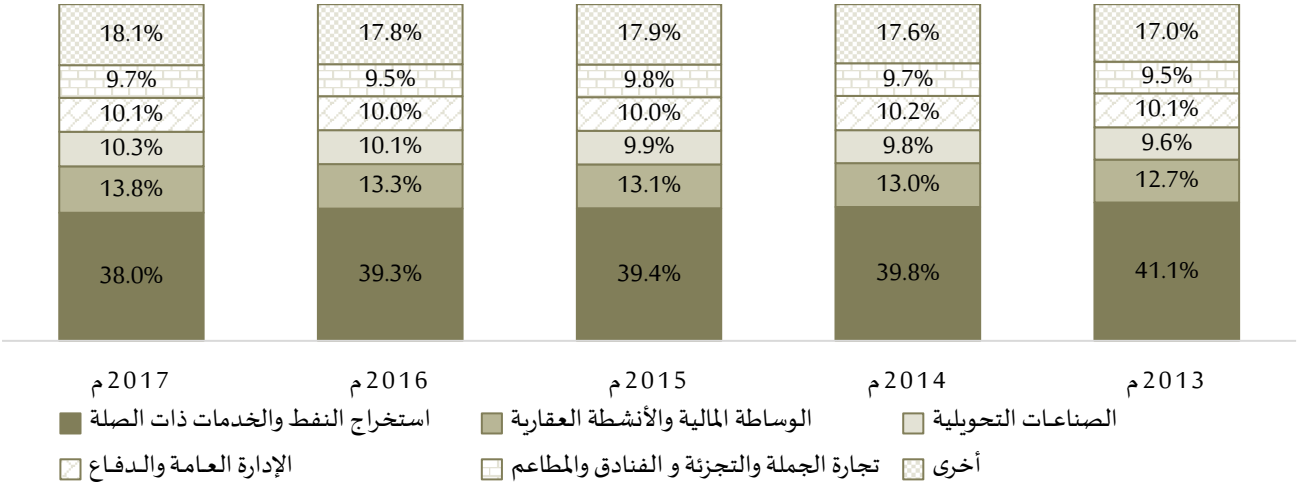

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

شكل 10: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013-2017م

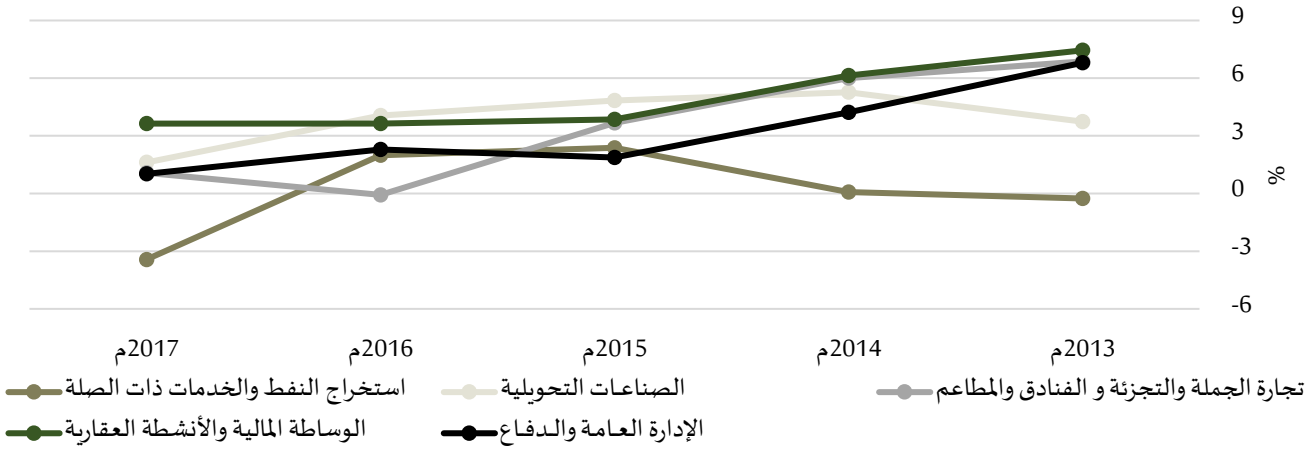

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

ارتفع المخفض الضمني السعري للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى مستوى 98.8 في العام 2017م (شكل 11). والجدير بالذكر أن المخفض الضمني السعري للناتج المحلي الإجمالي قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2013-2016م، حيث انخفض من مستوى 119.5 في العام 2013م ليصل إلى 91.7 في العام 2016م. ويعكس هذا التراجع التغيرات السعرية في أسعار السلع والخدمات، خصوصا تلك المتعلقة بشكل أساسي بانخفاض أسعار النفط، حيث شهد المخفض الضمني للقطاع النفطي تراجعًا كبيرا في مستوياته منذ عام 2014م حتى بلغ أدنى مستوياته خلال الخمس سنوات الأخيرة في العام 2016م حيث وصلت قيمة المخفض الضمني للقطاع النفطي ما يقارب 54.3 وهذا يشير إلى أن أسعار المنتجات والخدمات النفطية في العام 2016م قد تراجعت عن العام 2010م (سنة الأساس) بما مقداره 45.7%، إلا أن قيمة المخفض الضمني للقطاع النفطي قد شهد ارتفاعا في مستواه ليصل إلى ما يقارب 68.6 في العام 2017م وهذا يعكس ضمنيًا تحسنًا في أسعار المنتجات والخدمات النفطية (شكل 12)، وعلى عكس القطاع النفطي، فقد شهدت أسعار المنتجات والخدمات غير النفطية ارتفاعا مطردا في مستوياتها خلال الأعوام الخمسة الأخيرة لتصل لأعلى مستوياتها في العام 2017م حيث بلغت قيمة المخفض الضمني للقطاع غير النفطي ما مستواه 117.4، وهذا يشير إلى ارتفاع أسعار منتجات وخدمات هذا القطاع بما نسبته 17.4% في العام 2017م مقارنةً بالعام 2010م (سنة الأساس) (شكل 13).

شكل 11: الناتج المحلي الإجمالي والمخفض الضمني السعري بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013-2017م

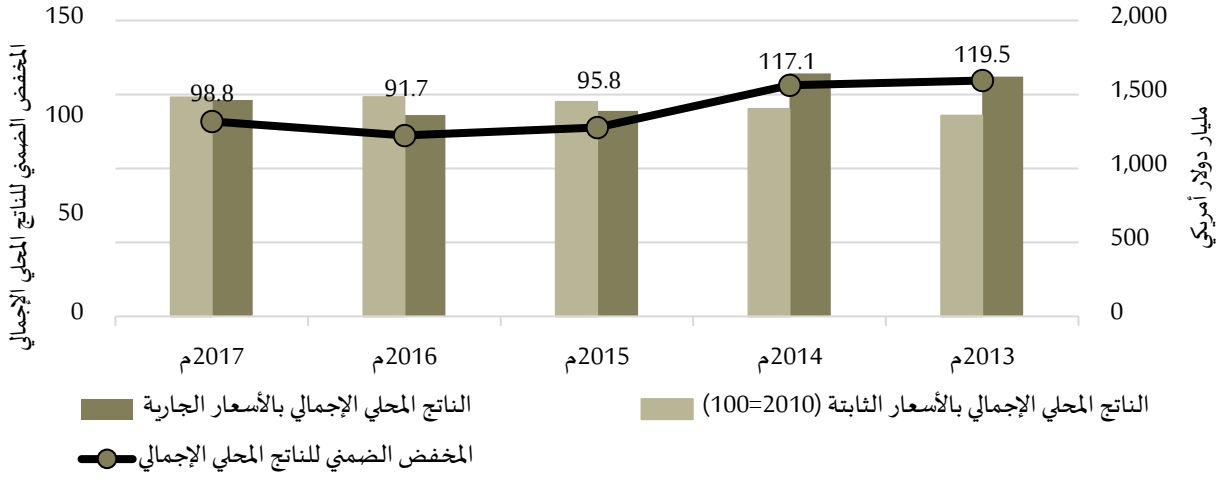

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

شكل12: القيمة المضافة والمخفض الضمني السعري للقطاع النفطي بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013-2017م

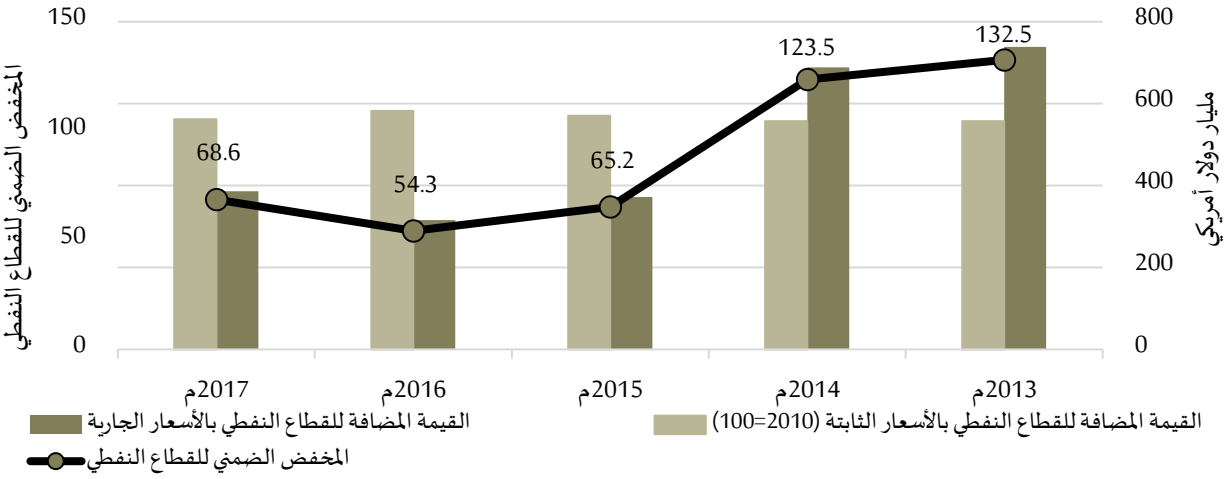

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

شكل 13: القيمة المضافة للقطاع غير النفطي والمخفض الضمني السعري بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013-2017م

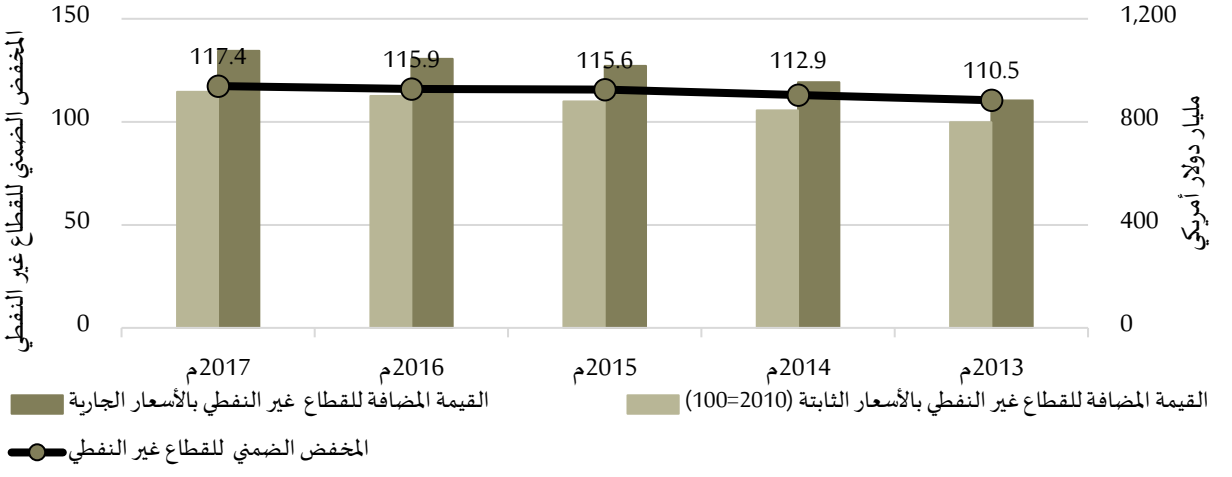

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

بقيت مكونات الإنفاق محافظةً على نفس مستوياتها من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الخمس سنوات الأخيرة بحيث لا تزال الصادرات من السلع والخدمات تساهم بما قيمته 64.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م حيث بلغت قيمتها 951.0 مليار دولار أمريكي متراجعةً بنسبةٍ قليلةٍ عن قيمتها في العام 2016م والتي كانت 952.8 مليار دولار أمريكي حيث لم تتجاوز نسبة التراجع 0.2%، ويعد هذا الإنخفاض هو الأول بعد أكثر من أربعة سنوات من النمو السنوي الإيجابي (شكل 14، شكل 15). أما الواردات من السلع والخدمات فشهدت نموا في قيمتها في العام 2017م لتصل إلى ما قيمته 592.3 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت قيمتها 586.1 مليار دولار أمريكي في العام 2016م بارتفاع يقدر بـ 1.1% ويأتي هذا النمو بعد عامين من التراجع في قيمتها.

ومثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ما نسبته 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2017م حيث بلغت قيمته 468.5 مليار دولار أمريكي، مقابل قيمته في العام 2016م والتي كانت 459.6 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو بلغ 1.9%. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي فقد شكل ما نسبته 17.0% من الناتج المحلي الإجمـالي بالأسعار الثابتة في العام 2017م وبنمو بلغ 2.1% مقارنةً بالعام 2016م، ويأتي هذا النمو بعد الإنخفاض الشديد الذي شهده هذا الإنفاق في العام 2016م والذي كانت قيمته فيه ما يقارب 245.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمةٍ بلغت 280.0 مليار دولار أمريكي في العام 2015م حيث بلغت قيمة التراجع ما نسبته 12.3% بين هذين العامين.

وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي، فقد استمر انخفاضه في العام 2017م بما نسبته 2.3%، حيث وصل إلى ما قيمته 405.1 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 414.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، ويمثل إجمالي التكوين الرأسمالي ما نسبته 27.4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون في العام 2017م.

شكل 14: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013 - 2017م

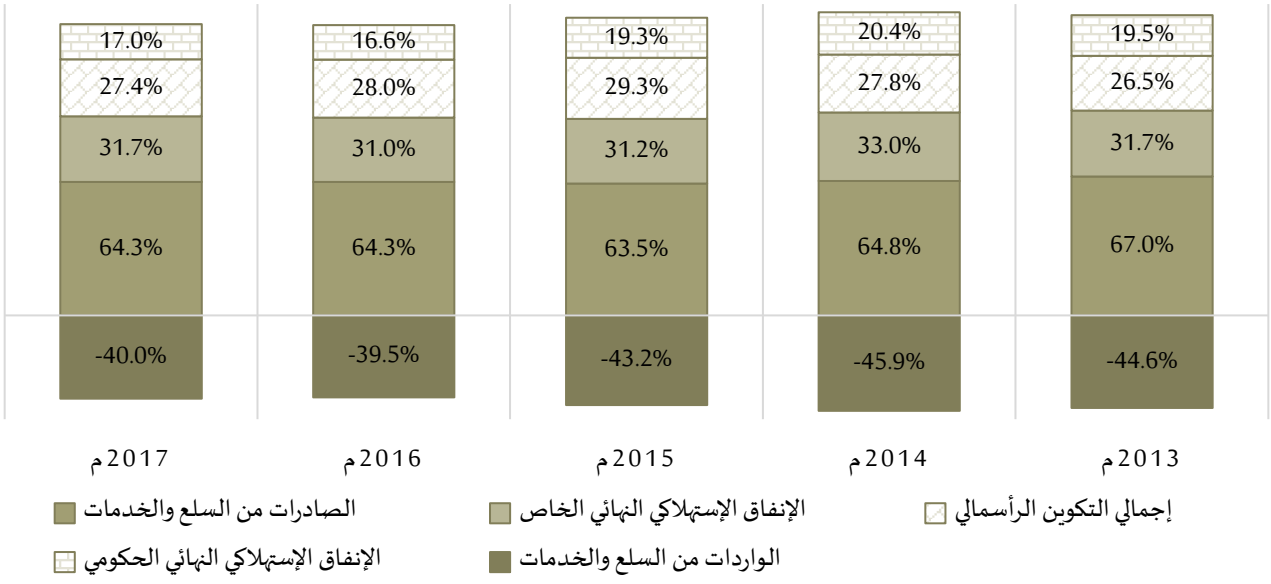

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

شكل 15: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013-2017م

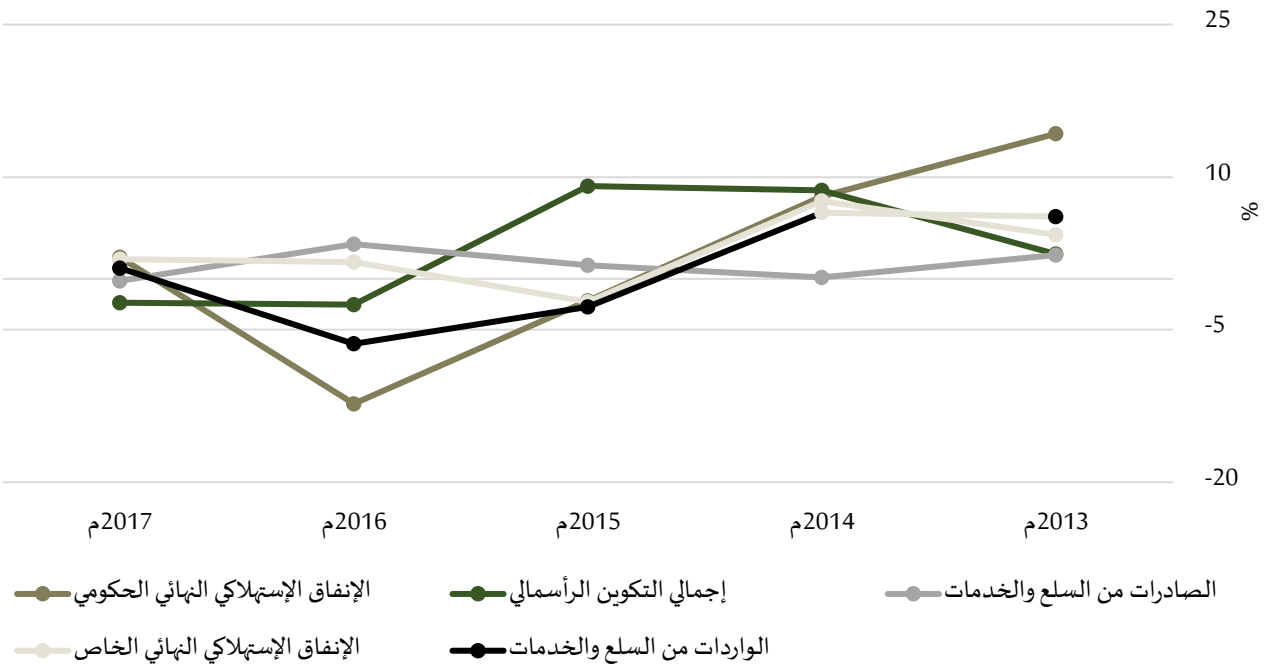

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

ومن خلال المؤشرات السابقة، يتضح بشكل عام مدى الارتباط بين أسعار النفط ومستويات الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون، سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة حيث أن أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر في قيمة الإنتاج وكمياته.

1.3 أهم المقارنات الدولية لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2017م

1.3.1 الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي

1.3.1.1 التقديرات بالأسعار الجارية

ساهم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون بما نسبته 1.8% من إجمالي الناتج العالمي والبالغ 80,737.6 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، و على مستوى الدول العربية فقد شكلت مساهمته ما يقارب 56.5% من إجمالي الناتج العربي[1] (شكل 16). وحقق مجلس التعاون كتكتل نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل 7.5% في العام 2017م، ويعد هذا المعدل أعلى من المعدل العالمي والبالغ 6.5% من نفس العام.

[1] البنك الدولي، أبريل 2019م

شكل16 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدل النمو السنوي ، 2017م

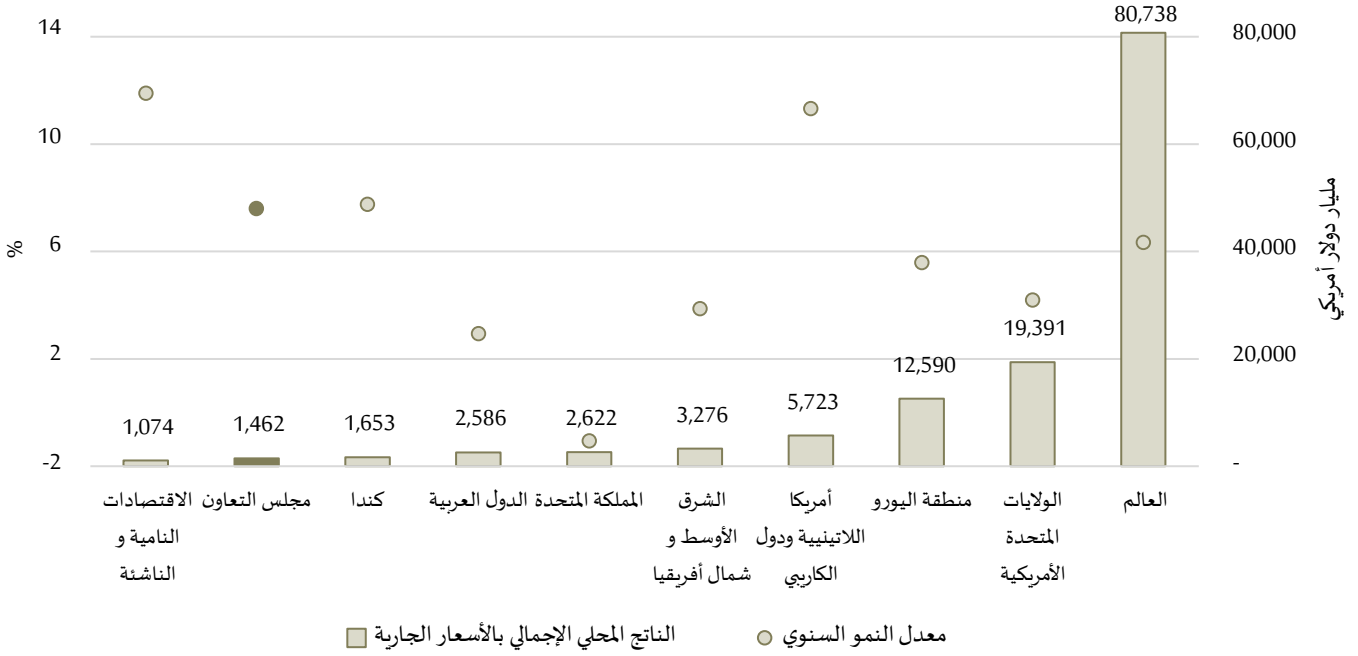

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

البنك الدولي، أبريل 2019م

1.3.1.2 التقديرات بالأسعار الثابتة

وعلى عكس التقديرات بالأسعار الجارية، فقد ابتعد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار لثابتة عن متوسط النمو السنوي العالمي في العام 2017م، حيث تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بما مقداره 0.2% عن قيمته في العام 2016م، بينما كانت قيمة متوسط النمو السنوي العالمي 3.1% (شكل 17).

شكل 17: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) و معدل النمو السنوي ، 2017م

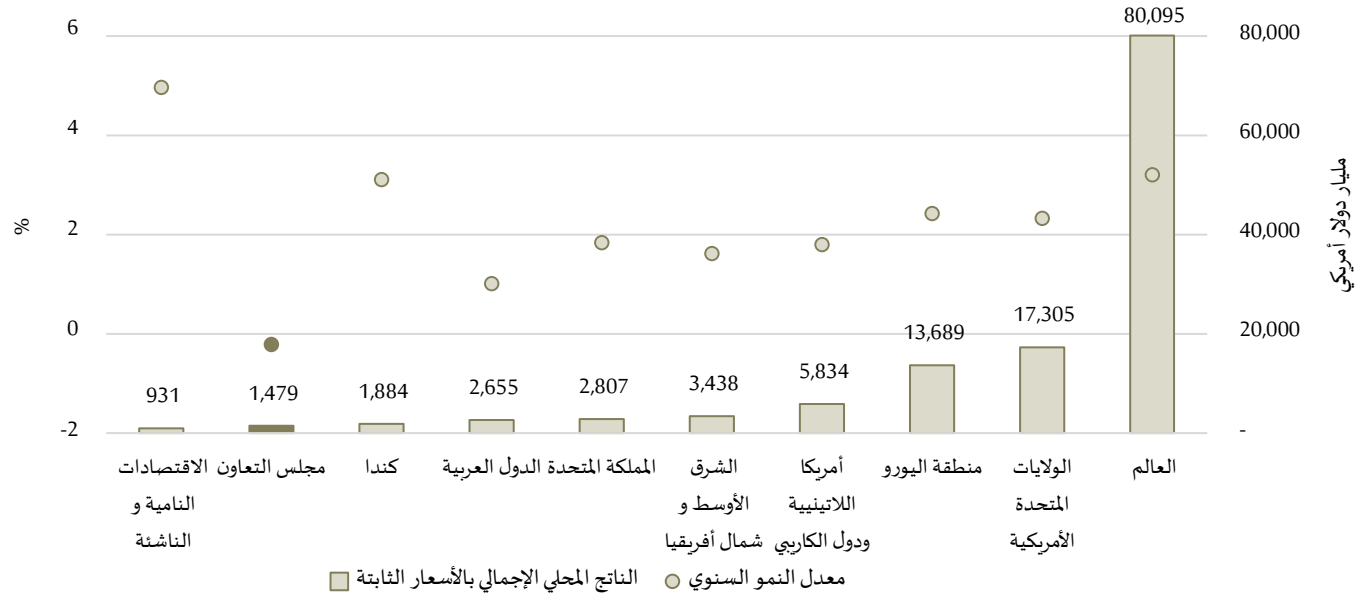

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

البنك الدولي، أبريل 2019م

2. الحسابات القومية على مستوى دول مجلس التعاون

2.1 دولة الإمارات العربية المتحدة

2.1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2017م

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) نموا بلغت نسبته 0.8% ليصل إلى ما قيمته 387.3 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنةً بما قيمته 384.2 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (جدول 5). وعاود الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعه ليصل إلى ما قيمته 382.6 مليار دولار أمريكي في العام 2017م وبمعدل نمو بلغ 7.2% مقارنةً بنحو 357.0 مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي ارتفاعًا بمعدل 2.1% بحيث بلغت قيمته 94.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مقارنةً بما قيمته 92.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 385.4 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مرتفعًا بما نسبته 7.3% مقارنةً بالعام 2016م، بينما وصلت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح إلى 344.2 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنة بما مقداره 320.0 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، أما إجمالي الادخار القومي فقد كانت قيمته 163.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م.

ونظرًا لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة أكبر من ارتفاع عدد السكان فقد تبع ذلك ارتفاعًا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 41.1 ألف دولار أمريكي في العام 2017م مقارنةً بقيمته في العام 2016م والتي كانت 39.1 ألف دولار أمريكي.

جدول 5: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2016-2017م

البيان	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	384.2	387.3
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	3.0	0.8
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	357.0	382.6
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	0.3-	7.2
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	92.9	94.9
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	359.1	385.4
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	320.0	344.2
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	146.1	163.5
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	39,144.7	41,118.2

*سنة الأساس 2010=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013 - 2017م

2.1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

استعاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموه الإيجابي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث ارتفعت قيمته في العام 2017م بنسبة 7.2% لتصل إلى 382.6 مليار دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 357.0 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، ويأتي هذا الارتفاع بعد عامين من التراجع (شكل 18).

شكل 18: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

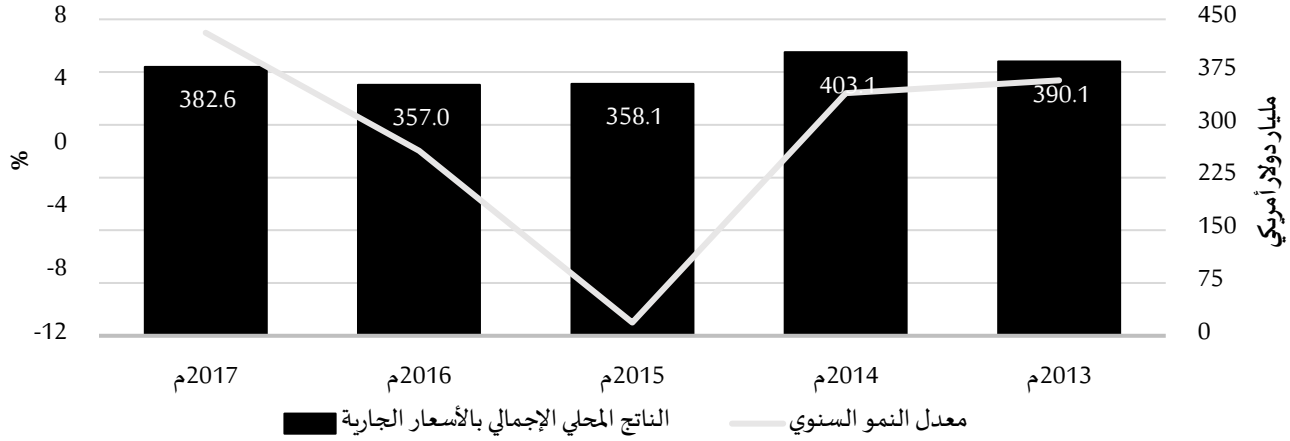

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي إلى ما نسبته 22.3% في العام 2017م، لتصل القيمة المضافة لهذا القطاع إلى 85.2 مليار دولار أمريكي (شكل 19). ومن الملاحظ أن مساهمة القطاع النفطي قد تتابع انخفاضها خلال الفترة 2013 - 2016م، حيث وصلت مساهمته في العام 2016م إلى ما نسبته 19.3% مقارنة بنسبة بلغت 36.9% في العام 2013م، أي أن المساهمة قد انخفضت إلى ما يقارب النصف، وبالمقابل انخفضت مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة لتصل إلى 77.7% في عام 2017م مقارنة بـ 80.7% في العام 2016م.

شكل 19: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

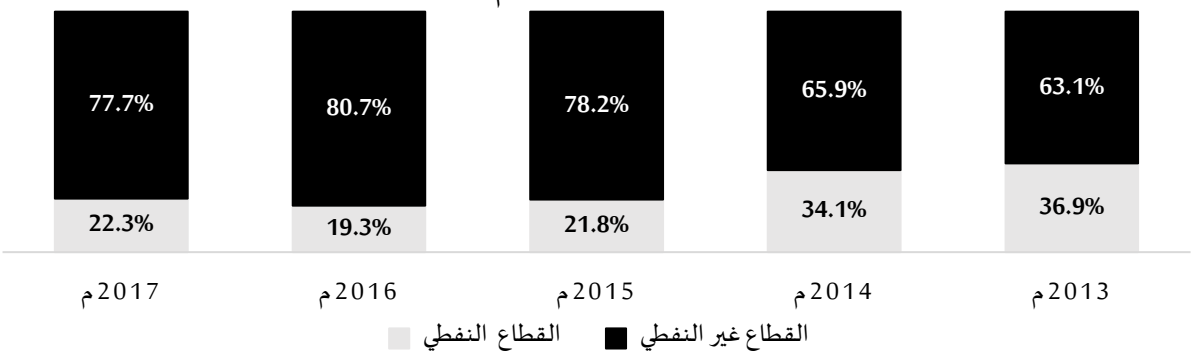

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وتقاربت مساهمة أنشطة القطاع النفطي مع أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م، حيث ساهمتا بما مقداره 22.3% و21.3% على التوالي (شكل 20). في حين جاءت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم في المرتبة الثالثة كأكبر الأنشطة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة بلغت 14.6% في العام 2017م.

شكل 20: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

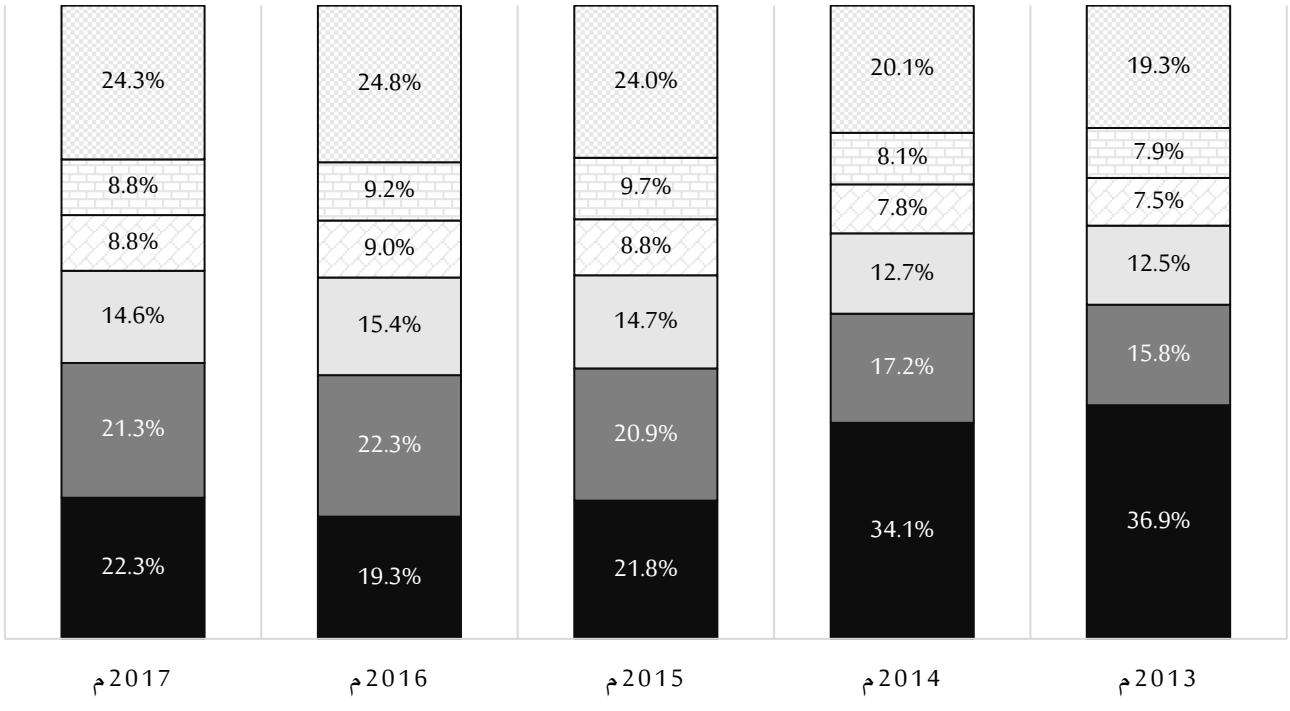

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، فقد ساهمت قيمة صافي الصادرات والواردات من السلع والخدمات بما نسبته 28.0% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م (شكل 21). حيث إن قيمة إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لدولة الإمارات العربية المتحدة قد فاقت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% في العام 2017م بينما شكلت الواردات من السلع والخدمات ما نسبته 72.4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي). كما بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 133.6 مليار دولار أمريكي ممثلًا بذلك ما نسبته 34.9% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تتجاوز مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي 12.3% في العام 2017م. وشكل إجمالي التكوين الرأسمالي ما نسبته 24.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م.

شكل 21: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

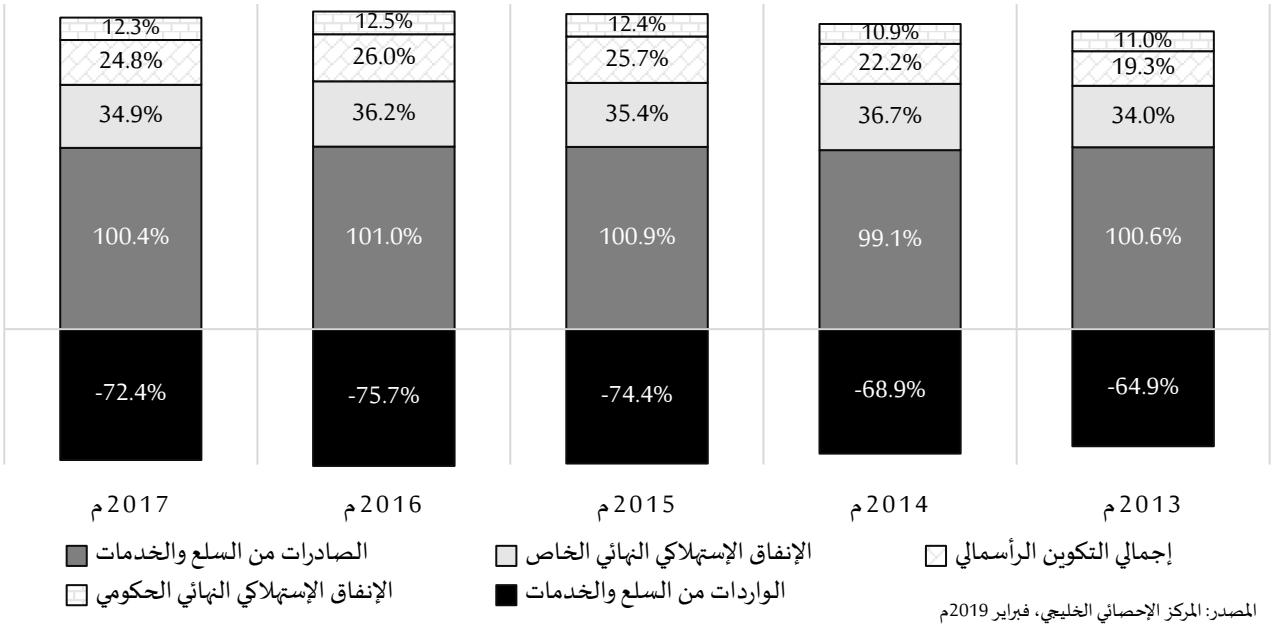

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 7.3% في العام 2017م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -41.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة -39.1 مليار دولار امريكي لعام 2016م، بالتالي كانت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 344.2 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 320.0 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، مرتفعا بنسبة بلغت 7.5% في العام 2017م مقارنةً بالعام 2016م (جدول 6). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 163.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مرتفعًا بنسبة 11.9% مقارنةً بالعام 2016م الذي كانت قيمته فيه 146.1 مليار دولار أمريكي.

جدول 6: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**390.1**	**403.1**	**358.1**	**357.0**	**382.6**
معدل النمو السنوي (%)	4.1	3.3	11.2-	0.3-	7.2
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**391.7**	**403.8**	**359.9**	**359.1**	**385.4**
معدل النمو السنوي (%)	4.5	3.1	10.9-	0.2-	7.3
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**30.0-**	**28.2-**	**39.6-**	**39.1-**	**41.2-**
معدل النمو السنوي (%)	96.5-	6.0	40.8-	1.4	5.4-
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**361.7**	**375.6**	**320.2**	**320.0**	**344.2**
معدل النمو السنوي (%)	0.6	3.8	14.8-	0.1-	7.5
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**175.5**	**192.0**	**171.2**	**173.9**	**180.7**
معدل النمو السنوي (%)	10.0	9.4	10.8-	1.6	3.9
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**186.2**	**183.7**	**149.0**	**146.1**	**163.5**
معدل النمو السنوي (%)	6.9-	1.4-	18.9-	1.9-	11.9

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة في العام 2017م ليصل إلى 41.1 ألف دولار أمريكي بمعدل نمو بلغ 5.0% عن قيمته في العام 2016م (شكل 22).

شكل 22: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

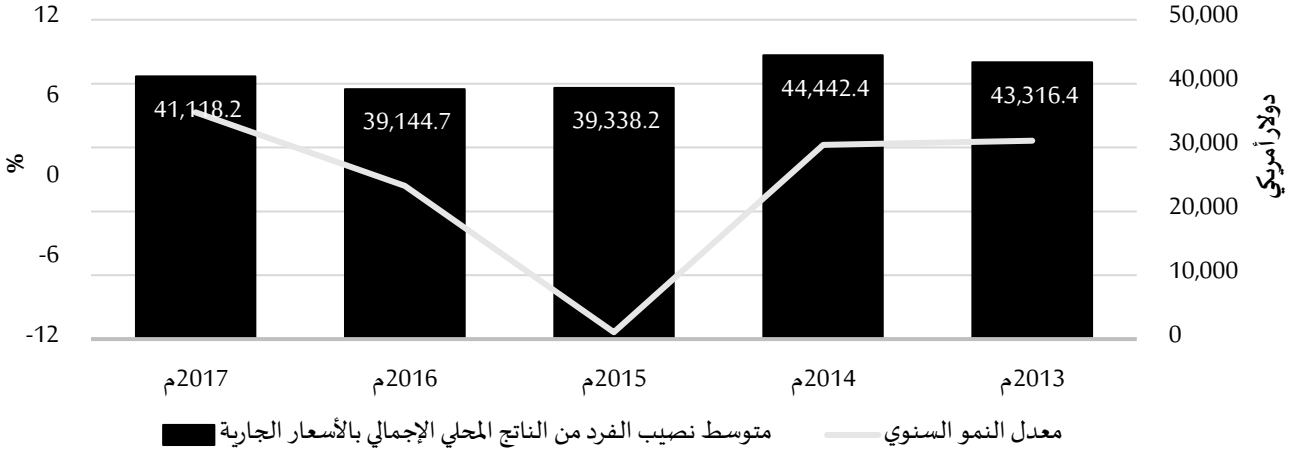

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.1.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حافظ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة على وتيرة ارتفاعه التصاعدية خلال الفترة 2013 – 2017م، وإن كانَ هنالك تذبذبًا في معدلات النمو. حيث شهد العام 2017م أقل معدل نمو سنوي خلال الخمس سنوات الأخيرة، وبنسبة 0.8%، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ما قيمته 387.3 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 384.2 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (شكل 23).

شكل 23: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

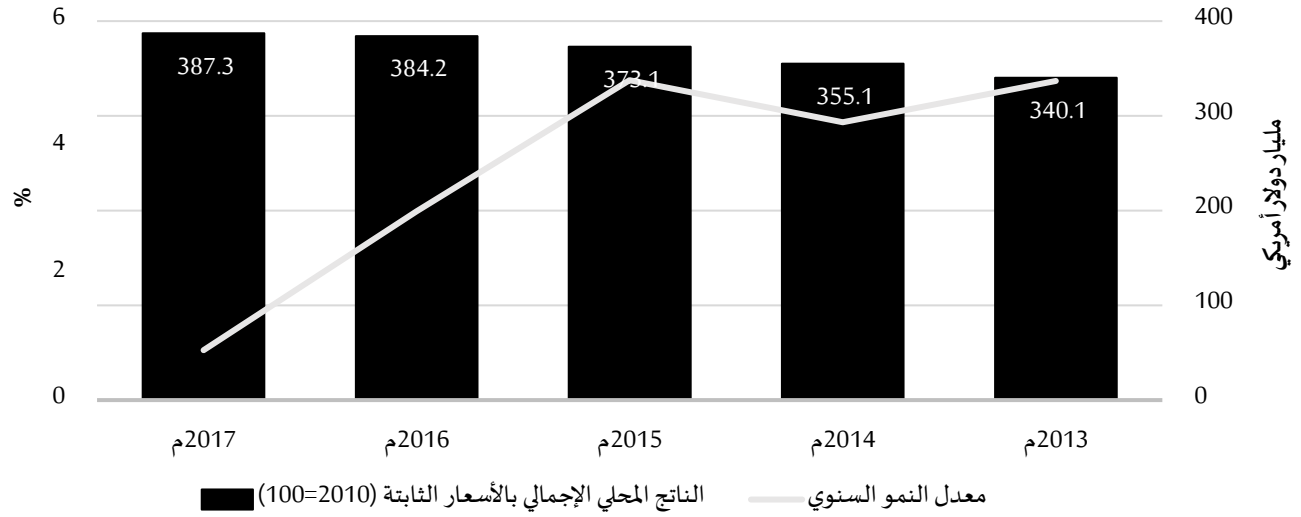

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

استمرت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة بالإرتفاع خلال الخمس سنوات الأخيرة إلا أن معدلات نموها السنوية قد بدأت بالتباطؤ منذ العام 2015م لتصل إلى أقل مستويات نموها السنوية -خلال تلك الفترة- في العام 2017م لتصل إلى 2.5% (شكل 24). أما القيمة المضافة للقطاع النفطي فقد انخفضت لتصل إلى 114.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م بعد أن كانت قيمتها 117.7 مليار دولار أمريكي في العام 2016م بانخفاض بلغت نسبته 3.0%.

شكل 24: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

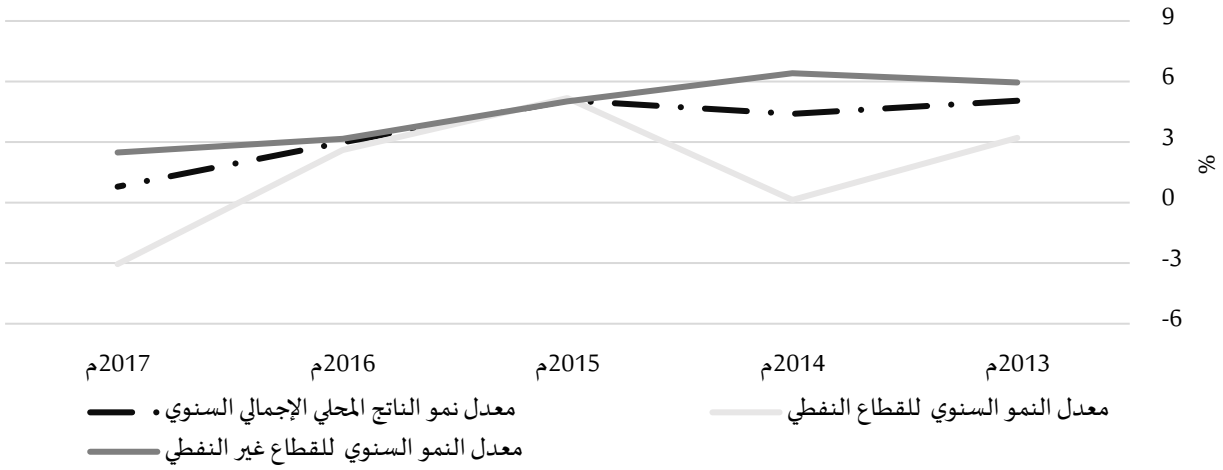

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والعقارية معدل نمو سنوي بلغ 2.4% في العام 2017م وتشكل هذه الأنشطة ما نسبته 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (شكل 25). وجاءت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم ثانيًا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبنسبة 13.9% وحققت هذه ا لأنشطة نموا مقداره 1.5% في العام 2017م مقارنةً بالعام 2016م. وشهدت أنشطة التشييد تراجعًا في قيمتها في العام 2017م بنسبة 1.6% مقارنةً بالعام 2016م وتعتبر هذه الأنشطة هي الوحيدة التي لم تشهد نموا موجبا في قيمتها من بين أنشطة القطاع غير النفطي.

شكل 25: معدل النمو السنوي لبعض الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

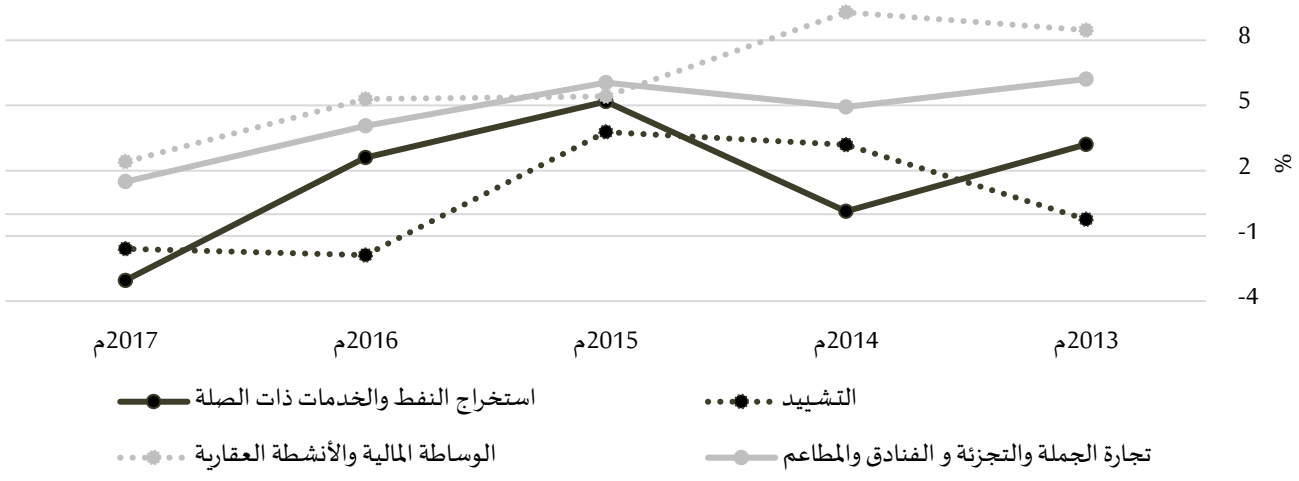

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

تقاربت معدلات النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2017م (شكل 26). وشهد الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي أعلى معدل نمو سنوي بنسبةٍ بلغت 3.4% ويشكل هذا البند ما نسبته 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م، تلاه من حيث النمو الإيجابي، إجمالي الصادرات من السلع والخدمات وبنمو طفيف لم يتجاوز 0.5% مقارنة بالعام 2016م. وشهد إجمالي التكوين الرأسمالي والواردات من السلع والخدمات تراجعًا في قيمها بذات النسبة ولم تتجاوز 1.0% مقارنةً بالعام 2016م. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي يشكل 30.0% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت قيمته في العام 2017م بمعدل 1.3% مقارنةً بالعام 2016م.

شكل 26: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2013-2017م

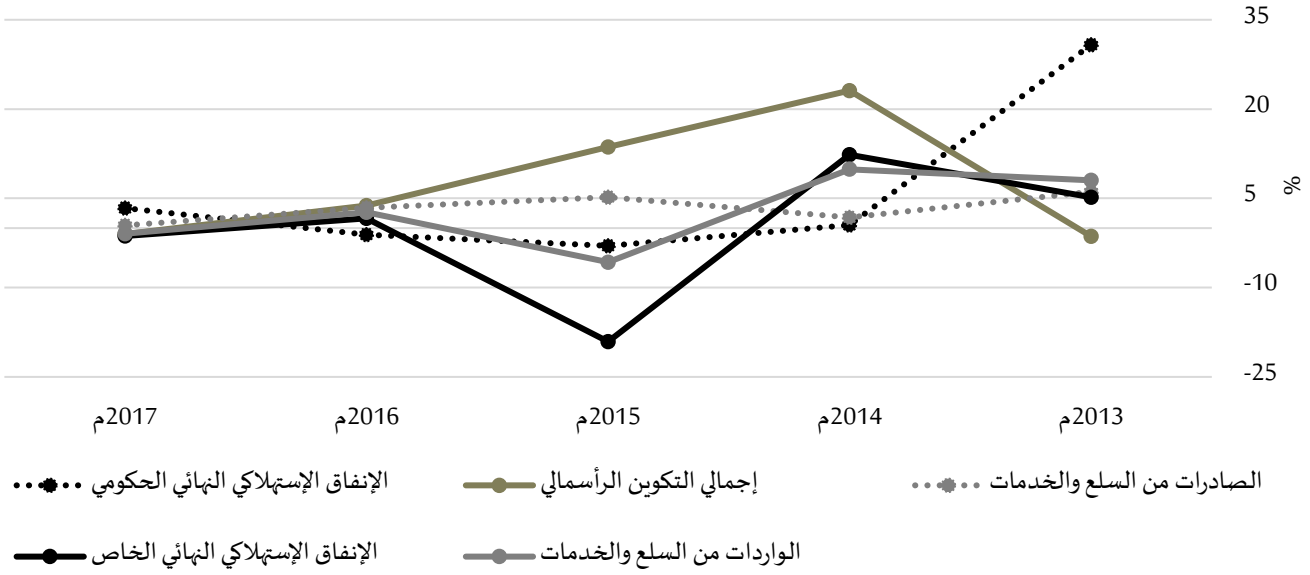

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.2 مملكة البحرين

2.2.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين لعام 2017م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الثابتة (100=2010) ما مقداره 32.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مرتفعة بمعدل 3.3% مقارنةً بما قيمته 31.9 مليار دولار أمريـكي في العام 2016م (جدول 7). فيما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 35.3 مليار دولار أمريكي في العام 2017م بارتفاع بلغت نسبته 9.4% مقارنة بالعام 2016م.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي أعلى معدل نمو بين المكونات الأخرى في العام 2017م وبنسبةٍ بلغت 21.6% مقارنةً بالعام 2016م، حيث وصلت قيمته إلى 11.7 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية في العام 2017م ما يقارب 33.3 مليار دولار أمريكي، بينما وصلت قيمة الدخل القومي المتاح 30.8 مليار دولار أمريكي، أما الادخار القومي فقد كانت قيمته 10.1 مليار دولار أمريكي، حيث حققت تلك القيم معدلات نمو إيجابية مقارنةً بالعام 2016م.

ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين إلى 23.5 ألف دولار أمريكي في العام 2017م، مقارنةً بما قيمته 22.7 ألف دولار أمريكي في العام 2016م.

جدول 7: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2016-2017م

البيان	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	31.9	32.9
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	3.6	3.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	32.3	35.3
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	3.7	9.4
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	9.6	11.7
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	30.5	33.3
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	28.1	30.8
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	8.1	10.1
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	22,664.4	23,516.1

*سنة الأساس 100=2010
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.2.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2013 - 2017م

2.2.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2017م بنسبة 9.4% مقارنةً بالعام 2016م الذي كانت نسبة النمو السنوي فيه ما يقارب 3.7% وبقيمة بلغت 32.3 مليار دولار أمريكي (شكل 27).

شكل 27: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2013-2017م

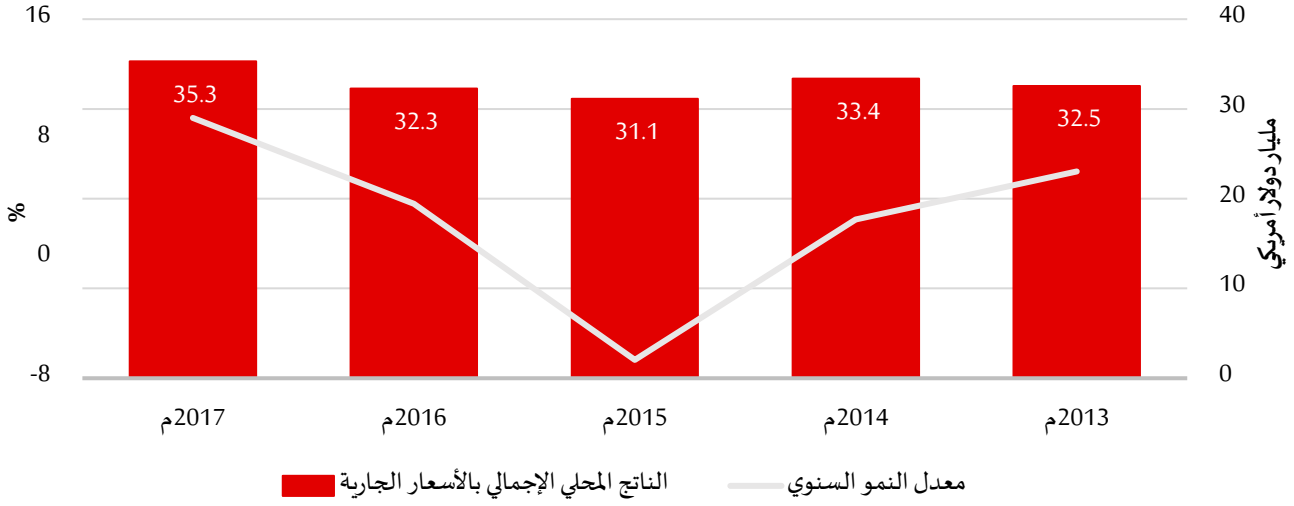

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت مساهمة القطاع النفطي 12.5% في العام 2017م (شكل 28). ومن الملاحظ أن هذه المساهمة قد بدأت بالانخفاض منذ العام 2014م حتى وصلت إلى 11.1% في العام 2016م في حين أن نسبتها كانت 25.4% في العام 2013م، أي أن المساهمة قد انخفضت إلى ما يقارب النصف، وبالمقابل بلغت مساهمة القطاع غير النفطي ما نسبته 87.5% في العام 2017م.

شكل 28: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2013-2017م

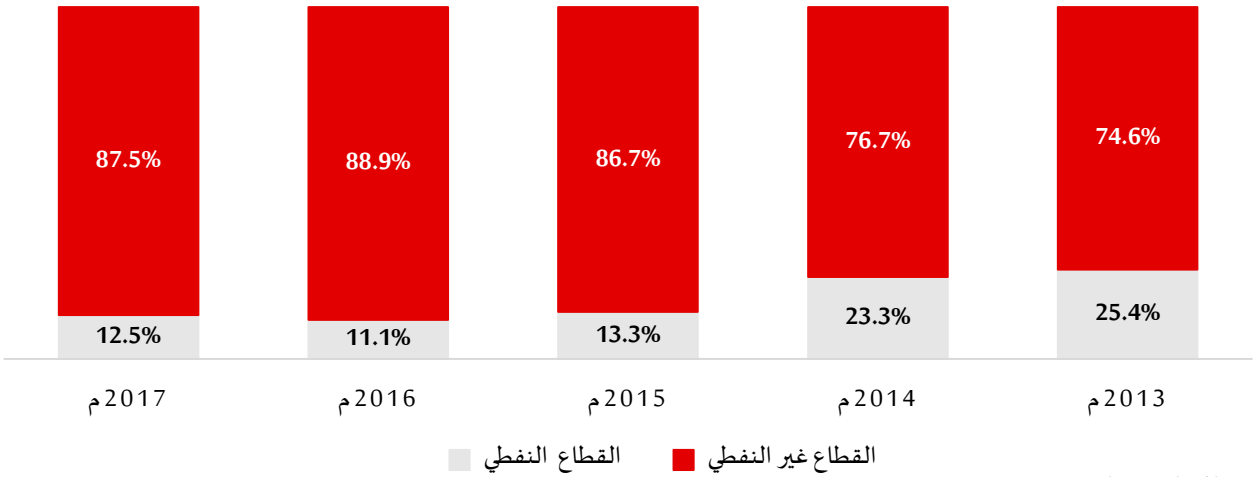

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

ومن حيث الأنشطة الاقتصادية، بقيت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية هي الأعلى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغت نسبة مساهمتها 22.4% في العام 2017م، مرتفعةً بما يقارب 3.0% عما كانت عليه في العام 2013م (شكل 29). ثم جاءت ثانيًا أنشطة الصناعات التحويلية بنسبةِ مساهمة بلغت 18.6%. ومن ثم أنشطة استخراج النفط والخدمات ذات الصلة التي كانت نسبة مساهمتها 12.5% في العام 2017م.

شكل 29: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2013-2017م

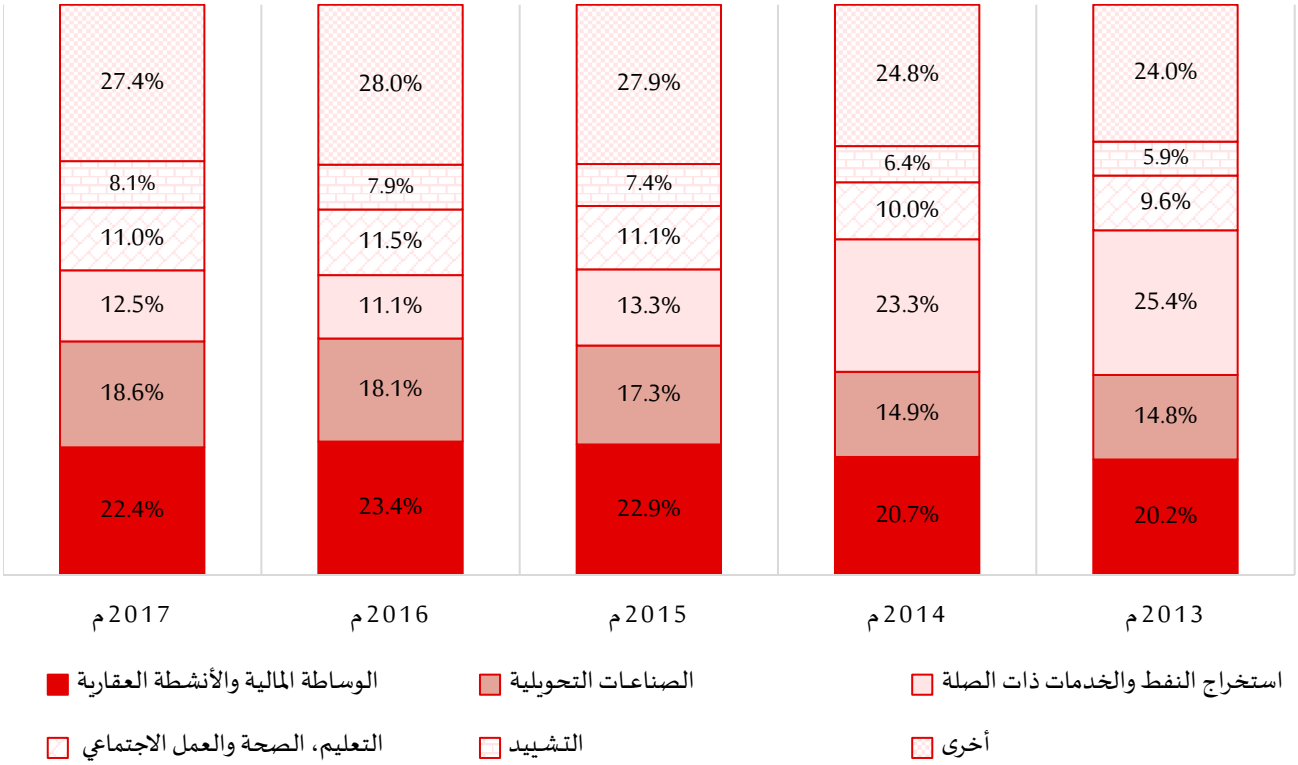

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

مثلت الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته 75.7% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م، وبالمقابل فقد بلغت النسبة المطلقة لمساهمة الواردات من السلع والخدمات (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ما نسبته 67.6% في العام 2017م (شكل 30). وحقق إجمالي التكوين الرأسمالي معدل نمو سنوي مرتفع بلغ ما نسبته 21.6% في العام 2017م ممثلا ما نسبته 33.1% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما ظلت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي متقاربة خلال الخمس سنوات الأخيرة لتصل إلى 5.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م ممثلةً ما نسبته 16.7% من الناتج المحلي الإجمالي. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص فقد شهد نموا في الفترة 2013-2017م حتى بلغت قيمته 14.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م ممثلا ما نسبته 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 30: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2013-2017م

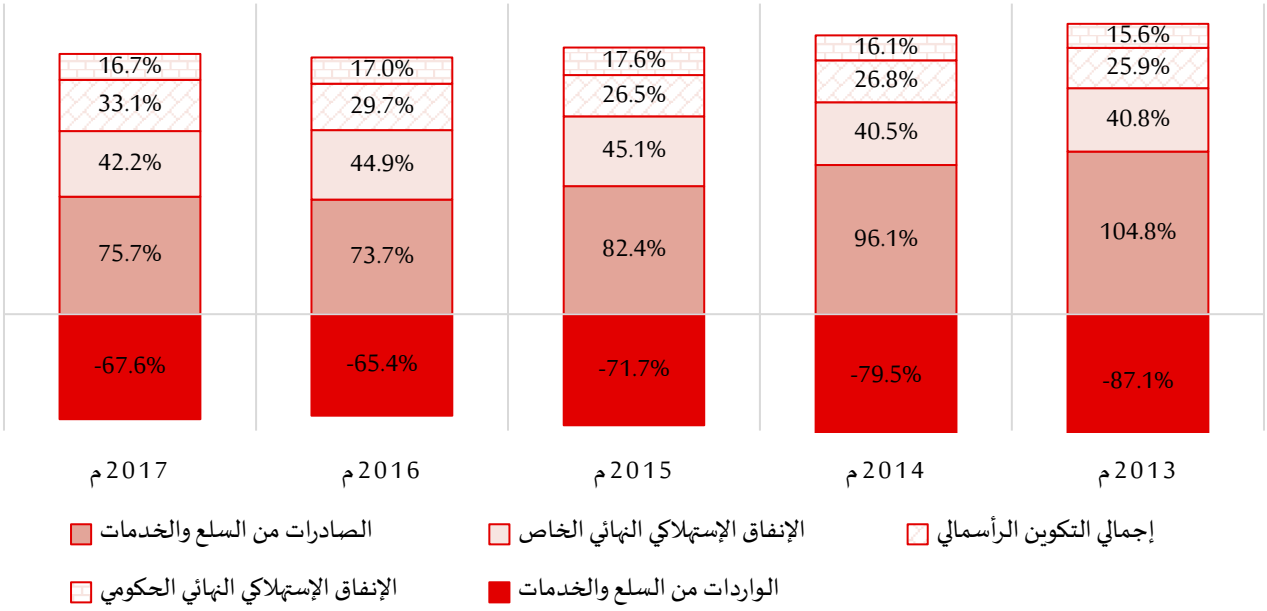

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت مملكة البحرين ارتفاعًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 9.3% ليصل إلى 33.3 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -2.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، وبالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 30.8 مليار دولار أمريكي، مرتفعًا بنسبة بلغت 9.8% عن العام 2016م (جدول 8). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 10.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مرتفعًا بنسبة 24.3% مقارنةً بالعام 2016م الذي كانت قيمته فيه 8.1 مليار دولار أمريكي.

جدول 8: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمملكة البحرين، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**32.5**	**33.4**	**31.1**	**32.3**	**35.3**
معدل النمو السنوي (%)	5.8	2.6	6.8-	3.7	9.4
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**31.3**	**31.8**	**29.4**	**30.5**	**33.3**
معدل النمو السنوي (%)	5.4	1.3	7.4-	3.7	9.3
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**2.2-**	**2.4-**	**2.4-**	**2.4-**	**2.5-**
معدل النمو السنوي (%)	4.4-	9.2-	0.1-	1.0-	3.1-
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**29.2**	**29.4**	**27.0**	**28.1**	**30.8**
معدل النمو السنوي (%)	5.5	0.7	8.1-	3.9	9.8
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**18.3**	**18.9**	**19.5**	**20.0**	**20.8**
معدل النمو السنوي (%)	11.5	3.2	3.2	2.3	4.0
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**10.9**	**10.5**	**7.5**	**8.1**	**10.1**
معدل النمو السنوي (%)	3.4-	3.4-	28.4-	8.0	24.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين خلال الفترة 2014-2016م بنسب بلغت 2.2% و10.6% و0.2% على التوالي، ليعاود ارتفاعه في العام 2017م بنسبة 3.8% ليصل إلى 23.5 ألف دولار أمريكي (شكل 31).

شكل 31: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2013-2017م

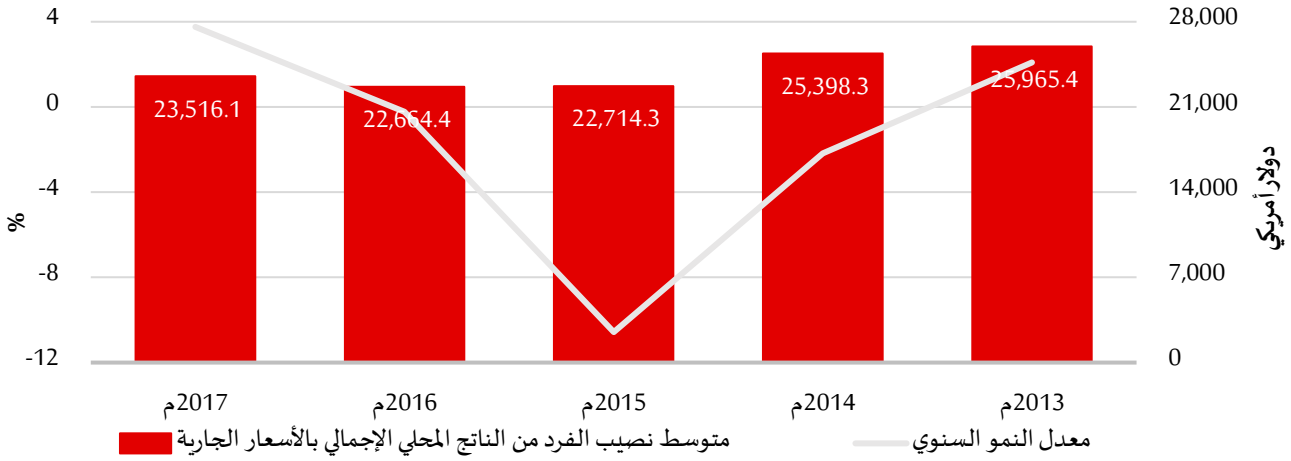

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.2.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بالأسعار الثابتة في العام 2017م ليصل إلى 32.9 مليار دولار أمريكي، وبمعدل نمو بلغت نسبته 3.6%، محافظًا بذلك على معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2013 – 2017م تراوحت بين 2.9% (العام 2015م) إلى 5.4% (العام 2013م)، إذ ارتفعت قيمته من 28.7 مليار دولار أمريكي في العام 2013م وصولًا إلى 32.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م (شكل 32).

شكل 32: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2013-2017م

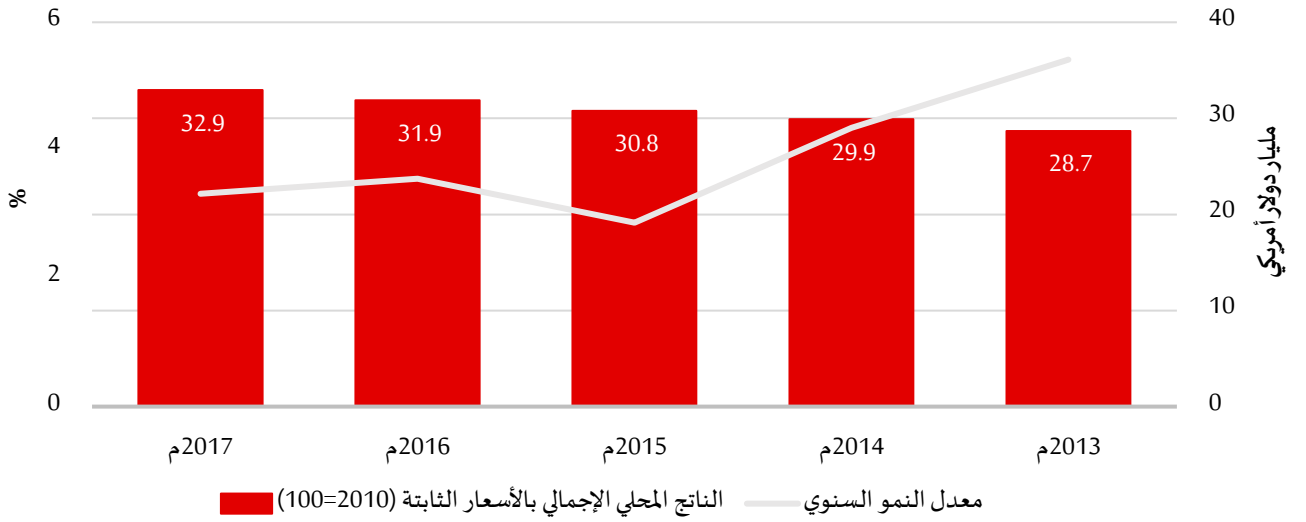

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة تراجعا بنسبة 0.7% في العام 2017م مقارنة بالعام 2016م، بينما حافظت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي على معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2013-2017م، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 4.3% في العام 2017م (شكل 33).

شكل 33: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2013-2017م

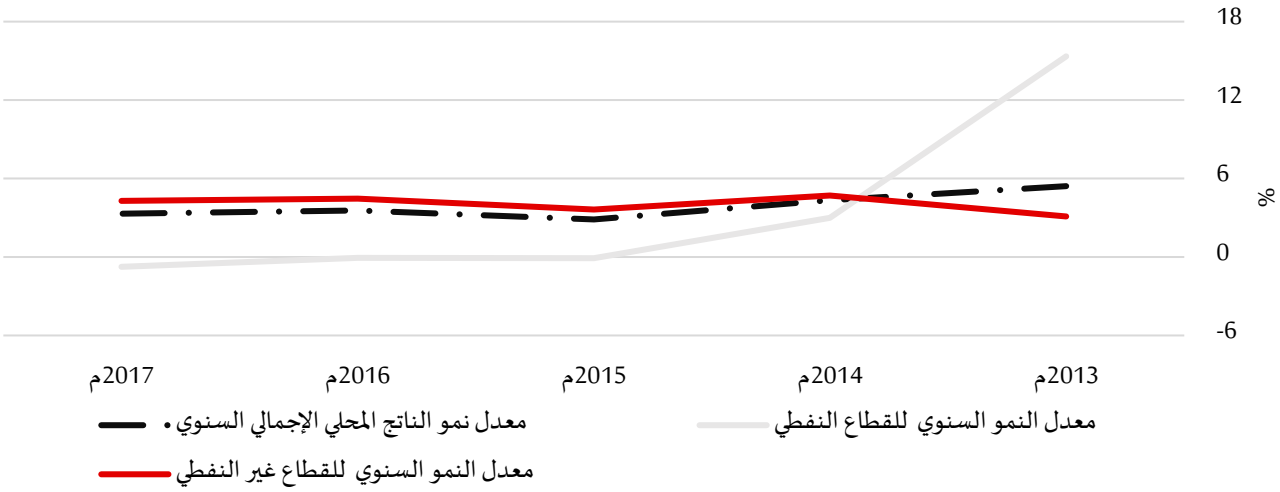

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال العام 2017م، فقد كانت أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي هي الأعلى في معدلات النمو خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث تراوحت بين 3.3%(العام 2015م) إلى 7.1% (العام 2017م)، تلاها أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بمعدل نمو سنوي بلغ 3.7% مقارنة بالعام 2016م (شكل 34).

شكل 34: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2013-2017م

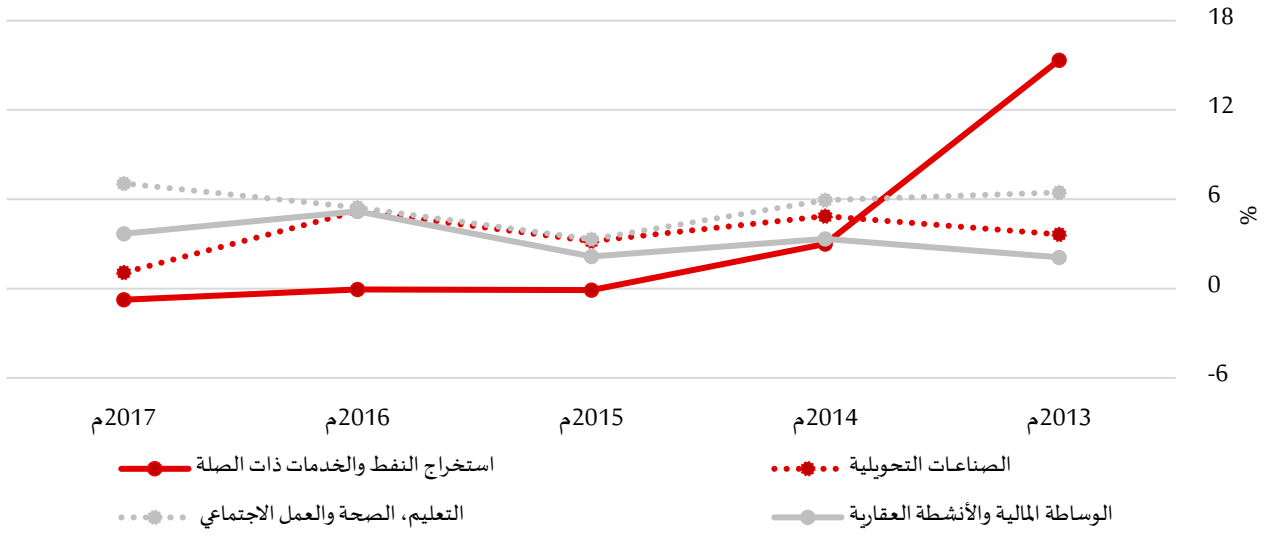

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي ما قيمته 10.7 مليار دولار أمريكي في العام 2017م محققا بذلك أعلى نمو سنوي في مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 22.6% مقارنة بالعام 2016م (شكل 35). وشهد صافي الصادرات من السلع والخدمات انخفاضا بلغت نسبته 15.9% في العام 2017م ليصل الى ما قيمته 4.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 5.0% في العام 2016م وبقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي، فيما شهد لإنفاق الاستهلاكي النهائي انخفاضا بلغت نسبته 0.2% في العام 2017م مقارنة بالعام 2016م.

شكل 35: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2013-2017م

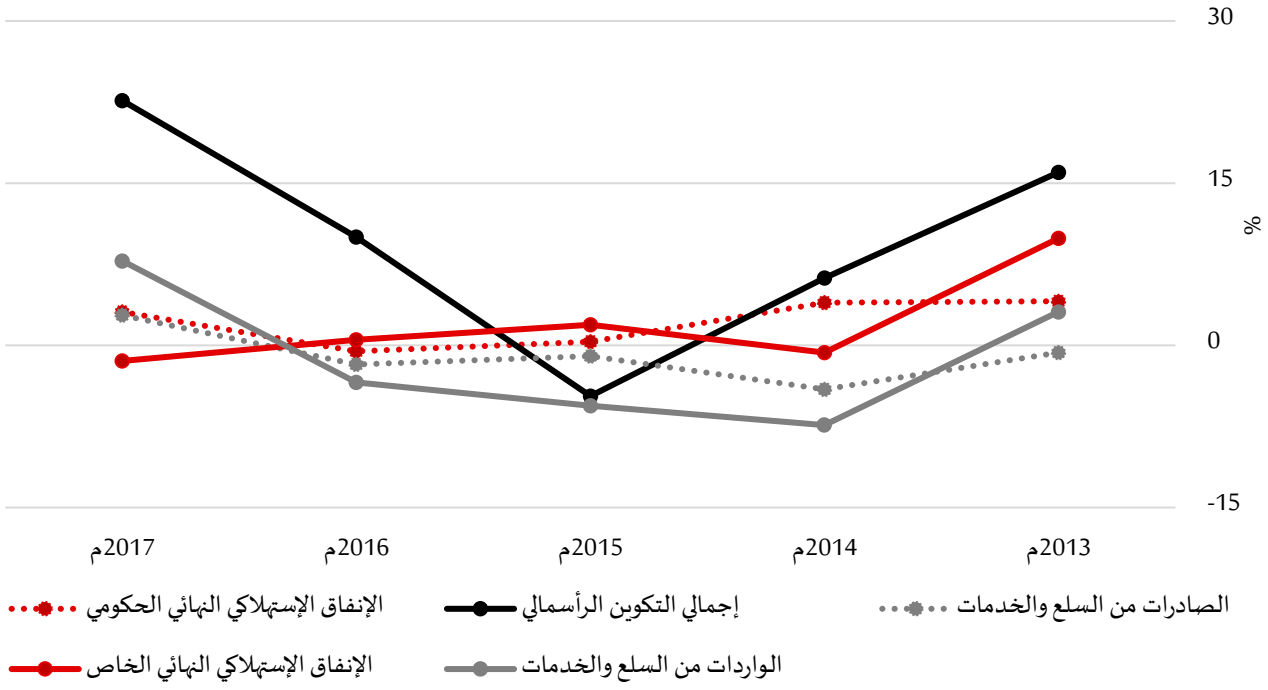

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

3.2 المملكة العربية السعودية

2.3.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية لعام 2017م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ما قيمته 684.2 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، متراجعًا عن قيمته في العام 2016م بما نسبته 0.9% (جدول 9). وفي المقابل شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م ارتفاعًا سنويا بنسبة 6.5% ليصل إلى ما قيمته 686.7 مليار دولار أمريكي.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 191.7 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مُنخفضًا عن قيمته في العام 2016م والتي بلغت 199.5 مليار دولار أمريكي بما مقداره 3.9%.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 698.6 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، بينما وصلت قيمة الدخل القومي المتاح 659.0 مليار دولار أمريكي، أما الادخار القومي فقد شهد ارتفاعًا في قيمته التي كانت 175.7 مليار دولار أمريكي في العام 2016م ليصل إلى 207.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م.

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ما قيمته 21.1 ألف دولار أمريكي في العام 2017م مقارنةً بما قيمته 20.3 ألف دولار أمريكي في العام 2016م.

جدول 9: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2016-2017م

البيان	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	690.1	684.2
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	1.7	0.9-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	644.9	686.7
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	-1.4	6.5
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	199.5	191.7
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	660.7	698.6
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	618.3	659.0
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	175.7	207.1
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	20,288.9	21,057.4

*سنة الأساس 2010=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.3.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2013 - 2017م

2.3.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

شهد الاقتصاد السعودي نموا في العام 2017م حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ما 686.7 مليار دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 644.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، ويأتي هذا النمو السنوي بعد عامين من التراجع السنوي الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي (شكل 36).

شكل 36: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

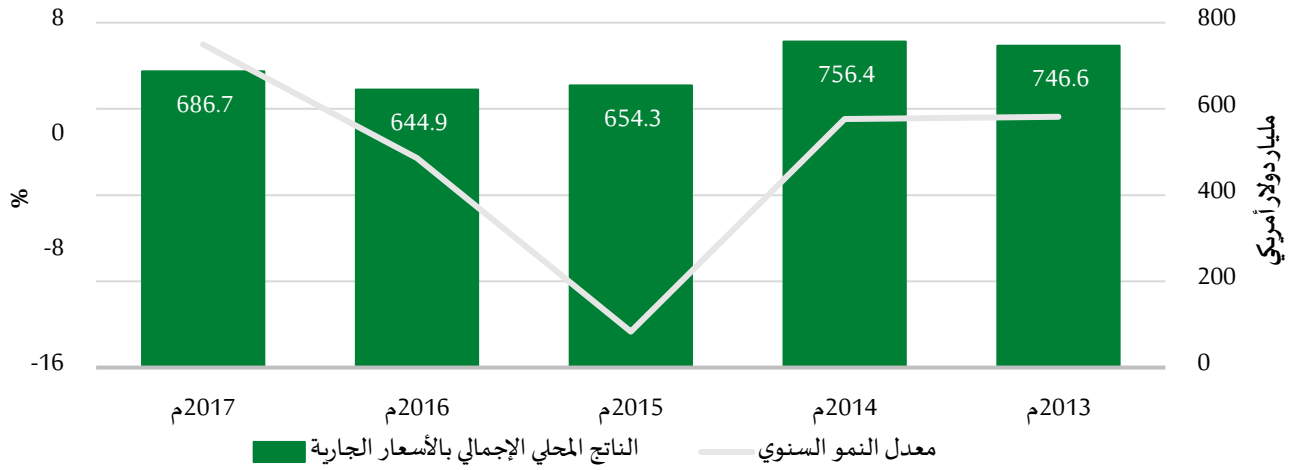

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي لتصل إلى 25.0% في العام 2017م بعد أن شهد هذا القطاع انخفاضا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013 - 2016م؛ حيث كانت مساهمته في العام 2016م تقدر بـ21.6% مقارنة بنسبة مساهمة بلغت 43.7% في العام 2013م، أي أن المساهمة قد انخفضت إلى أكثر من النصف (شكل 37). وبالمقابل وصلت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي إلى 75.0% في عام 2017م.

شكل 37: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

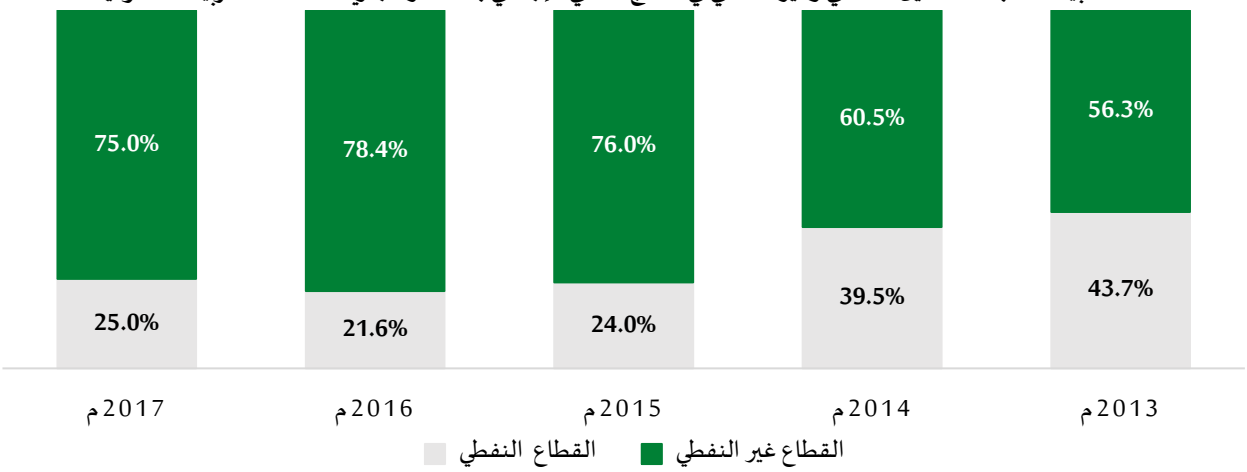

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

ظلت أنشطة القطاع النفطي متصدرةً كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013-2017م، حيث كانت مساهمتها في العام 2017م ما يقارب 25.0%، وجاءت أنشطة الإدارة العامة والدفاع في المرتبة الثانية وبنسبة 19.1% (شكل 38). ثم أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية التي مثلت ما نسبته 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م.

شكل 38: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

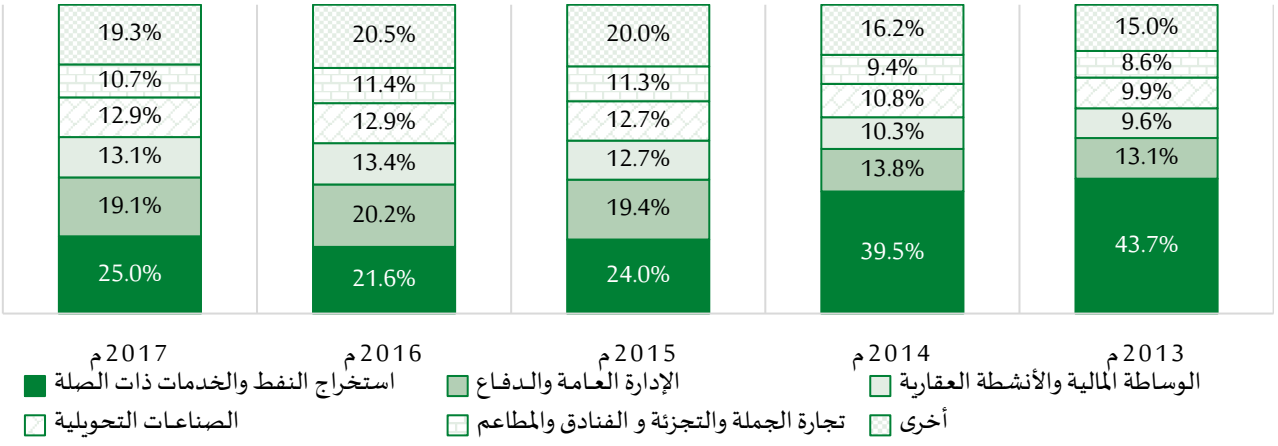

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي 451.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، وساهم بما نسبته 65.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقسمًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بما مقداره 24.5%، والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بما مقداره 41.3% (شكل 39). في حين بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات ما يقارب 239.3 مليار دولار أمريكي ممثلة ما نسبته 34.8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بما قيمته 200.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، بينما بلغت قيمة الواردات من السلع والخدمات ما يقارب 196.1 مليار دولار أمريكي مساهمة بذلك بما نسبته 28.6% (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ومنخفضةً بمعدل 1.0% عن العام 2016م. وساهم إجمالي التكوين الرأسمالي لعام 2017م بما نسبته 27.9% وبلغ ما قيمته 191.7 مليار دولار أمريكي، متراجعًا بذلك بما نسبته 3.9% عن العام 2016م.

شكل 39: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

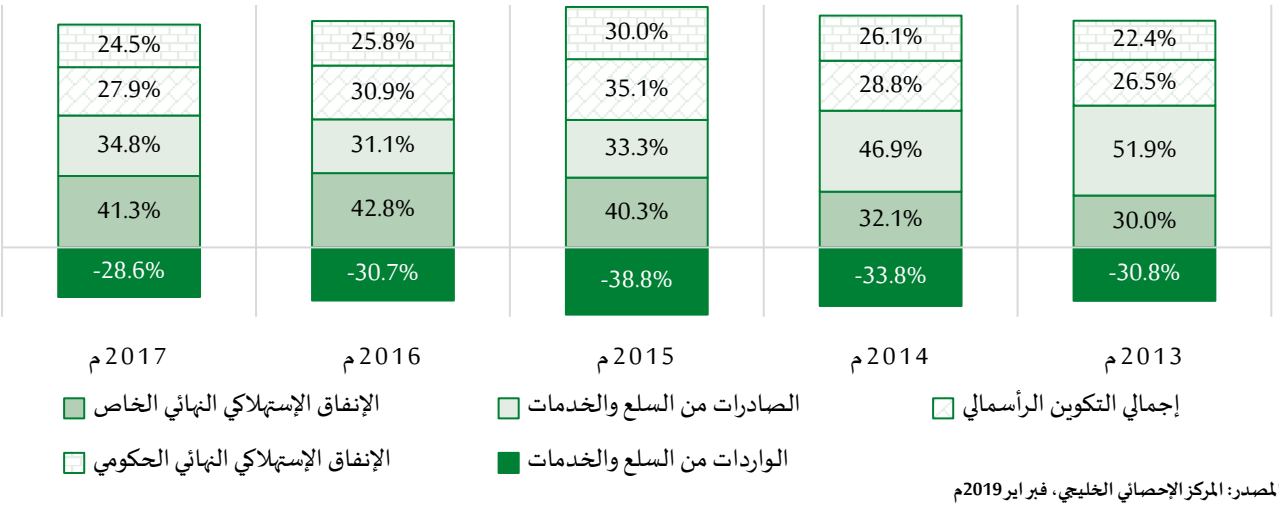

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

نتيجة لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وانفاض قيمة صافي التحويلات الجارية للمملكة العربية السعودية، فقد ارتفع إجمالي الدخـــل القومي بما نسبته 5.7% في العـــام 2017م، حيث بلغ ما قيمته 698.6 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -39.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، وبالتالي كانت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 659.0 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 618.3 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، مرتفعًا بذلك بنســـبة بلغت 6.6% (جدول 10). بينما بلغ إجمالي الادخار القومي 207.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مرتفعًا بنسبة 17.9% مقارنةً بالعام السابق الذي كانت قيمته فيه 175.7 مليار دولار أمريكي.

جدول 10: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	**746.6**	**756.4**	**654.3**	**644.9**	**686.7**
معدل النمو السنوي (%)	1.5	1.3	13.5-	1.4-	6.5
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**757.4**	**772.8**	**668.9**	**660.7**	**698.6**
معدل النمو السنوي (%)	1.4	2.0	13.5-	1.2-	5.7
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**35.9-**	**38.7-**	**37.8-**	**42.3-**	**39.5-**
معدل النمو السنوي (%)	17.8-	8.0-	2.4	11.9-	6.6
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**721.5**	**734.1**	**631.1**	**618.3**	**659.0**
معدل النمو السنوي (%)	0.7	1.7	14.0-	2.0-	6.6
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**391.3**	**439.7**	**460.0**	**442.7**	**451.9**
معدل النمو السنوي (%)	9.8	12.4	4.6	3.8-	2.1
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**330.3**	**294.4**	**171.1**	**175.7**	**207.1**
معدل النمو السنوي (%)	8.3-	10.9-	41.9-	2.7	17.9

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م ليصل إلى 21.1 ألف دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 20.3 ألف دولار أمريكي في العام 2016م، مرتفعًا بذلك بما نسبته 3.8% (شكل 40).

شكل 40: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

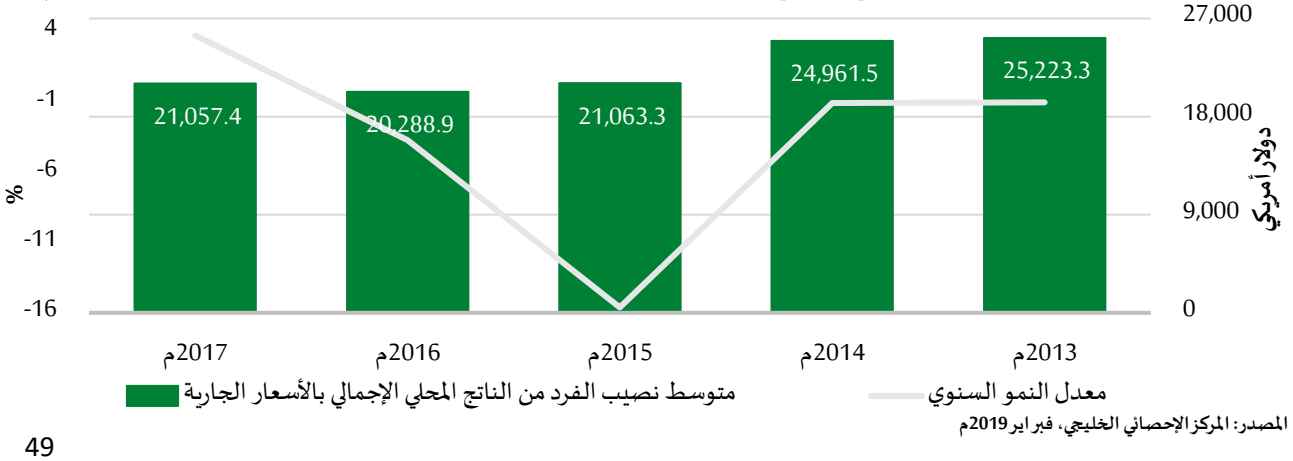

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.3.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ظل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بالأسعار الثابتة محافظًا على معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2013 – 2016م، حتى تراجعت قيمته بنسبة 0.9% في العام 2017م ليصل إلى 684.2 مليار دولار أمريكي مقارنةً بقيمته في العام 2016م والتي بلغت 690.1 مليار دولار أمريكي (شكل 41).

شكل 41: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

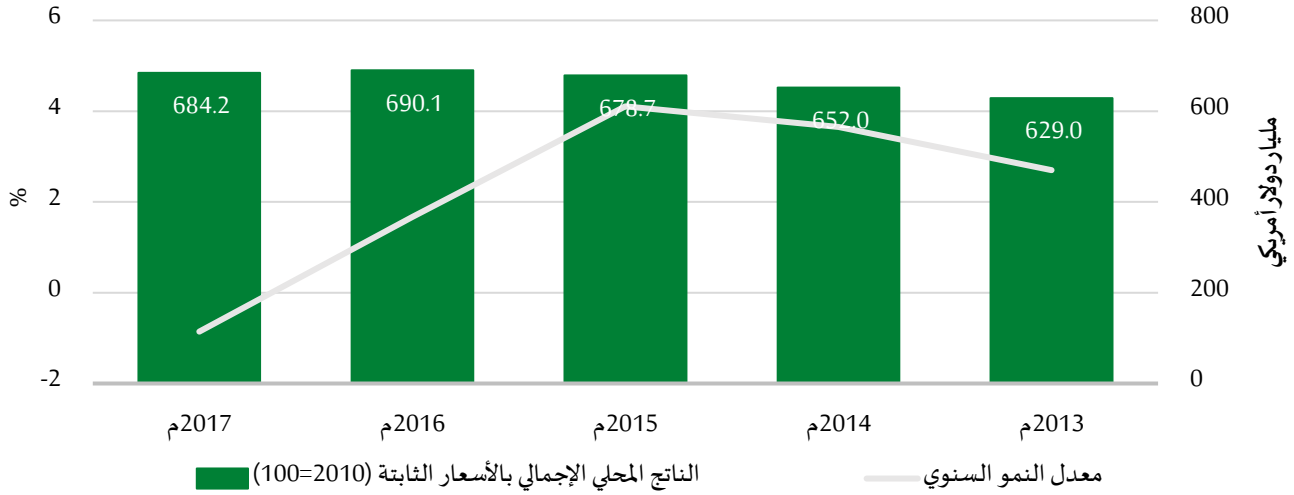

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة انخفاضًا سنويًا بلغت نسبته 3.6% في العام 2017م بعد ثلاثةِ أعوام من النمو السنوي الموجب (شكل 42). وعلى عكس ذلك، فإن القيمة المضافة للقطاع غير النفطي قد استمرت بالنمو لتصل قيمتها في العام 2017م إلى ما يقدر بـ 417.4 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت 413.5 مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

شكل 42: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

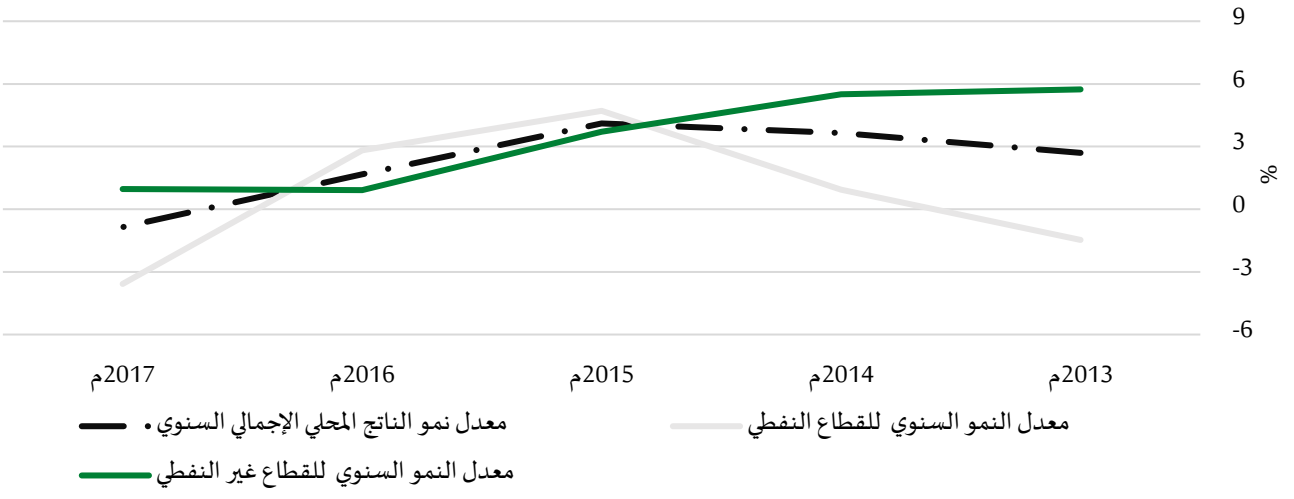

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية أعلى معدل نمو سنوي في العام 2017م حيث بلغت نسبته 4.1% (شكل 43). كما بلغ معدل النمو السنوي لأنشطة الصناعات التحويلية ما نسبته 1.3% في ذات العام ومثلت هذه الأنشطة ما نسبته 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

شكل 43: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

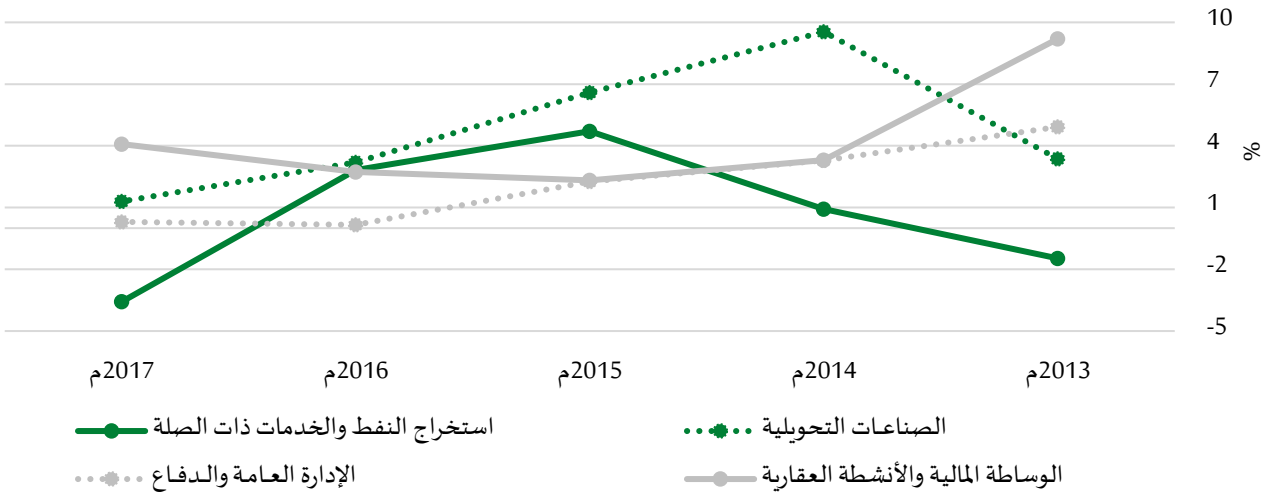

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

شهد الإنفاق الإستهلاكي النهائي بشقيه الخاص والحكومي ارتفاعًا بنفس المقدار في العام 2017م وبنسبة 3.2%. في حين تراجعت قيم كل من إجمالي التكوين الرأسمالي والصادرات والواردات من السلع والخدمات بما نسبته 5.3% و2.7% و0.4% على التوالي (شكل 44).

شكل 44: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2013-2017م

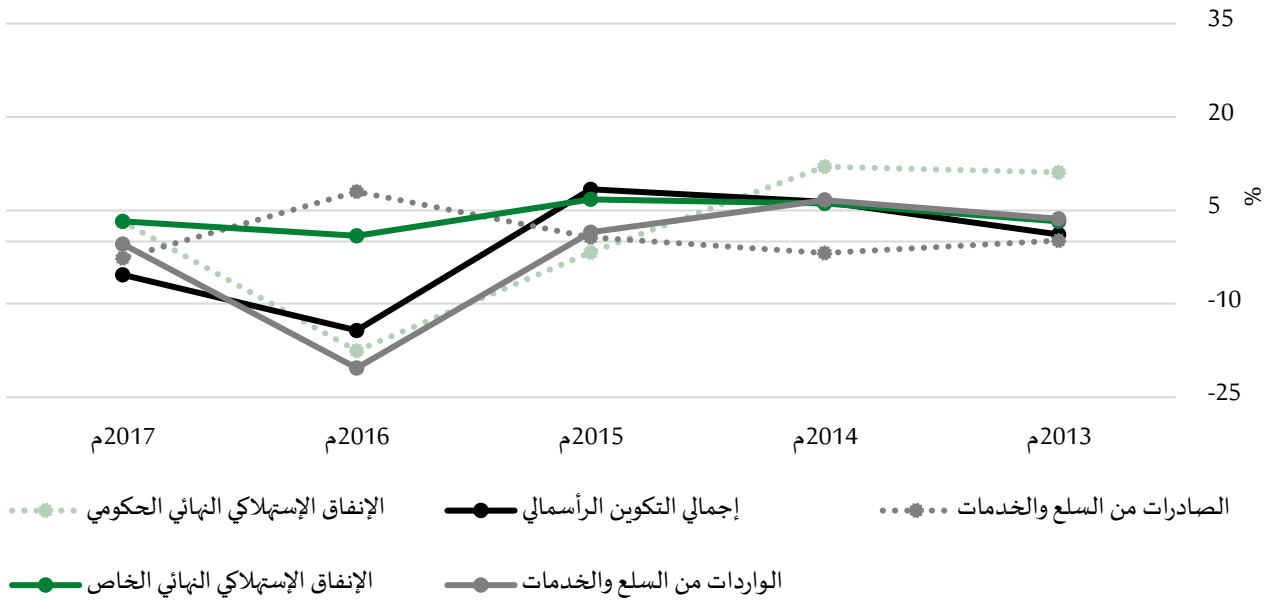

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.4 سلطنة عمان

2.4.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان لعام 2017م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ما يقارب 74.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، بإنخفاض يقدر بـ0.9% عن العام 2016م (جدول 11). بينما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى 70.8 مليار دولار أمريكي وبمعدل 7.3% في العام 2017م مقابل ما قيمته 65.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

أما من جانب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 22.2 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مرتفعًا عن قيمته في العام 2016م والبالغة 19.3 مليار دولار أمريكي.

كما بلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 67.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مقارنة بما قيمته 64.1 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، بينما بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح قرابة 58.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م ووصلت قيمة الادخار القومي إلى 11.5 مليار دولار أمريكي.

ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما قيمته 15.5 ألف دولار أمريكي في العام 2017م مُسجلًا ارتفاعا بنسبة 3.9% عن قيمته في العام 2016م والبالغة 14.9 ألف دولار أمريكي.

جدول 11: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2016-2017م

البيان	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	74.8	74.1
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	5.0	0.9-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	65.9	70.8
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	4.3-	7.3
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	19.3	22.2
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	64.1	67.9
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	53.8	58.1
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	7.1	11.5
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	14,939.0	15,522.9

*سنة الأساس 2010=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.4.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2013 - 2017م

2.4.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى 70.8 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مقارنةً بما قيمته 65.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، ويأتي هذا الارتفاع بعد عامين من التراجع كان أقصاها في العام 2015م بنسبة 15.0% (شكل 45).

شكل 45: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2013-2017م

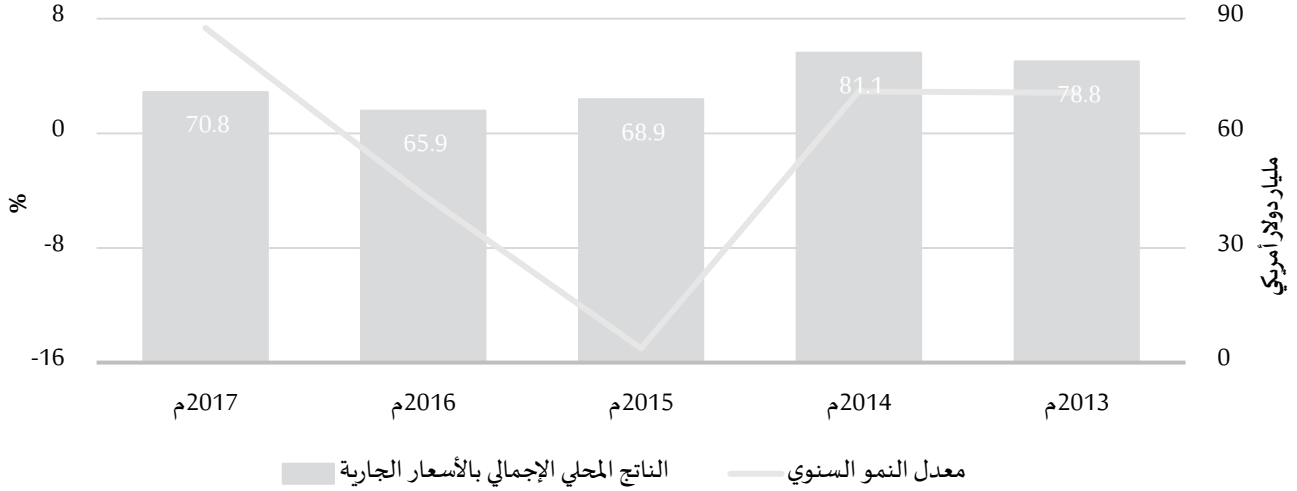

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي بما نسبته 29.0% في العام 2017م (شكل 46). وقد تراجعت مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2013 - 2016م، حيث انخفضت من 49.1% في العام 2013م لتصل إلى ما نسبته 26.4 في العام 2016م، أي أن المساهمة قد انخفضت إلى ما يقارب النصف، وبالمقابل بلغت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي 71.0% في العام 2017م.

شكل 46: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2013-2017م

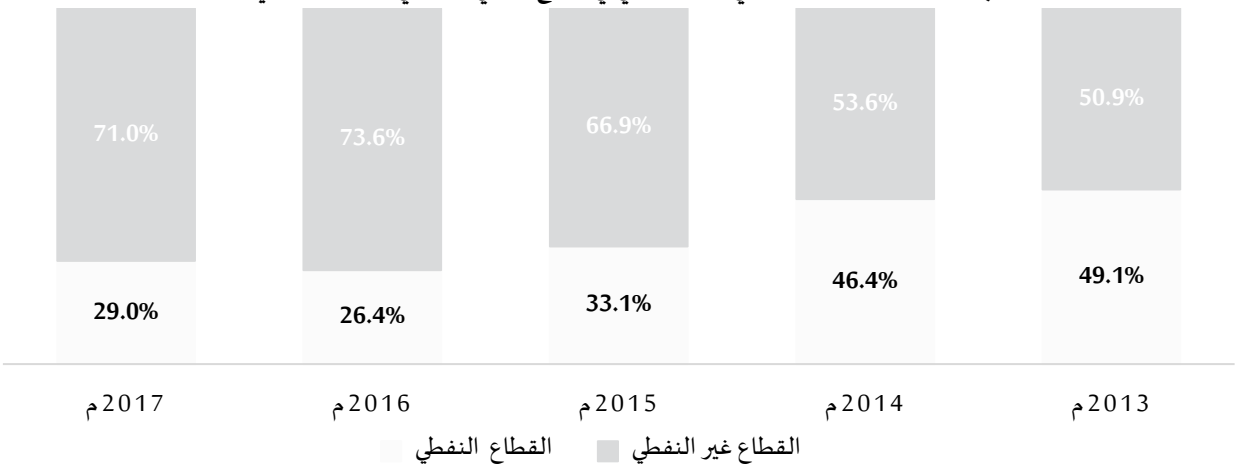

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وظلت أنشطة القطاع النفطي متصدرةً كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013-2017م (شكل 47). وفي العام 2017م جاءت أنشطة الإدارة العامة والدفاع ثانيا حيث ساهمت بما نسبة 13.0% في الناتج المحلي الإجمالي. ثم جاءت أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى والتي بلغت مساهمتها 11.5% بعد أن كانت مساهمة هذه الأنشطة 7.0% في العام 2013م.

شكل 47: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2013-2017م

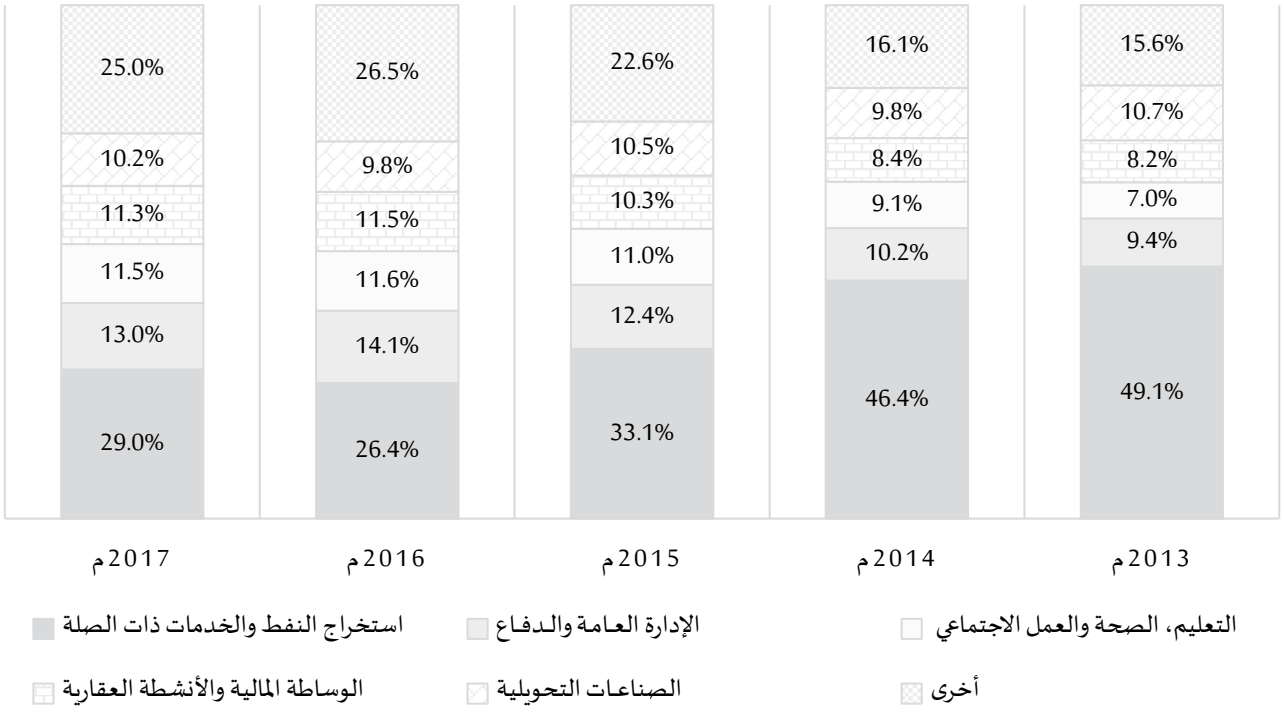

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، فقد مثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي ما نسبته 65.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقسمًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بما مقداره 25.9% والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بما مقداره 40.0% في العام 2017م (شكل 48). في حين زادت الصادرات من السلع والخدمات عن الواردات من السلع والخدمات بما يقارب 2.0 مليار دولار أمريكي، بحيث كانت قيمة الأخيرة 34.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مشكلة بذلك ما نسبته 49.3% من الناتج المحلي الإجمالي (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي). وبلغ إجمالي التكوين الرأسمالي للعام 2017م ما قيمته 22.2 مليار دولار أمريكي، مرتفعًا بما نسبته14.7% عن العام 2016م ومساهما بذلك بما نسبته 31.3% في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م.

شكل 48: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2013-2017م

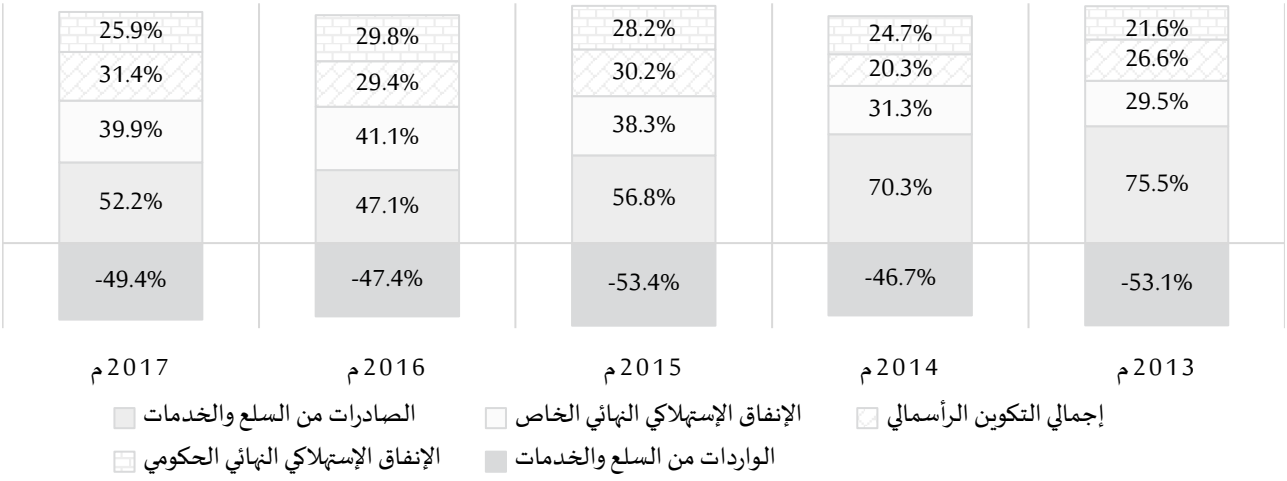

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

ارتفع إجمالي الدخل القومي بما نسبته 5.9% في العام 2017م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية - 9.8 مليار دولار أمريكي، وبالتالي كانت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 58.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ53.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، مرتفعًا بنسبةٍ بلغت 8.0% (جدول 12). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 11.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مرتفعًا بنسبة 62.3% مقارنةً بالعام 2016م الذي كانت قيمته فيه 7.1 مليار دولار أمريكي.

جدول 12: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لسلطنة عمان، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**78.8**	**81.1**	**68.9**	**65.9**	**70.8**
معدل النمو السنوي (%)	2.8	2.9	15.0-	4.3-	7.3
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**75.5**	**76.8**	**66.6**	**64.1**	**67.9**
معدل النمو السنوي (%)	4.8	1.6	13.2-	3.8-	5.9
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**9.1-**	**10.3-**	**11.0-**	**10.3-**	**9.8-**
معدل النمو السنوي (%)	10.2-	13.1-	6.7-	6.2	4.8
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**66.4**	**66.5**	**55.7**	**53.8**	**58.1**
معدل النمو السنوي (%)	4.1	0.1	16.3-	3.4-	8.0
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**40.2**	**45.5**	**45.8**	**46.7**	**46.6**
معدل النمو السنوي (%)	7.4	13.0	0.7	2.1	0.3-
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**26.2**	**21.1**	**9.9**	**7.1**	**11.5**
معدل النمو السنوي (%)	0.7-	19.7-	53.0-	28.5-	62.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م ليصل إلى 15.5 ألف دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 14.9 ألف دولار أمريكي في العام 2016م مرتفعًا بذلك بما نسبته 3.9% (شكل 49).

شكل 49: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2013-2017م

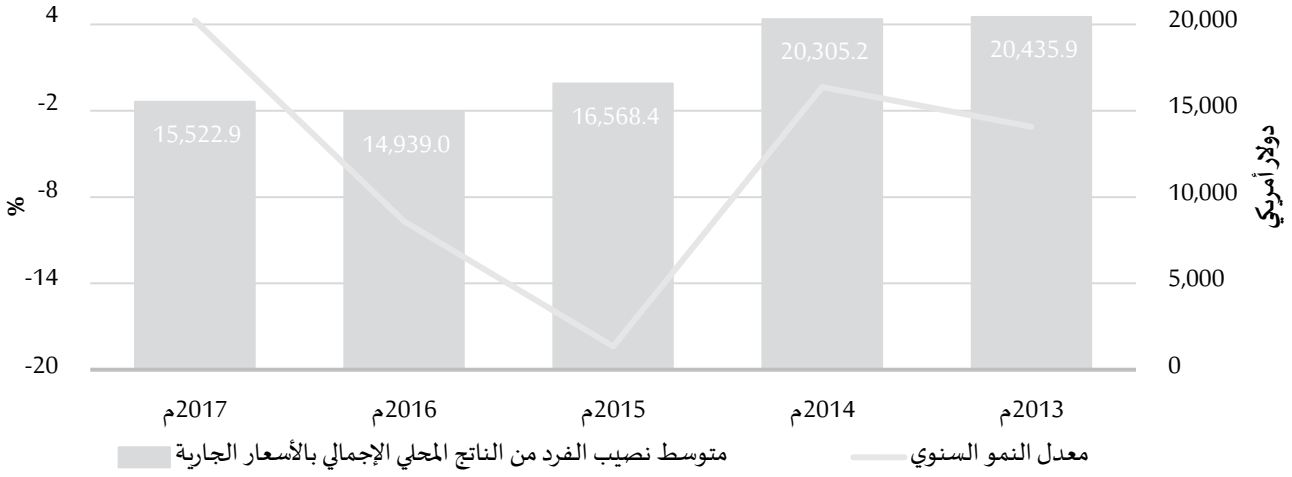

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.2.4.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

شهد الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان بالأسعار الثابتة تراجعا في قيمته في العام 2017م بنسبة بلغت 0.9% مقارنةً بالعام 2016م حيث وصلت قيمته إلى 74.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م بعد أن كانت 74.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (شكل 50).

شكل 50: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2013-2017م

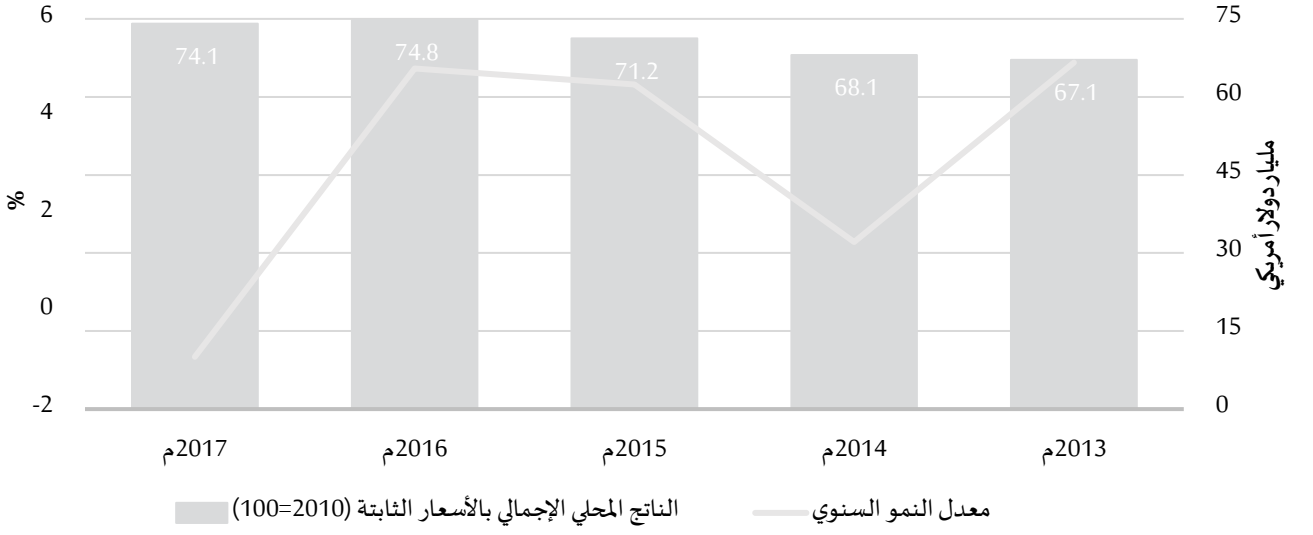

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة تراجعًا في قيمتها في العام 2017م بنسبة 3.0% عن العام 2016م. بينما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 0.5% في العام 2017م لتصل إلى ما قيمته 43.8 مليار دولار أمريكي ممثلة ما نسبته 59.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بعد أن كانت نسبتها مساهمتها 58.3% في العام 2016م (شكل 51).

شكل 51: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2013-2017م

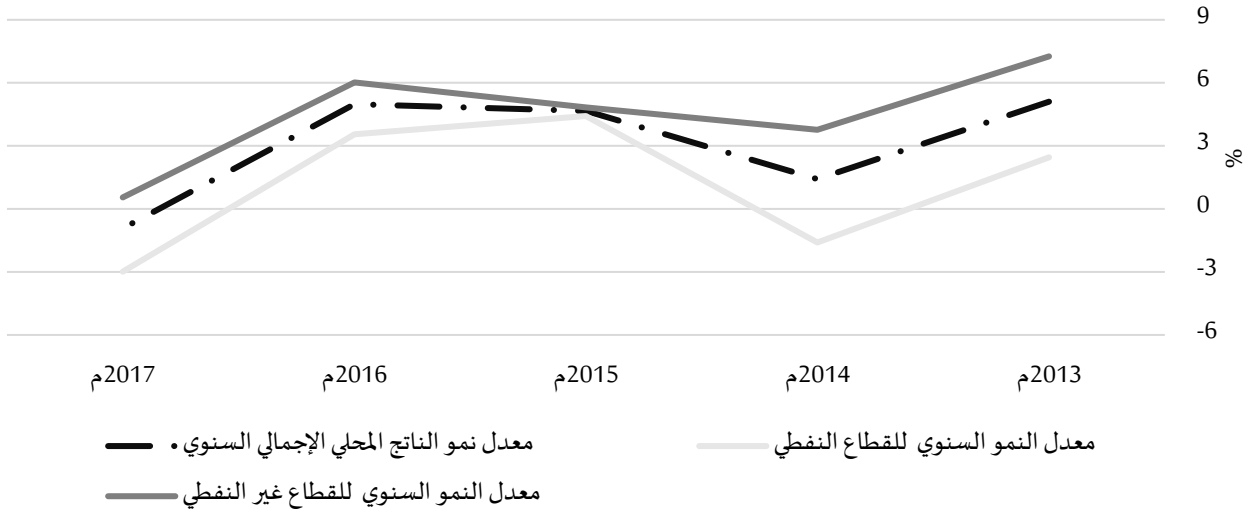

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية والتي تعتبر أعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمو سنويا قدره 4.2% في العام 2017م مقارنة بالعام 2016م (شكل 52). وشهدت أنشطة الإدارة العامة وا لدفاع والتي تتساوى -تقريبًا- نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مع أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية تراجعًا سنويًا يقدر بـ 1.6%. ونمت أنشطة الصناعات التحويلية في العام 2017م بما نسبته 0.8%.

شكل 52: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2013-2017م

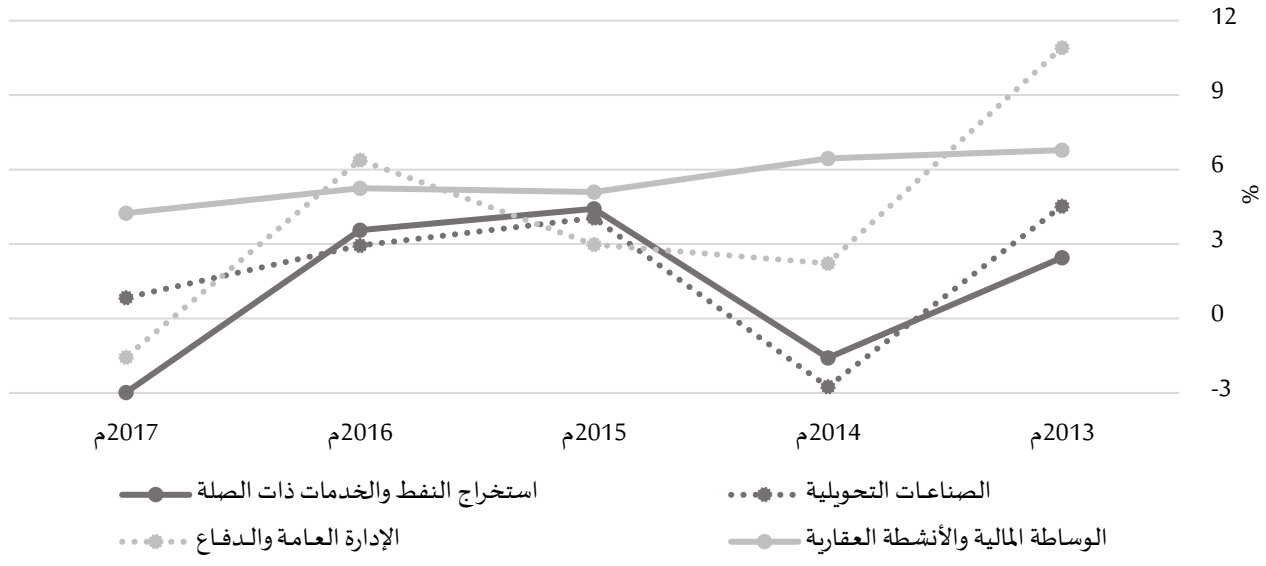

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

شهد العام 2017م نموا في قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة 12.9% و10.2% على التوالي بعد عامين من التراجع (شكل 53). وتراجعت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي في العام 2017م بنسبة 12.5%. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي والذي يشكل 55.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فقد حقق نموا إيجابيًا في شقه الخاص وبمعدل بلغ 0.9% ويقابله تراجع في شقه الحكومي وبنسبة 0.7%.

شكل 53: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لسلطنة عمان، 2013-2017م

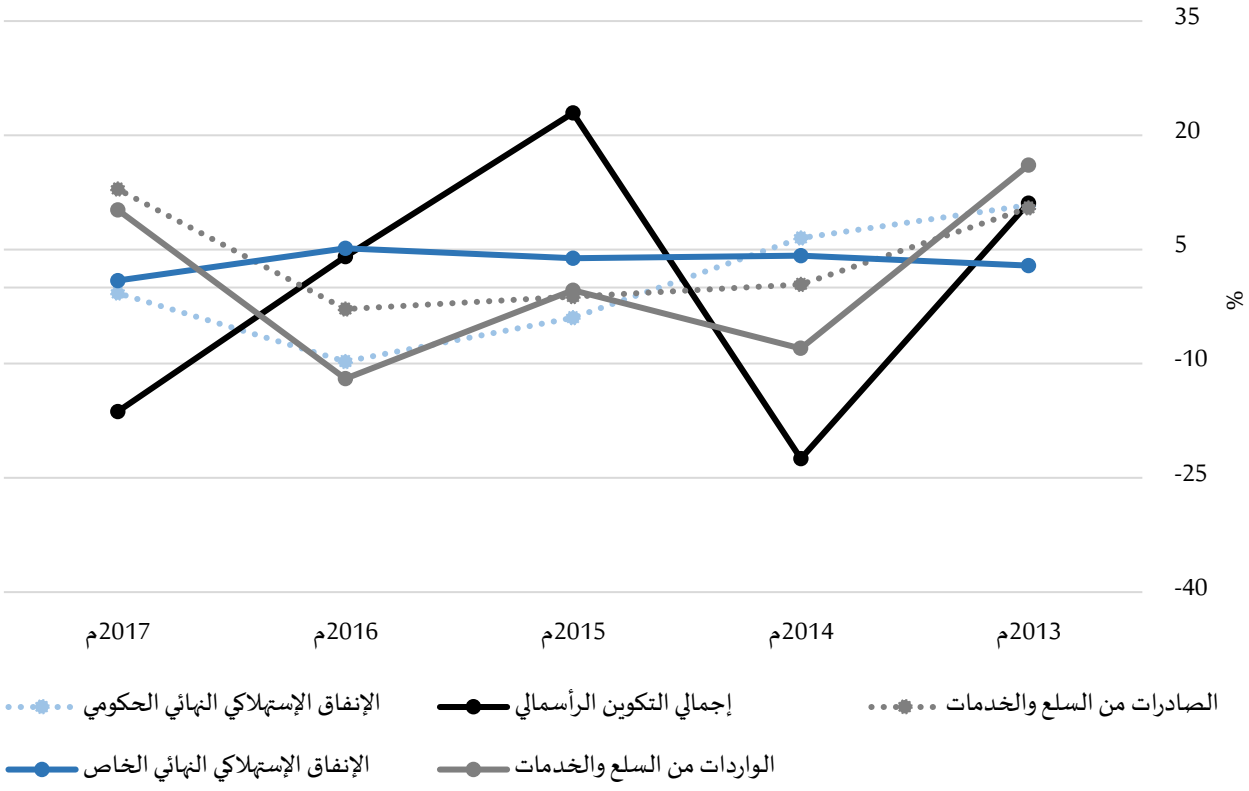

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.5 دولة قطر

2.5.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر لعام 2017م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) ما يقارب 222.2 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، وبمعدل نمو بلغ 1.6% مقارنةً بالعام 2016م (جدول 13). وكذلك ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م بمعدل 10.0% مقارنة بالعام 2016م لتصل إلى ما قيمته 166.9مليار دولار أمريكي.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 74.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، مُرتفعًا عما قيمته 74.2 مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 166.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، بينما بلغت قيمة الدخل القومي المتاح 150.6 مليار دولار أمريكي، أما الادخار القومي فوصلت قيمته إلى 80.9 مليار دولار أمريكي، حيث حققت تلك القيم معدلات نمو موجبة مقارنةً بالعام 2016م.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد ارتفع في العام 2017م ليصل إلى 61.3 ألف دولار أمريكي مقارنةً بقيمة بلغت 58.0 ألف دولار أمريكي في العام 2016م.

جدول 13: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2016-2017م

البيان	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	218.8	222.2
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	2.1	1.6
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	151.7	166.9
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	6.2-	10.0
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	74.2	74.5
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	150.6	166.5
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	134.5	150.3
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	65.8	80.9
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	57,965.6	61,267.2

*سنة الأساس 100=2013

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.5.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2013 - 2017م

2.5.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بما نسبته 10.0% لتصل إلى 166.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مقارنةً بما قيمته 151.7 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، وأتى هذا الارتفاع بعد عامين من التراجع السنوي والذي كان أقصاه في العام 2015م بنسبة 21.6% (شكل 54).

شكل 54: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2013-2017م

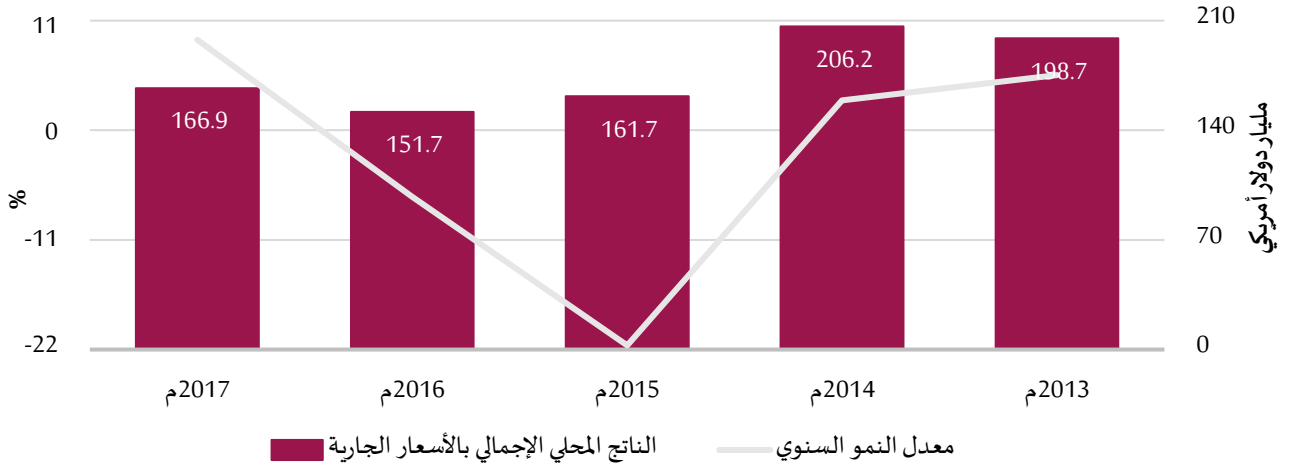

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي بما نسبته 32.3% في العام 2017م (شكل 55). وقد تراجعت مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2013 - 2016م، حيث انخفضت من 55.7% في العام 2013م لتصل إلى ما نسبته 29.7% في العام 2016م. وبالمقابل بلغت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي ما يقارب 67.7% في العام 2017م.

شكل 55: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2013-2017م

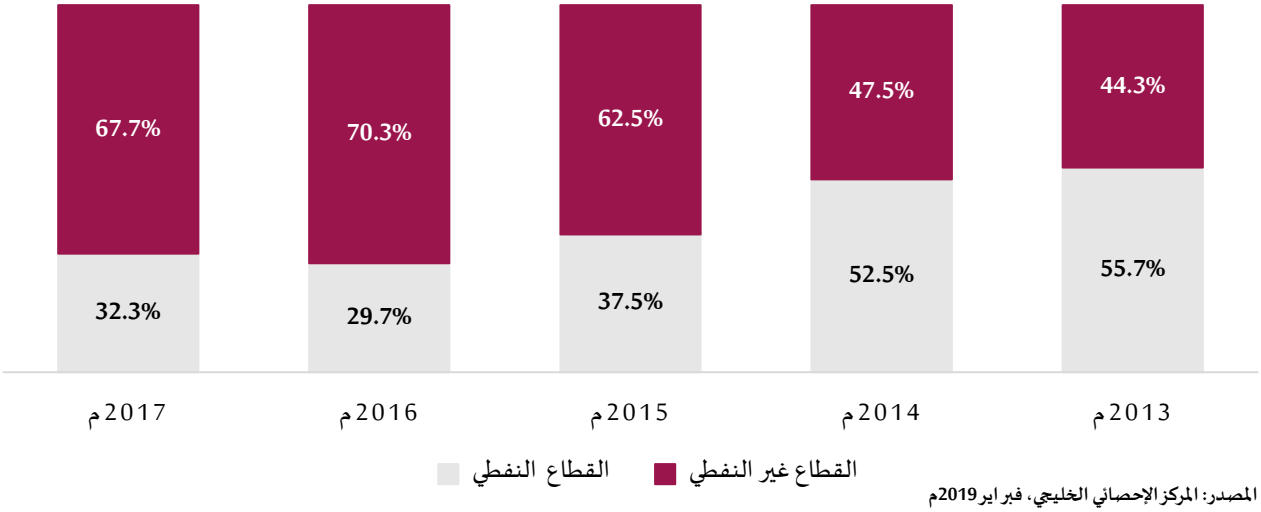

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وحافظت أنشطة القطاع النفطي على ترتيبها كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013-2017م رغم تراجع نموها في تلك الفترة (شكل 56). تلاها مساهمة أنشطة الوساطة المالية والعقارية والتي بلغت نسبتها 18.7% في العام 2017م بعد أن كانت تشكل 20.1% في العام 2016م. ثم جاءت أنشطة التشييد ثالثًا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 15.0%، وشهد هذا النشاط نموا كبيرًا في مساهمته خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث كانت نسبة مساهمته 5.4% في العام 2013م.

شكل 56: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2013-2017م

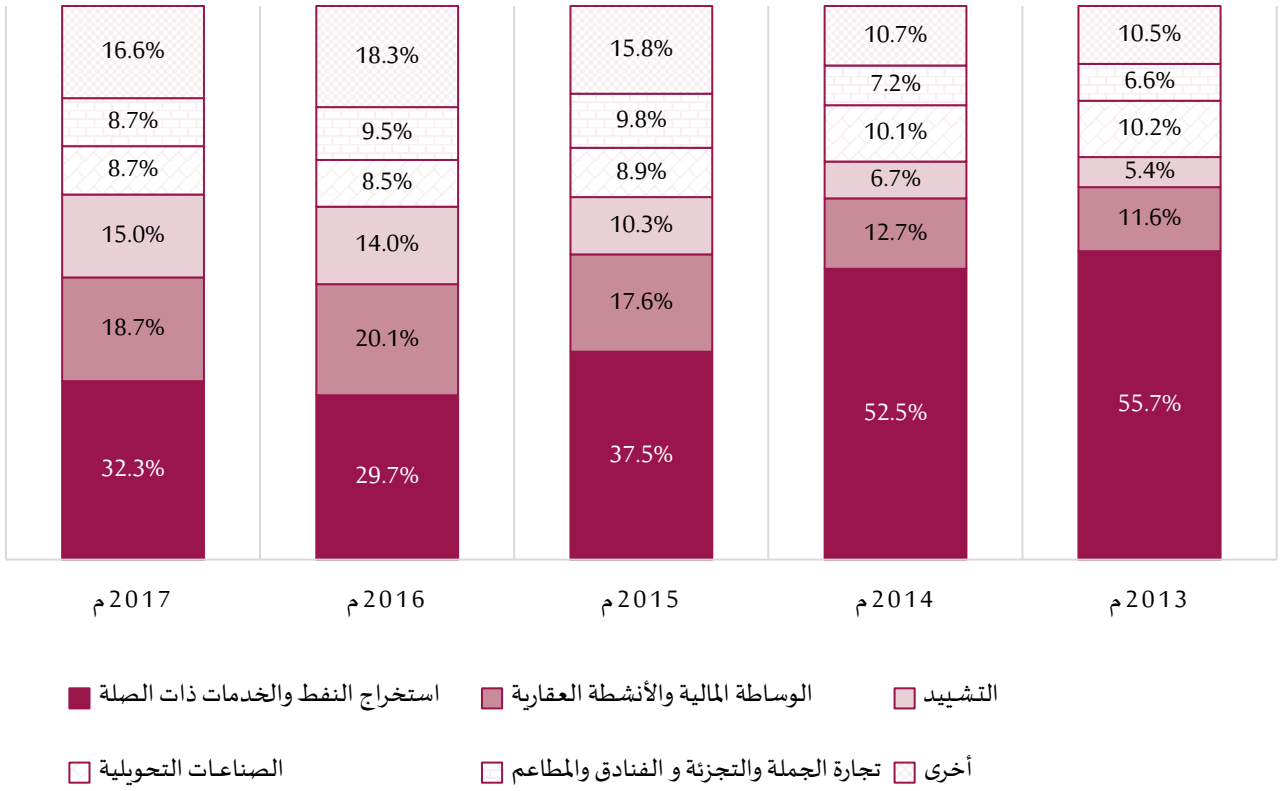

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، فقد بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي 69.5 مليار دولار أمريكي وشكل ما نسبته 41.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقسمًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بما مقداره 17.0% والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بما مقداره 24.6% في العام 2017م (شكل 57). وانخفضت قيمة الواردات من السلع والخدمات بمعدل 2.0% لتصل إلى ما قيمته 62.2 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 37.3% في العام 2017م (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي)، بينما ارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بمعدل 17.7% لتصل إلى ما قيمته 85.2 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي التكوين الرأسمالي لعام 2017م ما قيمته 74.5 مليار دولار أمريكي، مساهمًا في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 44.6%.

شكل 57: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2013-2017م

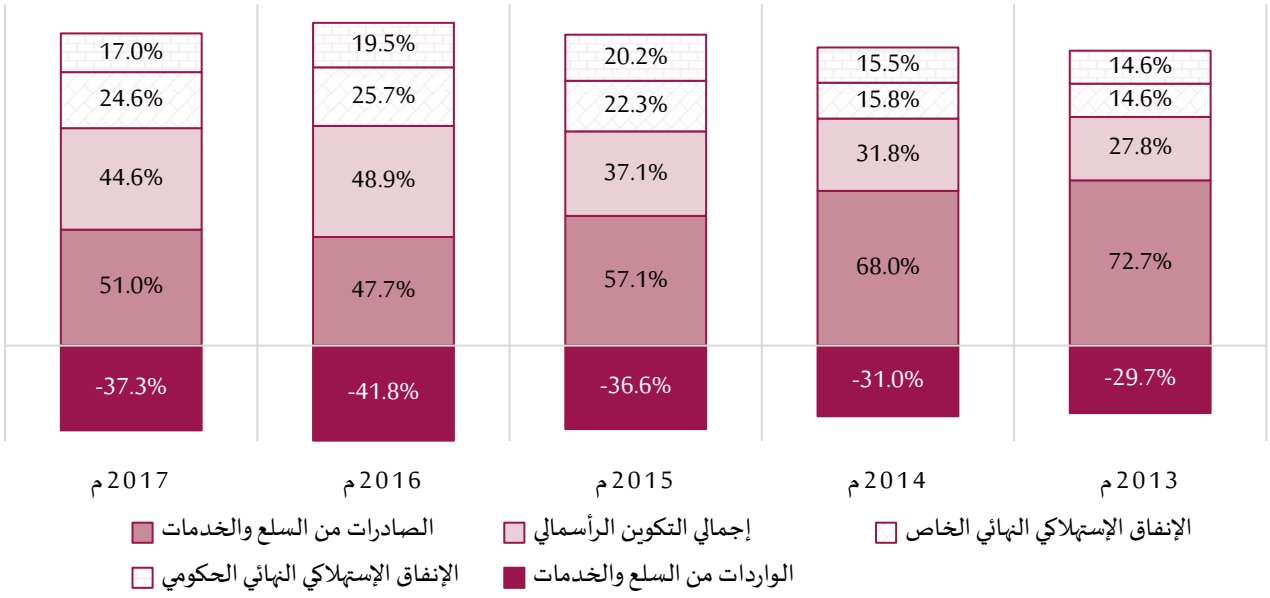

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

ارتفعت قيمة إجمالي الدخل القومي بما نسبته 10.5% في العام 2017م، وظلت قيمة صافي التحويلات الجارية محافظة على نفس مستواها بقيمة -16.2مليار دولار أمريكي، وبالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 150.3مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 134.5 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، مرتفعة بنسبة بلغت 11.8% بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 80.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مقارنةً بالعام 2016م الذي كانت قيمته فيه 65.8 مليار دولار أمريكي (جدول 14).

جدول 14: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة قطر، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**198.7**	**206.2**	**161.7**	**151.7**	**166.9**
معدل النمو السنوي (%)	6.4	3.8	21.6-	6.2-	10.0
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**188.4**	**196.9**	**158.2**	**150.6**	**166.5**
معدل النمو السنوي (%)	7.7	4.5	19.7-	4.8-	10.5
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**14.7-**	**17.5-**	**15.7-**	**16.2-**	**16.2-**
معدل النمو السنوي (%)	4.8-	18.9-	10.3	3.0-	0.0
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**173.6**	**179.4**	**142.5**	**134.5**	**150.3**
معدل النمو السنوي (%)	7.9	3.3	20.6-	5.6-	11.8
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**57.9**	**64.4**	**68.8**	**68.7**	**69.5**
معدل النمو السنوي (%)	20.7	11.4	6.7	0.2-	1.2
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**115.8**	**115.0**	**73.7**	**65.8**	**80.9**
معدل النمو السنوي (%)	2.5	0.7-	35.9-	10.7-	22.9

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهد العام 2017م ارتفاعًا في الناتج المحلي الإجمالي تبعه ارتفاعا في متوسط نصيب الفرد ليصل إلى 61.3 ألف دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي بلغ 5.7% (شكل 58). وقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا كبيرا خلال الفترة 2013-2016م في دولة قطر حيث كانت قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 99.2 ألف دولار أمريكي في العام 2013م وتراجعت هذه القيمة لتصل إلى 58.0 ألف دولار أمريكي في العام 2016م.

شكل 58: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2013-2017م

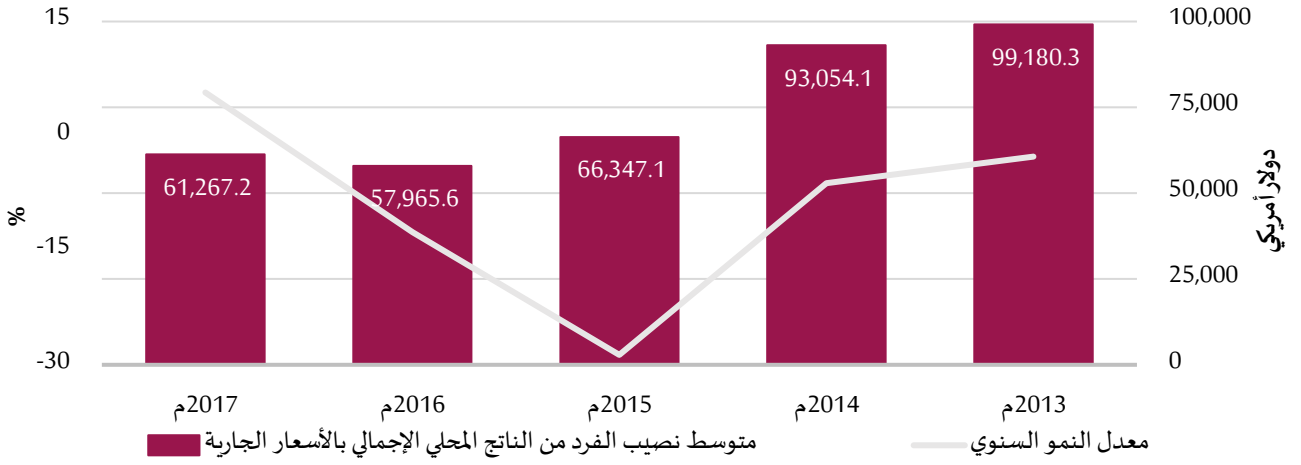

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.2.5.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2013)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2013-2017م معدلات نمو سنوية إيجابية تراوحت نسبها ما بين 1.6% في العام 2017م و4.4% في العام 2013م، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 222.2 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مقارنةً بـ 218.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (شكل 59). الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع في العام 2017م بما يقارب 23.5 مليار دولار أمريكي عن مستواه في العام 2013م.

شكل 59: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2013-2017م

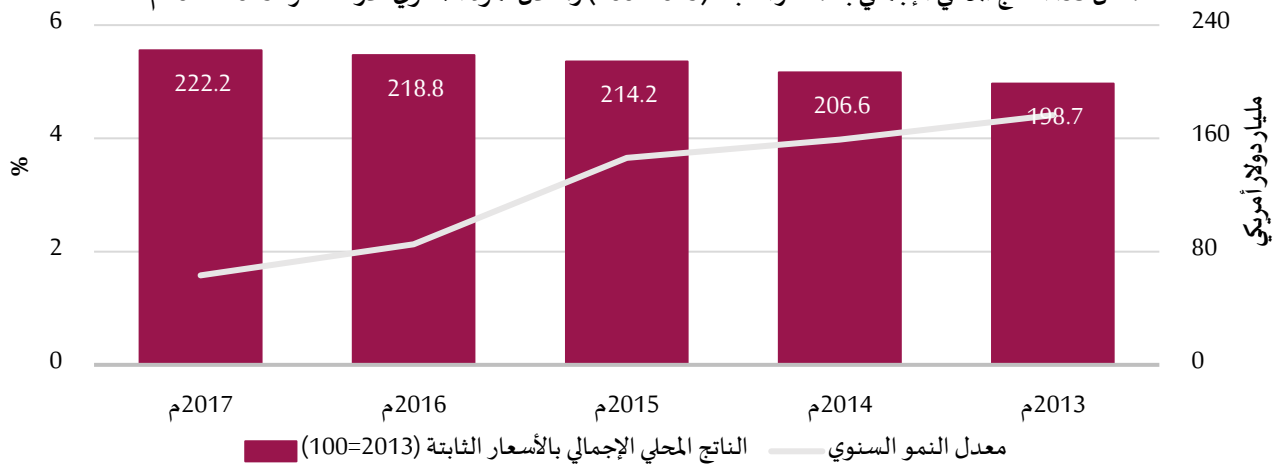

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة معدلات نمو إيجابية بالرغم من التباطؤ خلال الفترة 2013-2017م، حيث نمت في العام 2017م بما نسبته 3.8% في حين كان معدل نموها في العام 2016م ما نسبته 5.3% (شكل 60). وبالمقابل بقيت القيمة المضافة للقطاع النفطي عند نفس المستوى تقريبا خلال الفترة 2013م-2017م حيث تراوح معدل تراجعها السنوي ما بين 0.9% (في العام 2016م) و0.6% في العامين 2014م و2015م.

شكل 60: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2013=100) لدولة قطر، 2013-2017م

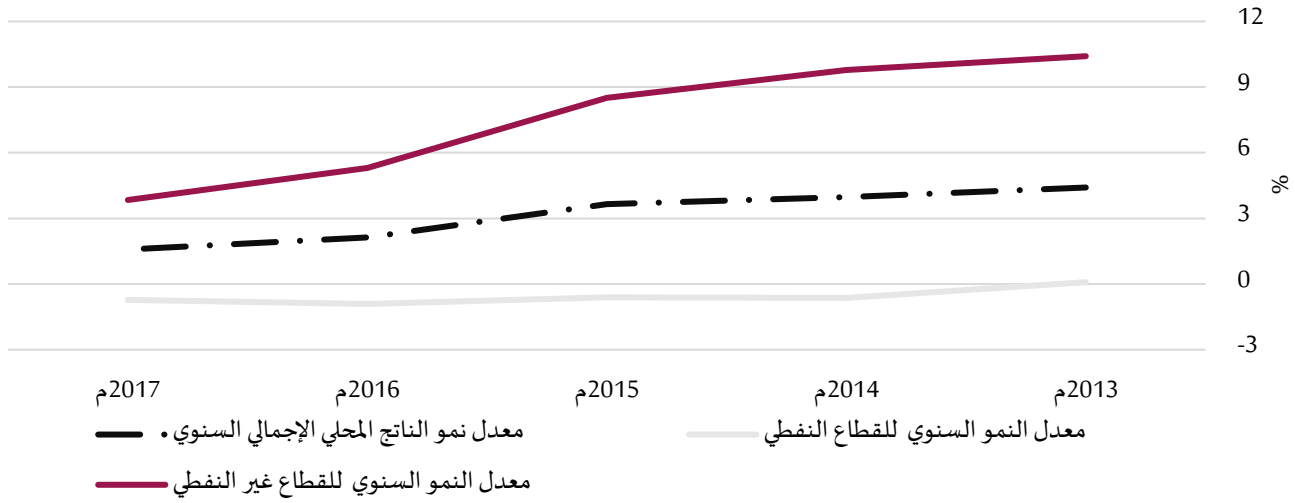

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة التشييد أعلى معدلات نمو سنوي خلال الفترة 2013 – 2017م، حيث نمت بما نسبته 17.5% في العام 2017م، وكان أعلى معدل نمو سنوي لها في العام 2016م وبما نسبته 28.5% (شكل 61). تلاها أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بنمو بلغت نسبته 5.5% في العام 2017م وإن كان معدل نموها السنوي قد تباطئ مقارنة بالعام 2016م الذي كانت النسبة فيه 7.3%.

شكل 61: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2013=100) لدولة قطر، 2013-2017م

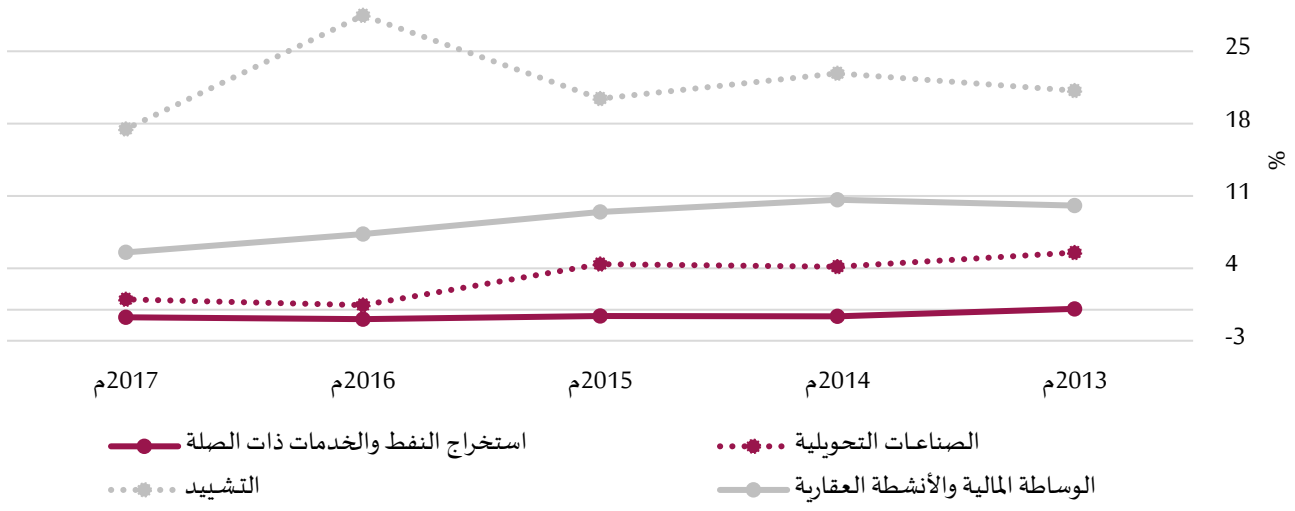

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بما نسبته 0.2% في العام 2017م (شكل 62). وحافظ إجمالي التكوين الرأسمالي على نموه السنوي حتى بلغ ما نسبته 1.3% في العام 2017م. وبالمقابل تراجعت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة وصلت إلى 2.8% في العام 2017م، بينما ارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 0.7% في نفس العام.

شكل 62: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) لدولة قطر، 2013-2017م

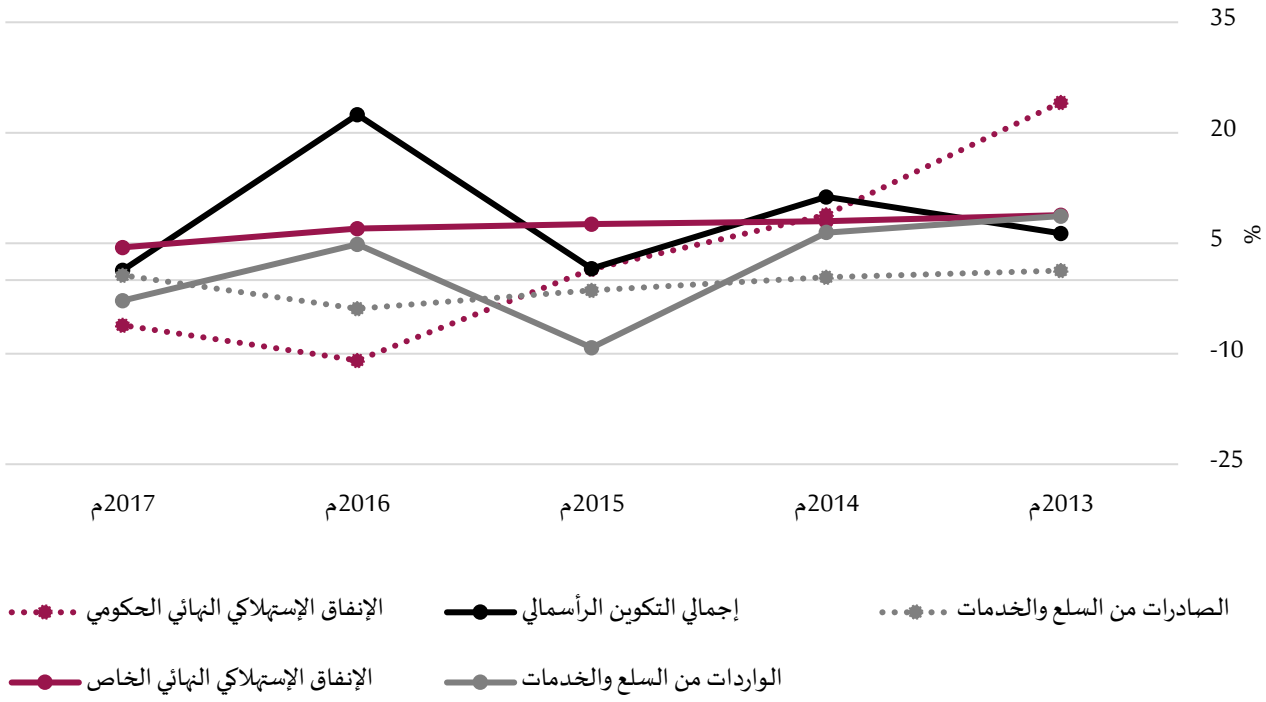

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.6 دولة الكويت

2.6.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت لعام 2017م

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموا سنويا بلغت نسبته 10.5% في العام 2017م مقارنةً بالعام 2016م لتصل قيمته إلى ما مقداره 119.5 مليار دولار أمريكي (جدول 15). في حين بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ما يقارب 129.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م منخفضًا بمعدل 2.8% مقارنةً بما قيمته 133.2مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

ومن جهة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي في العام 2017م نموا بمعدل 7.2% مقارنةً بما كان عليه في العام 2016م، حيث بلغت قيمته ما يقارب 34.8 مليار دولار أمريكي.

كما ارتفعت قيمة إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية في العام 2017م لتصل إلى 138.5 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بقيمته في العام 2016م والتي كانت 120.8 مليار دولار أمريكي. بينما بلغت قيمة الدخل القومي المتاح 123.8 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، أما إجمالي الادخار القومي فقد وصلت قيمته 41.8 مليار دولار أمريكي.

وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 28.3 ألف دولار أمريكي بعد أن كانت قيمته في العام 2016م ما يقارب 26.5 ألف دولار أمريكي.

جدول 15: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2016-2017م

البيان	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	133.2	129.5
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	1.4	2.8-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	108.2	119.5
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	5.5-	10.5
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	32.4	34.8
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	120.8	138.5
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	103.7	123.8
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	26.9	41.8
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	26,501.7	28,279.3

*سنة الأساس 100=2010
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.6.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2013 - 2017م

2.6.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 119.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مرتفعا بنسبة 10.5% مقارنةً بالعام 2016م الذي كانت قيمته فيها 108.2 مليار دولار أمريكي، ويعد هذا الارتفاع هو الأول بعد ثلاثة أعوام من التراجع والذي وصل أقصاه في العام 2015م وبنسبة 29.6% (شكل 63).

شكل 63: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2013-2017م

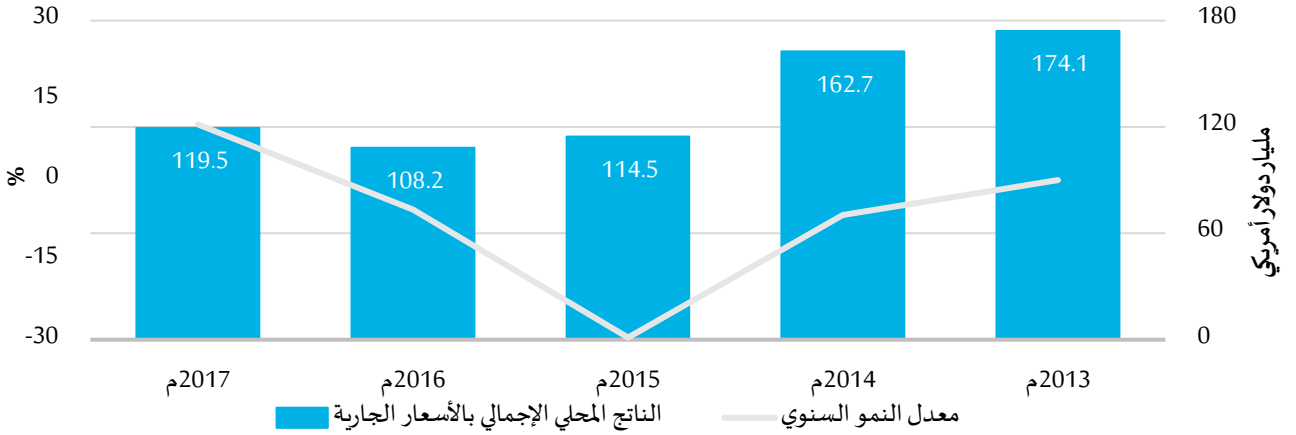

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ساهم القطاع النفطي بما نسبته 42.0% في العام 2017م (شكل 64). وقد تراجعت مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2013 - 2016م بشكل تدريجي؛ حيث وصلت إلى ما نسبته 38.5% في العام 2016م مقارنة بـ 63.5% في العام 2013م، ويقابل ذلك ارتفاعًا في مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة لتصل إلى ما نسبته 58.0% في العام 2017م.

شكل 64: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2013-2017م

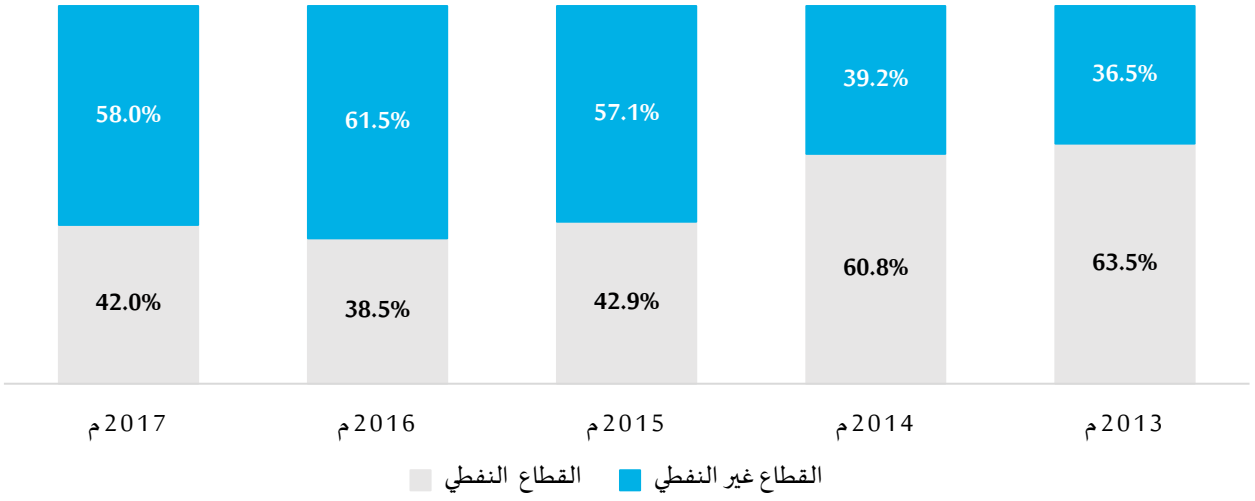

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالرغم من انخفاض مساهمة أنشطة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2013م، إلا أنه بقي كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013-2017م، وجاءت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بالمرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ساهمت بما نسبته 19.8% في العام 2017م، وشهدت هذه النسبة ارتفاعًا بنسبة 6.8% مقارنةً بالعام 2013م (شكل 65).

شكل 65: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2013-2017م

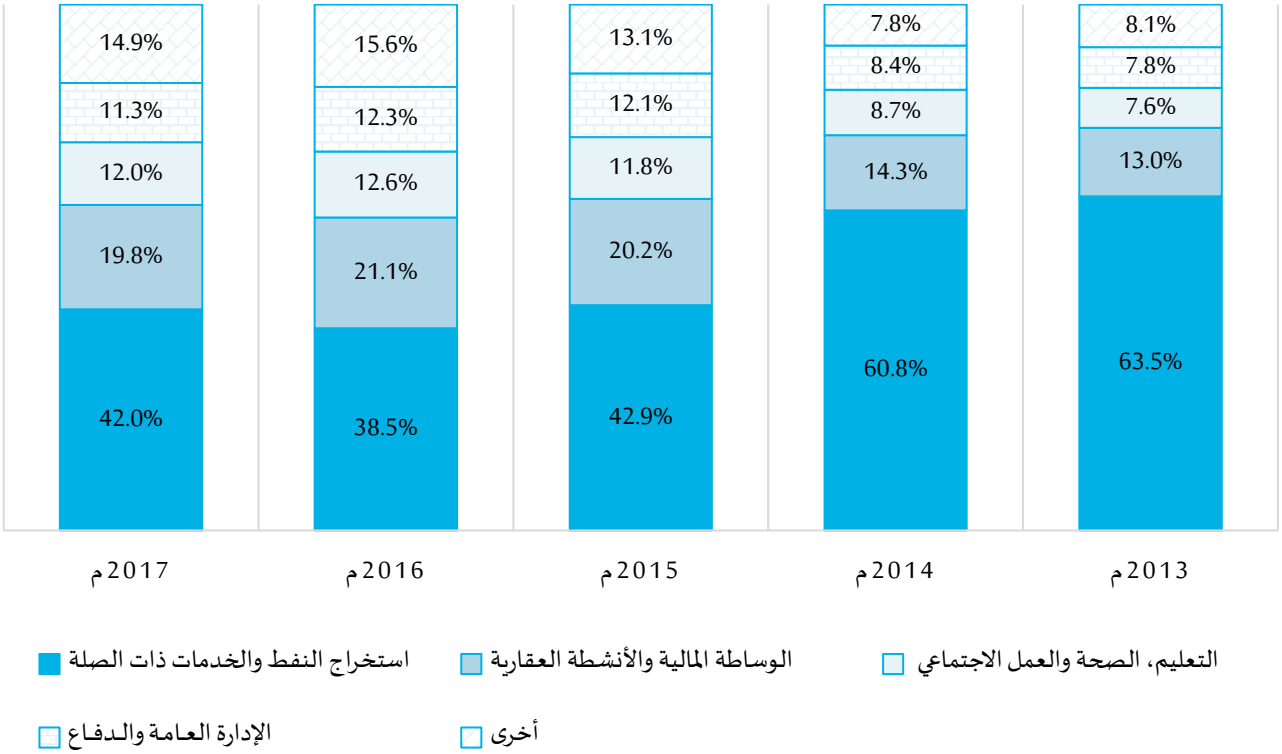

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

ومن حيث بنود الإنفاق، شكلت الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته 50.4% في العام 2017م وبقيمة بلغت 60.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 123.4 مليار دولار أمريكي في العام 2013م (شكل 66). وفي العام 2017م شهدت قيمة الواردات من السلع والخدمات ارتفاعًا بمعدل 9.4% مقارنةً بالعام 2016م، حيث بلغت قيمتها 57.4 مليار دولار أمريكي. أما إجمالي التكوين الرأسمالي فقد حقق معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2013-2017م، وبنسب متفاوتة بلغت أعلاها في العام 2013م وبنسبة 11.8%، بينما كانت نسبة النمو السنوي 7.2% في العام 2017م، ووصلت قيمته إلى ما يقارب 34.8 مليار دولار أمريكي. كما نما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بمعدل 8.0% في العام 2017م مقارنةً بالعام 2016م. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص فقد استمر نموه السنوي الإيجابي خلال الفترة 2013-2017م بمعدلات مختلفة، حيث نما بما نسبته 6.2% ليصل إلى 52.0 مليار دولار أمريكي في العام 2017م.

شكل 66: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2013-2017م

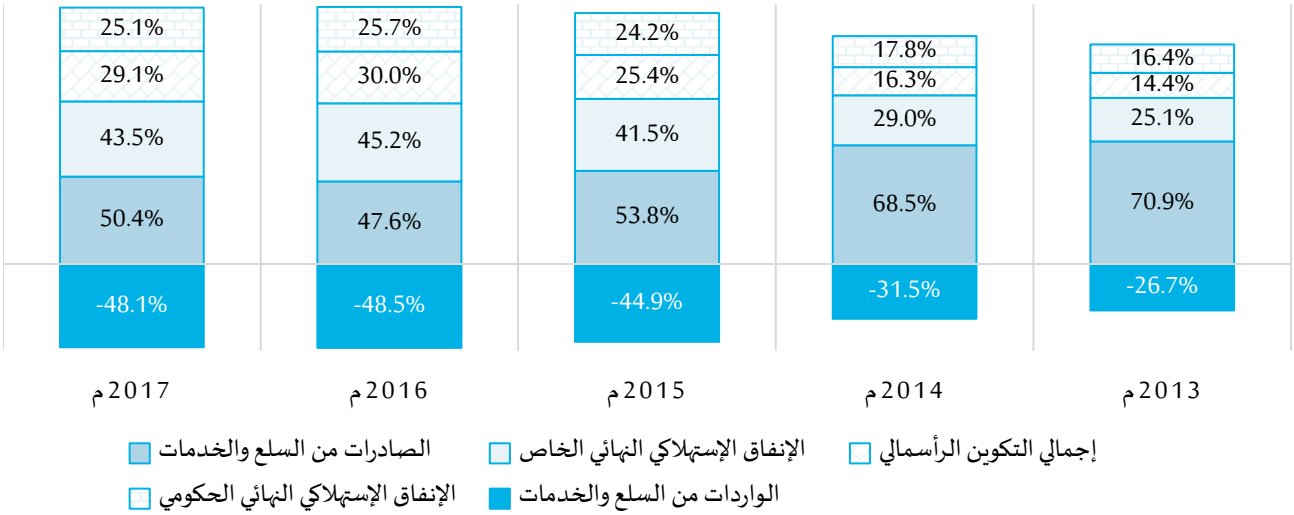

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت دولة الكويت ارتفاعًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 14.6% في العام 2017م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -14.7 مليار دولار أمريكي، بالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 123.8 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 103.7مليار دولار أمريكي في العام 2016م، أي بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 19.4% (جدول 16). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 41.8 مليار دولار أمريكي مرتفعا بنسبة بلغت 55.3% مقارنةً بانخفاض سنوي بلغت نسبته 23.7% في العام 2016م.

جدول 16: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الكويت، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**174.1**	**162.7**	**114.5**	**108.2**	**119.5**
معدل النمو السنوي (%)	0.0	6.6-	29.6-	5.5-	10.5
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**187.4**	**178.3**	**127.2**	**120.8**	**138.5**
معدل النمو السنوي (%)	2.3	4.8-	28.7-	5.0-	14.6
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**17.3-**	**20.7-**	**16.6-**	**17.1-**	**14.7-**
معدل النمو السنوي (%)	0.7-	19.3-	19.7	3.3-	14.5
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**170.1**	**157.7**	**110.6**	**103.7**	**123.8**
معدل النمو السنوي (%)	2.4	7.3-	29.8-	6.3-	19.4
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**72.3**	**76.0**	**75.3**	**76.8**	**82.0**
معدل النمو السنوي (%)	7.3	5.1	1.0-	1.9	6.8
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**97.7**	**81.6**	**35.3**	**26.9**	**41.8**
معدل النمو السنوي (%)	0.9-	16.5-	56.7-	23.7-	55.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017م ما مقداره 28.3 ألف دولار أمريكي مرتفعًا بمعدل 6.7% عن قيمته في العام 2016م (شكل 67).

شكل 67: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2013-2017م

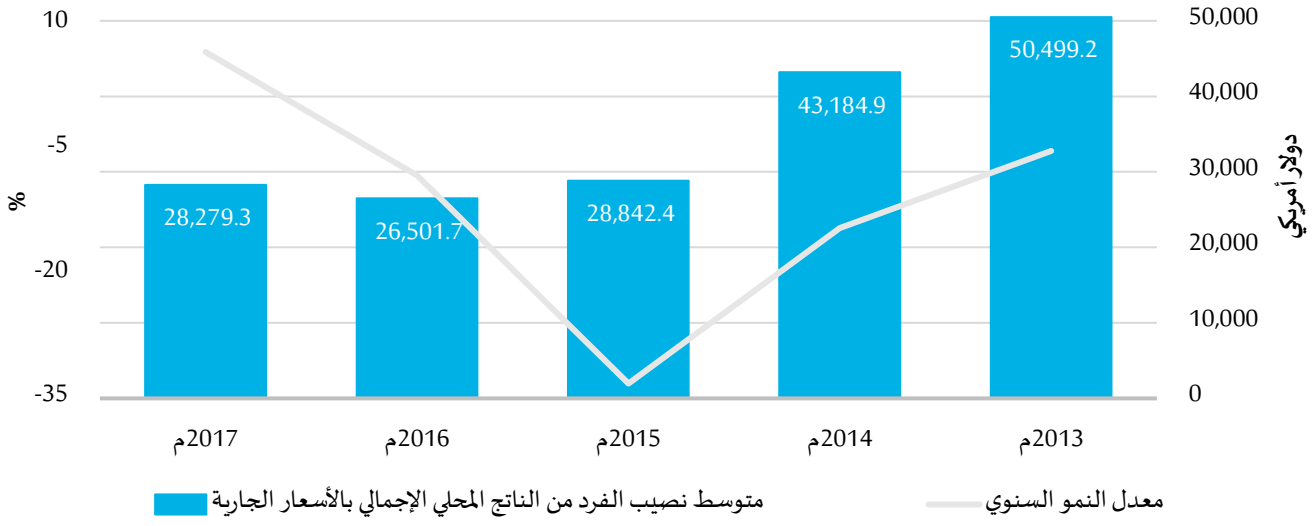

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.6.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الثابتة بمعدل 2.8% في العام 2017م، حيث وصل إلى ما قيمته 129.5 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 133.2 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (شكل 68).

شكل 68: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2013-2017م

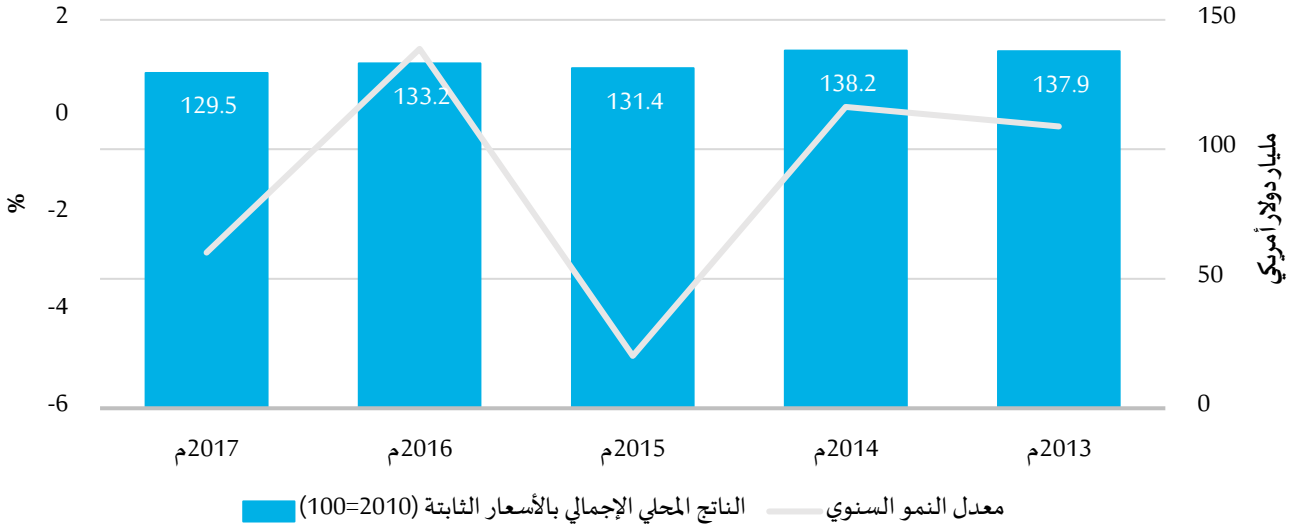

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة في العام 2017م تراجعًا بما نسبته 6.6% مقارنةً بقيمته في العام 2016م على عكس القطاع غير النفطي الذي ارتفعت قيمته المضافة إلى 59.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م مقارنة بما قيمته 57.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م (شكل 69).

شكل 69: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الكويت، 2013-2017م

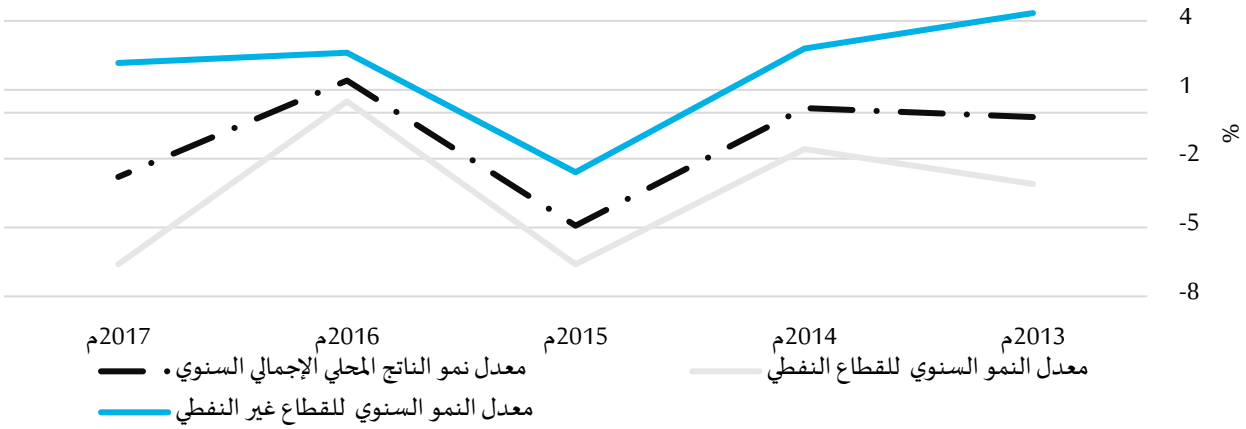

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة في العام 2017م، فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية والتي تشكل 15.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموا سنويا بلغت نسبته 3.6% مقارنة بالعام 2016م (شكل 70). ونمت أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي بما نسبته 2.6% في العام 2017م لتصل القيمة المضافة لهذه الأنشطة إلى 11.1 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت قيمتها 10.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016م.

شكل 70: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الكويت، 2013-2017م

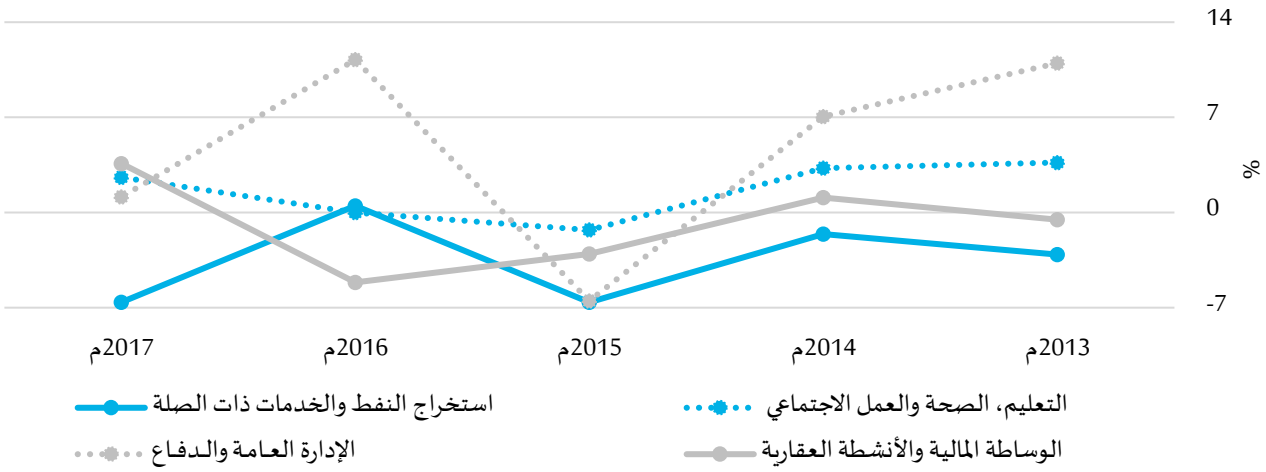

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

ومن حيث مكونات الإنفاق بالأسعار الثابتة فقد حقق كل من الإنفاق على الاستهلاك النهائي بشقيه الحكومي والخاص وإجمالي التكوين الرأسمالي نموا إيجابيًا بمعدل 4.1% و6.0% لتصل قيمتهما إلى 66.5 و30.5 مليار دولار أمريكي على التوالي في العام 2017م (شكل 71). وبالمقابل تراجعت قيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 19.9% عما كانت عليه في العام 2016م.

شكل 71: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الكويت، 2013-2017م

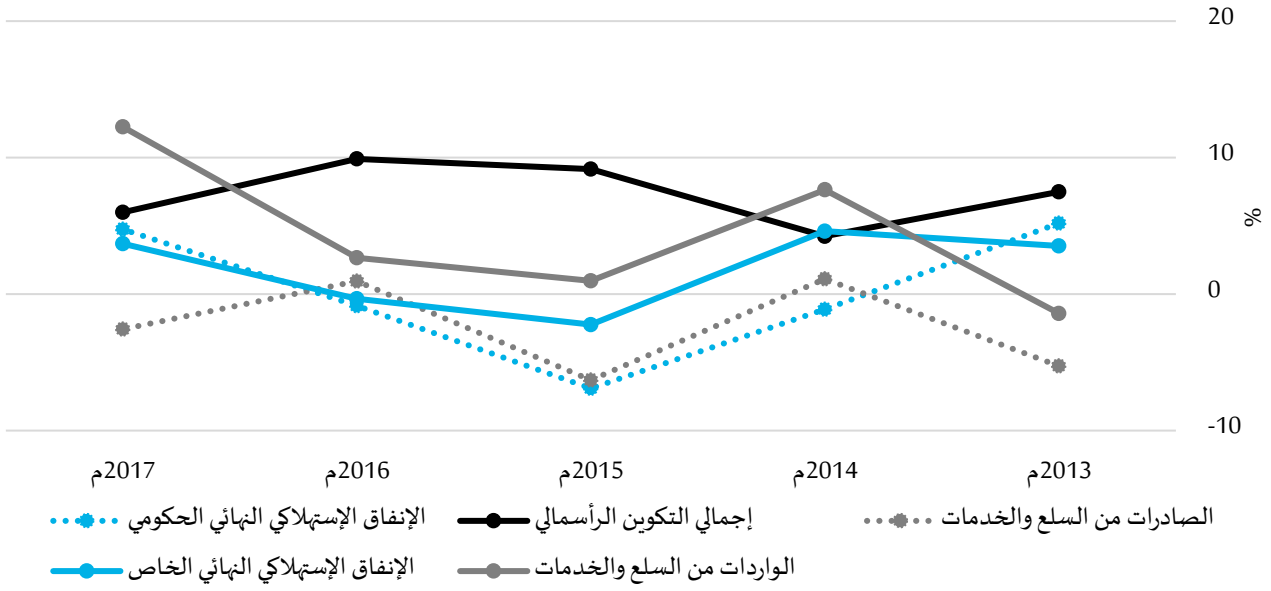

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

3. مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون

3.1 مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون لعام 2017م

حققت جميع دول مجلس التعاون نموا موجبًا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2017م وبنسبٍ أعلى من متوسط النمو العالمي البالغ 6.2%، بعد عامين من التراجع في قيمته في أغلب الدول[2]. ويعزى ذلك إلى التغير في أسعار النفط وأثره المباشر على اقتصادات دول مجلس التعاون. وحققت دولة الكويت أعلى معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبةٍ بلغت 10.5% (جدول 17). وشهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضًا في قيمته مقارنةً بالعام 2016م في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت، ونموا موجبًا في قيمته في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر. وتشير البيانات إلى أن الاتجاه العام للنمو في دول مجلس التعاون متوازٍ في أغلب الأعوام، ويعود ذلك إلى التشابه الكبير في هيكلة اقتصاد دول المجلس واعتمادها بشكل أساسي على قطاع النفط (شكل 72).

جدول 17: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدول مجلس التعاون، 2017م

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجلس التعاون
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	387.3	32.9	684.2	74.1	222.2	129.5	1,479.2
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	0.8	3.3	0.9-	0.9-	1.6	2.8-	0.2-
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	382.6	35.3	686.7	70.8	166.9	119.5	1,461.9
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	7.2	9.4	6.5	7.3	10.0	10.5	7.5
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	94.9	11.7	191.7	22.2	74.5	34.8	429.7
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	385.4	33.3	698.6	67.9	166.5	138.5	1,490.1
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	344.2	30.8	659.0	58.1	150.3	123.8	1,366.3
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	163.5	10.1	207.1	11.5	80.9	41.8	514.8
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ألف دولار أمريكي)	41.1	23.5	21.1	15.5	61.3	28.3	26.6

*سنة الأساس 2010=100 باستثناء دولة قطر 2013=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

[2] **البنك الدولي، أبريل 2019م.**

شكل 72: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون، 2013-2017م

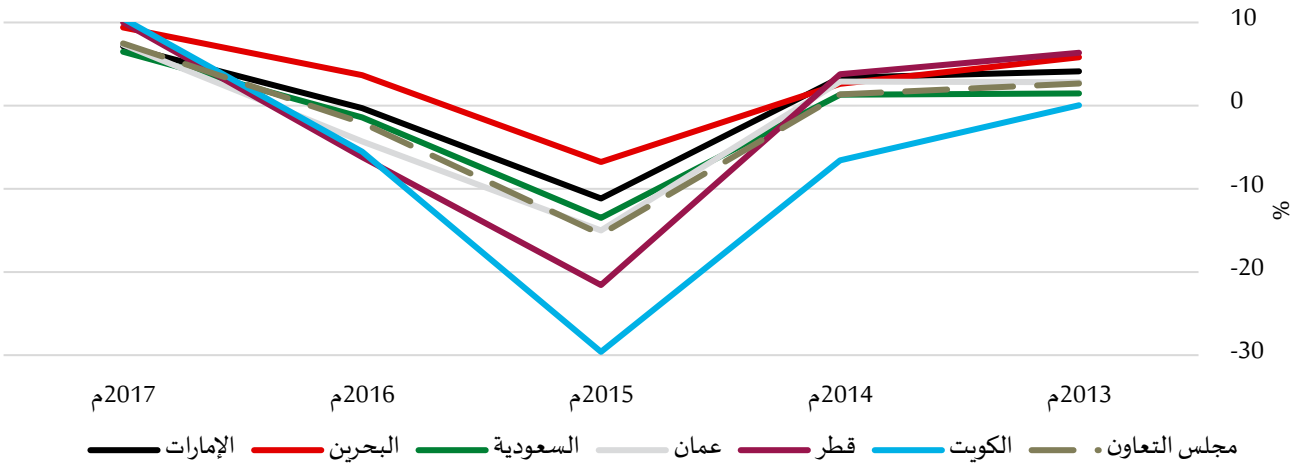

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وعلى صعيد مساهمات دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون والبالغة قيمته 1,461.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، قد ساهمت المملكة العربية السعودية بما نسبته 47.0%، وساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة بما نسبته 26.2%، بينما ساهمت كل من دولة قطر ودولة الكويت وسلطنة عمان بما نسبته 11.4%و8.2% و4.8% على التوالي، وساهمت مملكة البحرين بما نسبته 2.4% (شكل 73).

شكل 73: المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب دول المجلس (%)، 2017م

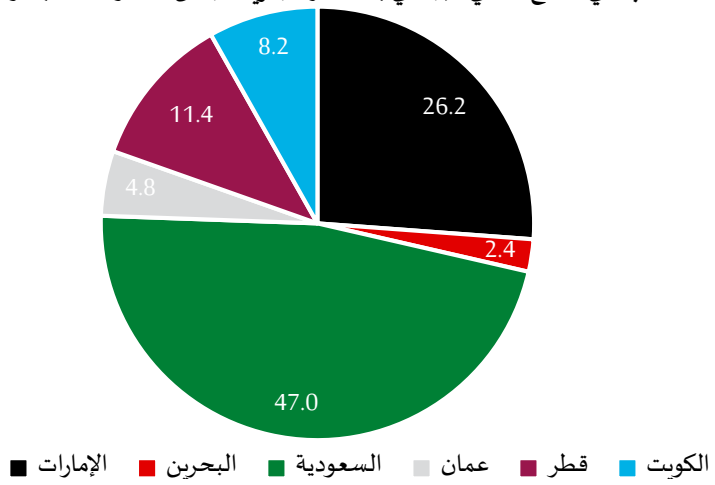

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وساهمت المملكة العربية السعودية بما مقداره 3.1 نقطة مئوية في إجمالي النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون والبالغ 7.5% في العام 2017م مقارنةً بالعام 2016م (شكل 74، جدول 18). ثم جاءت مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة ثانيًا وبنسبةٍ 1.9 نقطة مئوية تلتها دولة قطر وبمساهمةٍ بلغت 1.1 نقطة مئوية.

شكل 74: المساهمة النسبية بالنقاط المئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب دول المجلس، 2013-2017م

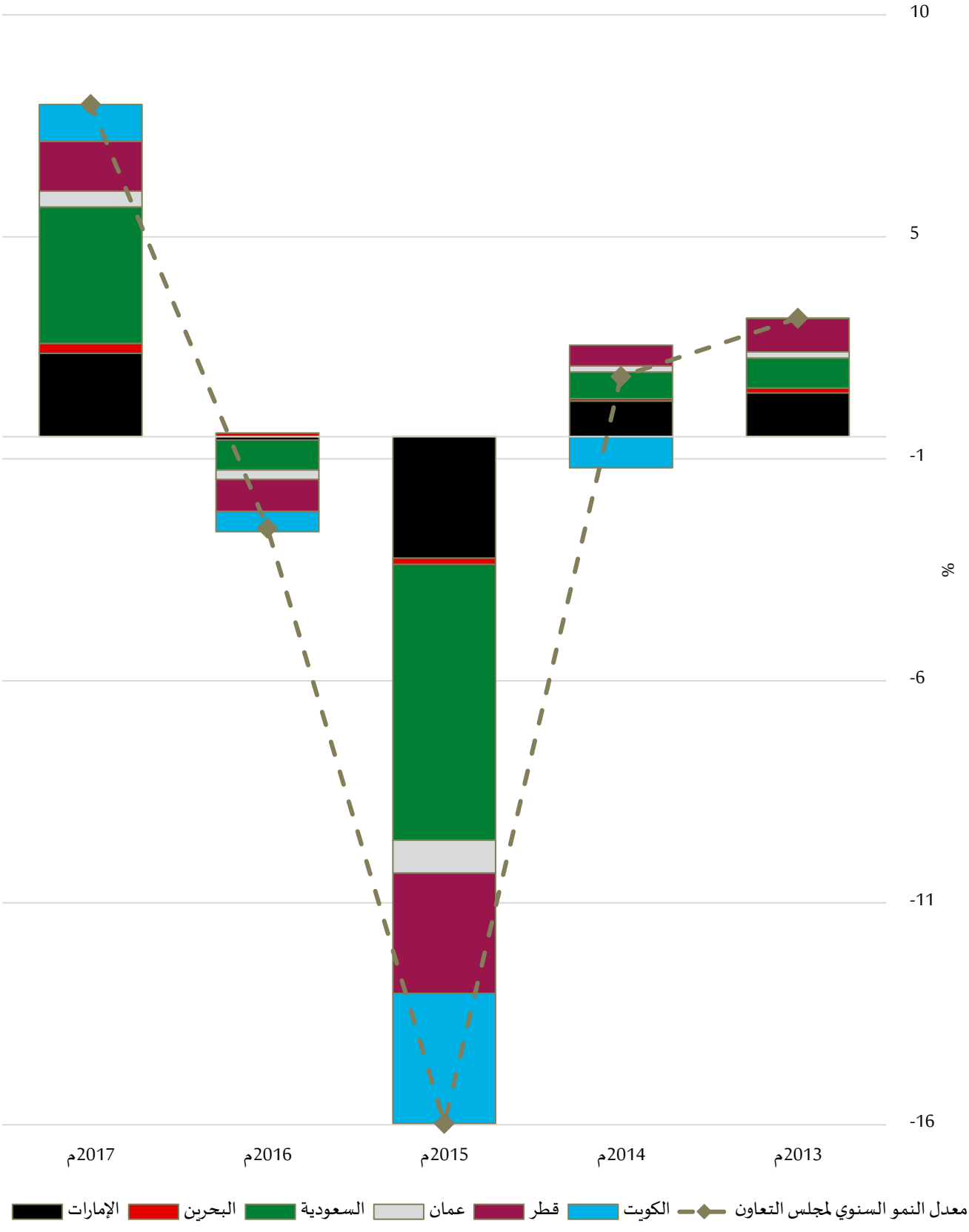

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

جدول 18: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمساهمة النسبية بالنقاط المئوية في دول مجلس التعاون، 2013-2017م

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الإمارات	4.1	3.3	11.2-	0.3-	7.2
البحرين	5.8	2.6	6.8-	3.7	9.4
السعودية	1.5	1.3	13.5-	1.4-	6.5
عمان	2.8	2.9	15.0-	4.3-	7.3
قطر	6.4	3.8	21.6-	6.2-	10.0
الكويت	0.0	6.6-	29.6-	5.5-	10.5
مجلس التعاون	2.7	1.4	15.5-	2.1-	7.5
المساهمة النسبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب دول المجلس (نقاط مئوية)	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الإمارات	1.0	0.8	2.7-	0.1-	1.9
البحرين	0.1	0.1	0.1-	0.1	0.2
السعودية	0.7	0.6	6.2-	0.7-	3.1
عمان	0.1	0.1	0.7-	0.2-	0.4
قطر	0.8	0.5	2.7-	0.7-	1.1
الكويت	0.0	0.7-	2.9-	0.5-	0.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون	2.7	1.4	15.5-	2.1-	7.5

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

حسب تصنيف البنك الدولي، فإن جميع دول المجلس تعتبر من الدول ذات الدخل المرتفع[3]. و على الرغم من التراجع الكبير في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون منذ العام 2014م، إلا أنها ما زالت من أعلى دول العالم في هذا المؤشر، ففي حين بلغ المتوسط العالمي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 10.7 ألف دولار أمريكي في العام 2017م، بلغ متوسط نصيب الفرد في دول مجلس التعاون أكثر من الضعف أي ما يقارب 26.6 ألف دولار أمريكي[4]. وتعتبر دولة قطر من أعلى دول العالم في هذا المؤشر محققة مراتب متقدمة عالميًا، كما تأتي في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون بمتوسط بلغ نحو 61.3 ألف دولار أمريكي في العام 2017م وهو أعلى من المتوسط العالمي ومتوسط الدول ذات الدخل المرتفع في هذا المؤشر. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، حيث بلغ فيهما ما مقداره 41.1 و28.3 ألف دولار أمريكي وهما معدلان أعلى من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالميًا و عربيًا وخليجيًا، وفي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية كان المعدل أقل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي حيث بلغ ما مقداره 23.5 و21.1 ألف دولار أمريكي في العام 2017م، وحققت سلطنة عمان أقل متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجلس التعاون حيث بلغ 15.5ألف دولار أمريكي ولكنه بالمقابل أعلى من المتوسط العالمي (شكل 75).

[3] حسب التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل للبنك الدولي 2018-2019 م، فإن الدول ذات الدخل المرتفع هي الدول التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 12,055 دولار أمريكي.

[4] البنك الدولي، أبريل 2019م

شكل 75: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، 2013-2017م

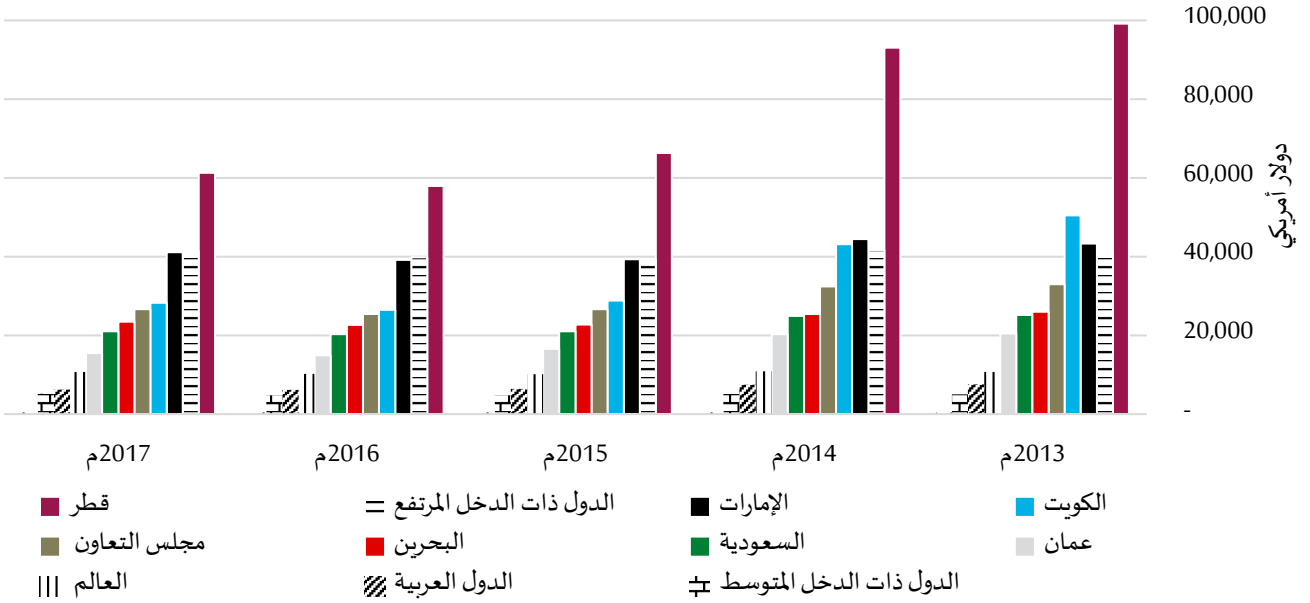

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م
البنك الدولي، أبريل 2019م

وعلى مستوى مجلس التعاون شهد إجمالي التكوين الرأسمالي ارتفاعًا وبمعدل 0.4% في العام 2017م وبلغت قيمته 429.7 مليار دولار أمريكي مقارنةً بالعام 2016م والذي كانت قيمته في 427.9 مليار دولار أمريكي (جدول 19). وقد حققت جميع دول مجلس التعاون معدلات نمو موجبة في إجمالي التكوين الرأسمالي في العام 2017م، باستثناء المملكة العربية السعودية الذي تراجعت فيه قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 3.9% مقارنةً بالعام 2016م.

جدول 19: إجمالي التكوين الرأسمالي ومعدل نموه في دول مجلس التعاون، 2013-2017م

إجمالي التكوين الرأسمالي (مليار دولار أمريكي)	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الإمارات	75.2	89.5	91.9	92.9	94.9
البحرين	8.4	9.0	8.3	9.6	11.7
السعودية	197.6	217.5	229.8	199.5	191.7
عمان	21.0	16.5	20.8	19.3	22.2
قطر	55.3	65.6	60.0	74.2	74.5
الكويت	25.0	26.5	29.1	32.4	34.8
مجلس التعاون	382.6	424.4	439.9	427.9	429.7
معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي (%)	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
الإمارات	8.3-	18.9	2.7	1.1	2.1
البحرين	2.5-	6.2	7.9-	16.2	21.6
السعودية	1.2	10.0	5.7	13.2-	3.9-
عمان	12.2	21.4-	26.2	6.9-	14.7
قطر	9.0	18.5	8.6-	23.7	0.4
الكويت	11.8	6.1	9.9	11.3	7.2
مجلس التعاون	1.3	10.9	3.6	2.7-	0.4

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

وبلغت نسبة مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي على مستوى مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي 29.4% في العام 2017م، وكانت هذه النسبة أعلى في دولة قطر إذ ساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 44.6% في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مملكة البحرين بلغت هذه النسبة 33.1% في العام 2017م (جدول 20). وكانت هذه النسبة في دولة الكويت مساوية تقريبًا للنسبة على مستوى مجلس التعاون إذ بلغت 29.1%. أما من حيث مساهمة دول مجلس التعاون في القيمة الإجمالية للتكوين الرأسمالي في مجلس التعاون للعام 2017م، فقد ساهمت ا لمملكة العربية السعودية بالنسبةِ الأكبر، حيث بلغت مساهمتها ما مقداره 44.6%، وساهمت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بما نسبته 39.4% من إجمالي التكوين الرأسمالي لمجلس التعاون. في حين ساهمت كل من دولة الكويت وسلطنة عمان ومملكة البحرين بما نسبته 16.0% من الإجمالي.

جدول 20: إجمالي التكوين الرأسمالي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون، 2017م

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجلس التعاون
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	382.6	35.3	686.7	70.8	166.9	119.5	1,461.9
إجمالي التكوين الرأسمالي (مليار دولار أمريكي)	94.9	11.7	191.7	22.2	74.5	34.8	429.7
مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	24.8	33.1	27.9	31.4	44.6	29.1	29.4
مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في إجمالي التكوين الرأسمالي لمجلس التعاون (%)	22.1	2.7	44.6	5.2	17.3	8.1	100.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

Data Sources

FEDERAL COMPETITIVENESS AND STATISTICS AUTHORITY
United Arab Emirates
http://www.fcsa.gov.ae

INFORMATION & EGOVERNMENT AUTHORITY
Kingdom of Bahrain
http://www.cio.gov.bh

NATIONAL CENTRE FOR STATISTICS &INFORMATION
SULTANATE OF OMAN
http://www.ncsi.gov.om

General Authority for Statistics
Kingdom of Saudi Arabia
http://www.stats.gov.sa

Ministry of Development Planning and Statistics
State of Qatar
http://www.qsa.gov.qa

Central Statistical Bureau
State of Kuwait
http://www.csb.gov.kw

مصادر البيانات

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
دولة الإمارات العربية المتحدة
http://www.fcsa.gov.ae

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
مملكة البحرين
http://www.cio.gov.bh

الهيئة العامة للإحصاء
المملكة العربية السعودية
http://www.stats.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
سلطنة عمان
http://www.ncsi.gov.om

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
دولة قطر
http://www.qsa.gov.qa

الإدارة المركزية للإحصاء
دولة الكويت
http://www.csb.gov.kw